فەیلی

السنة الثانية والعشرون - حزيران / يونيو ٢٠٢٦
العدد 270

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE & MEDIA FOR FAILI KURD

١١٠ أعوام على سايكس-بيكو:
جراح التقسيم، والحلم الكوردي

- سيرة رجل الظل في الحركة الكوردية
- بغداد تلبس السواد بذكرى الطف
- لماذا يفضل العراقيون الصيرفة على المصارف؟

FAILY MAGAZINE

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز
مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
دەزگای ڕۆشنبیری و ڕاگەیاندنی کوردی فەیلی
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE&
MEDIA FOR FAILI KURD

270

السنة الثانية والعشرون
حزيران / يونيو ٢٠٢٦

صورة الغلاف:

أسرة التحرير

رئيس التحرير
علي حسين فيلي
info@shafaaq.com

مدير التحرير
علي حسين علي

سكرتير التحرير
صادق الازرقي

هيئة التحرير
محمد جمال
ياسر عماد
ماجد محمد صالحان
سندس ميرزا

التصميم الفني
ايمان حبيب علي

8 خارج حدود المادة ١٤٠ القيمة الجديدة للأرض المتنازع عليها

24 عدسة "فيلي" ترصد مشهداً نادراً من كوردستان "بحيرة الألوان المتحولة"..

26 دينيز أونداف.. رقصة كوردية على أكبر مسارح العالم

54 هرباً من المواد الحافظة.. عائلات تهجر الأغذية المعلبة وتعود للمنتجات المنزلية

اقرأ في العدد أيضاً

68 أزمة خصوصية.. بيع شرائح الأرقام المستخدمة تهدد بفوضى مجتمعية

92 تجاوز الحواجز: رؤيةٌ لدمج ذوي الإعاقة في سوق العمل

96 ١٥٠٠ عام من التسبيح.. كنيسة الأقيصر تروي حكاية الزمن

كلمة العدد

صحوة الشارع ومأزق الإنكار السياسي

في وقتٍ لا تزال فيه مائدة العراقيين رهينةً للتطورات الخارجية، وتقلبات أسعار العملات، والمسارات الدولية، يبرز سؤال جوهري يفرض نفسه بإلحاح، إلى أي مدى نملك قرارنا السياسي والاقتصادي؟ فالمجتمع الذي تُسلب منه القدرة على طرح الأسئلة، يفقد تدريجياً قدرته على إحداث التغيير الحقيقي. ومن هنا تبدو طريقة إدارة الأزمات في العراق انعكاساً لواقع شديد التعقيد، تتداخل فيه المصالح الحزبية والآنية لتعيد باستمرار تعريف مفاهيم الحقيقة، والسلطة، والشرعية، وثقة المواطنين.

وعند تأمل المشهد السياسي، يتضح أن العقبة الأكبر أمام تحقيق الاستقرار لا تكمن في الأزمات الاقتصادية أو الأمنية وحدها، بل في تعثر الوصول إلى الحقيقة وترسيخ العدالة. فقد أثبتت التجارب أن كثيراً من المؤسسات تسعى إلى فرض رواية واحدة للأحداث، حفاظاً على نفوذها ومصالحها، فتبدو الوقائع وكأنها تُعرض عبر مرآة مكسورة لا تعكس الصورة كاملة.

وفي المقابل، تؤكد الوقائع أنه لا يمكن لأي طرف أن يحتكر الإنجاز أو يتنصل من الإخفاق. فالمشهد السياسي، بما يضمّه من قوى متنفذة، يتحمل مسؤولية مشتركة عن نتائج تراكمت عبر سنوات من الأزمات. فالتراجع الاقتصادي، وتآكل الثقة بالمؤسسات، واستنزاف الشارع بخطابات لا تتحول إلى أفعال، وما رافق ذلك من سجالات سياسية عقيمة، كلها عوامل صنعت واقعاً تتحمل مسؤوليته مختلف أطراف السلطة.

وبعد عقود من الحروب والتحولات العميقة، بلغ الرأي العام العراقي مستوى من الوعي لم يعد معه الخطاب الشعبوي أو الوعود المؤقتة قادراً على استعادة الثقة. فالمواطن اليوم لا يبحث عن الشعارات، بل عن نتائج ملموسة تنعكس على معيشته وأمنه واستقراره.

كما أن اختبارات الشرعية، سواء عبر صناديق الاقتراع أو من خلال معايير الحكم الرشيد، وفي ظل التحولات الإقليمية المتسارعة، تؤكد أن التخلي عن منطق إقصاء الآخر ليس علامة ضعف، بل تعبير عن نضج سياسي، وشرط أساسي لحماية الدولة وصون مكانتها.

ولذلك، فإن التصريحات الرسمية أو حملات الدعاية السياسية لا تصنع حكماً نهائياً على التجارب. فالتاريخ لا يحتفظ بالشعارات، بل يسجل من قدّم المصلحة العامة على المكاسب الشخصية والحزبية، ومن التزم الصمت أمام الحقائق، ومن امتلك الشجاعة لطرح الأسئلة التي تحفظ الحقوق وتبقيها حاضرة في الوعي العام.

وإذا كانت الأوضاع الراهنة تثير أسئلة أكثر مما تقدم إجابات، فإن السؤال الأكثر إلحاحاً يبقى، هل يستطيع النظام السياسي أن ينتقل من مرحلة الإنكار وحجب الحقائق إلى مرحلة الاعتراف بالمسؤولية المشتركة، بوصفها المدخل الحقيقي للإصلاح؟

إن إخفاء الحقائق لا يبدد ثروات البلاد وفرص الأجيال المقبلة فحسب، بل يقوض أيضاً أسس المواطنة ويضعف فرص التعايش والاستقرار. ورغم أن المستقبل لا يزال مفتوحاً على احتمالات عديدة، بعضها محفوف بالعقبات، فإن العراق لن يستعيد ثقله الحقيقي في الإقليم والعالم إلا عندما تصبح المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار، ويترسخ مبدأ بسيط وعميق في آن واحد، العراق للعراقيين

رئيس التحرير

رقم الاعتماد في نقابة الصحفيين العراقيين 2016
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 796 في 2004

website: www.shafaq.com

نيجيرفان بارزاني..
عقل الاستقرار فوق حقول الألغام الإقليمية

فينوس بابان

لا تشبه جغرافيا الشرق الأوسط في تعقيداتها الراهنة أي مرحلة تاريخية مضت، فهي ليست مجرد جغرافيا سياسية متأزمة بل هي جغرافيا النار التي تتداخل فيها خطوط التماس، وتتقاطع فوقها استراتيجيات الدول الكبرى مع طموحات القوى الإقليمية، وفي قلب هذه البيئة الملتهبة، يقف إقليم كوردستان ككيان دستوري يواجه تحدي البقاء والازدهار وسط حقل ألغام ممتد من بغداد إلى دمشق، ومن طهران إلى أنقرة.

" الإدارة الأمريكية ذات العقلية البراغماتية الحاصدة لإنهاء النزاعات لا تسعى وراء تفاهمات عابرة بل تبحث عن ركائز استقرار مؤسساتية صلبة، وتجد في رؤية نيجيرفان بارزاني الشريك الموثوق والقادر على فك العقد المستعصية "

في هذه اللحظات التاريخية الحرجة لا يعود النجاح السياسي وليد الصدفة، بل يصبح نتاجاً لـ عقل الاستقرار والبراغماتية المرنة التي يجسدها رئيس إقليم كوردستان، نيجيرفان بارزاني بوصفه مهندس العبور الآمن ورائد الدبلوماسية الوقائية في المنطقة. لم تكن الزيارة الأخيرة للمبعوث الرئاسي الأمريكي الخاص لشؤون العراق وسوريا توم باراك، إلى أربيل مجرد جولة بروتوكولية بل جاءت لتوثق تحول عاصمة الإقليم إلى مركز ثقل استراتيجي ومحطة لا غنى عنها لصياغة التوازنات الإقليمية الجديدة. لقد بدا ثقل المهمة واضحاً من خلال طبيعة الوفد المرافق لباراك والذي ضم القائم بأعمال السفارة الأمريكية في بغداد جوشوا هاريس وقائد قوة المهام المشتركة للعمليات الخاصة في عملية العزم الصلب الجنرال كيفن لامبرت، هذا الحضور العسكري والأمني رفيع المستوى يعكس أن واشنطن، في ظل الإدارة الأمريكية الحالية ذات العقلية البراغماتية الحاصدة لإنهاء النزاعات لا تسعى وراء تفاهمات عابرة بل تبحث عن ركائز استقرار مؤسساتية صلبة، وتجد في رؤية نيجيرفان بارزاني الشريك الموثوق والقادر على فك العقد المستعصية.

تجلت عبقرية الدبلوماسية الكوردستانية في أبهى صورها خلال الاجتماع المشترك المغلق الذي احتضنه رئيس اقليم كوردستان السيد نيجيرفان بارزاني في أربيل وضمه مع المبعوث الأمريكي توم باراك وقائد قوات سوريا الديمقراطية (قسد) مظلوم عبدي. هذا اللقاء يمثل امتداداً استراتيجياً للدور المحوري الذي تلعبه أربيل كـ عرّاب ومضمن للاستقرار في المنطقة، فبعد الرعاية التاريخية لتفاهمات يناير التي هدفت إلى رسم ملامح التعاون والتنسيق المعقد في الداخل السوري جاء هذا الاجتماع ليؤكد أن أربيل هي الجسر الوحيد القادر على موازنة لغة الصفقات والتوجهات الأمريكية الجديدة نحو حسم النزاعات وتوجيهها نحو مسار عقلاني يحمي الوجود الكوردي وحقوق المكونات المكتسبة دستورياً وإنسانياً دون الانزلاق إلى صدامات ومغامرات بريةً غير محسوبة النتائج وسط غياب الضمانات المكتوبة.

على الصعيد العراقي، كشفت المباحثات عن عمق الرؤية الاستراتيجية لـ عقل الاستقرار، إذ ركزت اللقاءات على ضرورة دعم الحكومة الاتحادية الجديدة برئاسة علي الزيدي، والالتزام بإنهاء ظاهرة السلاح المنفلت وتفكيك المجموعات المسلحة خارج إطار القانون. وهنا يثبت السيد نيجيرفان بارزاني بالـ ريال بوليتيك أن حماية كيان إقليم كوردستان الدستوري لا تتحقق بالانعزال بل بالدفع نحو بناء دولة قوية ومستقرة في بغداد. إن رؤية رئيس إقليم كوردستان السيد نيجيرفان بارزاني تنطلق من معادلة واضحة: أن أربيل المستقرة تحتاج إلى بغداد قوية ومحررة من سطوة السلاح الموازي، لذا فإن الدعم الكوردي لحكومة الزيدي في تطبيق القانون والدستور يمثل صمام أمان مشترك يحول دون تحول العراق إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية.

ولأن هندسة الاستقرار لا تكتمل دون ركائز اقتصادية تحميها، تزامنت هذه الحركات الدبلوماسية مع تحول نوعي في ملف الطاقة تمثل في خطة الاستثمار الاستراتيجية المقترحة من شركة بيرل بيتروليوم بقيمة تفوق 10 مليارات دولار لمضاعفة إنتاج الغاز الطبيعي في الإقليم على مدار العقد المقبل وسط مطالبات حيوية بتسليح الإقليم بمنظومات دفاع جوي متطورة لحماية منشآته. هذا الترابط الوثيق يكشف عن مهارة القيادة في كوردستان بالتكامل بين رئيس إقليم كوردستان السيد نيجيرفان بارزاني ورئيس الحكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني في تحويل أمن الطاقة والاقتصاد في الإقليم إلى مصلحة أمنية عليا للأمن القومي الدولي وللشركات العالمية، إن تحويل الغاز الكوردستاني إلى شريان حيوي للاستقرار الإقليمي والدولي يعني فرض حماية تلقائية لسيادة الإقليم وأجوائه، وتحويل الاقتصاد إلى درع واقٍ في مواجهة الأزمات.

تدرك واشنطن، مثلما يدرك عقل الاستقرار، أن القوة الخارجية تبدأ من التماسك الداخلي، ومن هنا جاءت الرسائل المشتركة خلال الزيارة بضرورة إنهاء الانسداد السياسي المحلي والإسراع في تفعيل البرلمان وتشكيل التشكيلة الوزارية العاشرة لحكومة الإقليم كوردستان، فالوحدة بين الحزبين الرئيسيين الديمقراطي والاتحاد الوطني ليست مجرد خيار سياسي، بل هي الركيزة الأساسية التي تمنح دبلوماسية السيد نيجيرفان بارزاني القوة والمرونة الكافية للمناورة فوق حقول الألغام الخارجية.

إن التدقيق العميق في جوهر الحراك الجيوسياسي الذي تقوده أربيل يضعنا أمام حقيقة فلسفية صلبة في علم العلاقات الدولية..أن الجغرافيا قد تكون قدراً ثابتاً لكن الدبلوماسية الرصينة هي التي تعيد صياغة أحكام هذا القدر.

عندما تجلس أربيل في منتصف يونيو 2026 لتربط خيوط التفاوض الحركي بين براغماتية البيت الأبيض الاندفاعية وحسابات دمشق الانتقالية، وهواجس الجوار الإقليمي، مع الحفاظ على العمق القومي لكورد روجآفا ودعم ركائز الدولة الدستورية في بغداد، فإنها لا تمارس مناورة سياسية عابرة، بل تعيد تعريف مفهوم سيادة العقل.

الرسالة الأكثر عمقاً وصمتاً التي يرسخها رئيس إقليم كوردستان السيد نيجيرفان بارزاني في أدبيات المنطقة هي.. أن الأزمات الوجودية لا تفكك بالصخب، وأن القوة الحقيقية للكيانات المحاطة بالحرائق لا تقاس بحجم النيران التي تستطيع إشعالها، بل بحجم السلام والاستقرار الذي تفرض حتميته على الجميع. هنا يكمن السر الحقيقي للعبور، فحين تصبح أربيل واحة التوازن الوحيدة التي يلجأ إليها الخصوم والحلفاء لتفادي الانهيار الشامل يتحول إقليم كوردستان من مجرد طرف يبحث عن حماية دولية إلى شريك استراتيجي يصنع معادلة الأمان للمنطقة بأسرها، إنها العبقرية الصامتة التي تثبت للعالم، يوماً بعد يوم أن العواصف الإقليمية مهما بلغت شدتها تتكسر دائماً عند عتبة العقول التي تتقن كيف تحوّل جغرافيا النار.. إلى منارة للاستقرار.

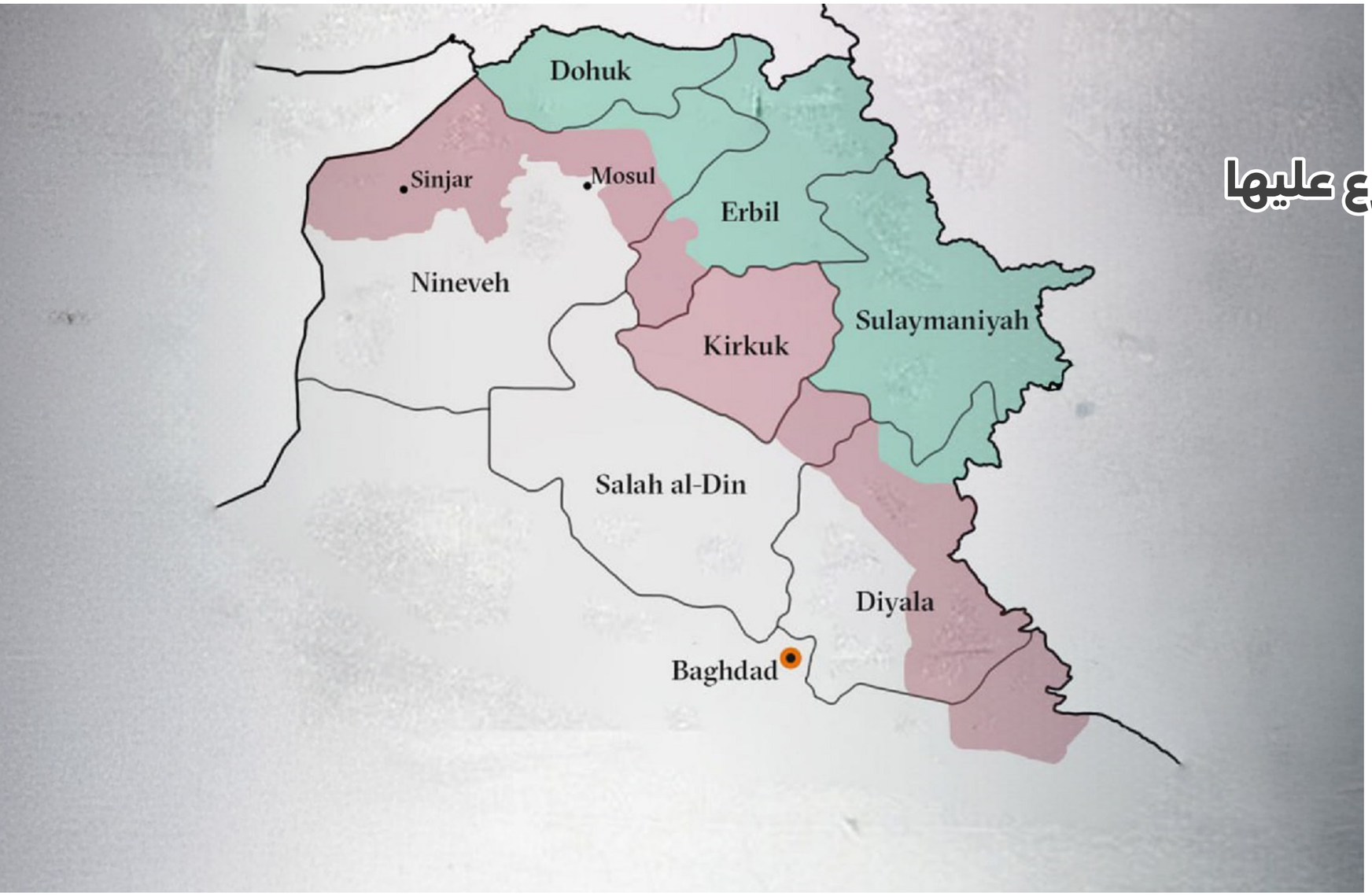

خارج حدود المادة ١٤٠

القيمة الجديدة للأرض المتنازع عليها

علي حسين فيلي

لعقدين وأكثر ظلت مشكلة المناطق المتنازع عليها، مثل كركوك وخانقين وسنجار ومخمور وغيرها، راكدة ومحبوسة داخل النصوص الدستورية والمادة 140. ولطالما أظهر الخطاب السياسي السائد المشكلة وكأنها صراع إداري حول رسم خطوط الحدود او تقاسم بعض المناصب المحلية. ولكن عندما ننظر بعمق ومن وجهة نظر معاصرة الى الجانب الداخلي لهذه الجغرافيا نرى بأن مفهوم الأرض من وجهة نظر قومية مجردة، شهدت تحولات جذرية. وهذا الواقع الجديد لا يمكن معالجته بالأسلوب القديم وتتطلب هندسة مختلفة.

إن الثقل الجيوسياسي لهذا الملف لا يختزل في مساحته المقدرة بـ40 ألف كلم، بل يكمن في الفسيفساء البشرية المعقدة (نحو 5 ملايين نسمة) التي تهيمن على الشريان الحيوي لأغنى مصادر الطاقة والمياه والأمن الغذائي. وتاريخ الصراعات يكشف عن أن استحضار النماذج الدولية المشابهة يمكن أن يفتح آفاقا جديدة لفهم هذه المعضلة. فعلى سبيل المثال، كانت منطقة "الالزاس واللورين" بين فرنسا وألمانيا بمثابة "كركوك أوروبا" لأكثر من قرن كامل! فقد كانت منطقة غنية بالمصادر الطبيعية ولها تركيبة سكانية مختلطة، سالت من أجلها الدماء لعدة عقود من الزمان. ولكن لم تحل المشكلة لا بفرض اللغة الفرنسية ولا عبر القوة العسكرية الالمانية، بل حلت عندما أبصر مشروع "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب" النور، فتحولت هذه المنطقة من نقطة تصادم وصراع الى ممر اقتصادي مشترك. وفي المقابل هناك نموذج منطقة "أبيي" بين السودان وجنوب السودان، وبسبب وجود النفط والتداخل العشائري تمت صياغة فقرة مشابهة للمادة 140 لإجراء الاستفتاء عليها، غير أن الصراعات السياسية والعسكرية، عطلت الاستفتاء لتصبح المنطقة ضحية الشلل الإداري وساحة للكوارث الانسانية.

اليوم، يقف العراق حائرا بين اتباع النموذج المشلول لمنطقة "ابيي" او نموذج "الالزاس" الديناميكي، وهنا تسببت ثلاثة عوامل معاصرة في تغيير القيمة الجوهرية لهذه الأرض:

العامل الأول- التوازن الجديد للطاقة: في الوقت الذي يتجه فيه العالم الى الغاز الطبيعي والطاقة النظيفة بخطوات ثابتة، تحول الخط الجغرافي الذي يربط حقول الغاز غير المكتشفة (من ديالى الى نينوى)، الى مركز ثقل لتوازن القوى، فتحولت السجالات الكلامية على الدستور بين اربيل وبغداد، الى تنافس ذكي على إدارة هذه الطاقة الجديدة.

العامل الثاني- الممرات الدولية: أن مشروع طريق التنمية يهدف لربط الخليج بأوروبا، مجبر على المرور وسط هذه الجغرافيا، وهذا ما حول القضية من مشكلة داخلية إلى التنافس بين القوى الاقليمية مثل أنقرة وطهران على المنافذ الاقتصادية.

العامل الثالث- الامن الغذائي والمائي: أن الجفاف في الوسط والجنوب، غير نظرة بغداد الى هذه المنطقة الخصبة وباتت تراها بمثابة "سلة الغذاء الاخيرة".

وعلى المستوى الداخلي، أصابت المكونات القومية الانقسام في الرؤى. فالجبهة الكوردية تعاني من غياب خطاب إداري موحد. والجبهة العربية انقسمت بين رغبة السكان الأصليين في التعايش واجندات الوافدين، ويعيش التركمان هواجس التهميش. ومع ذلك فان التحول الإنساني الاكثر عمقا، هو بروز "جيل ما بعد 2003". فهذا الجيل الشاب الذي يشكل غالبية أصوات الناخبين، لم يعد يعيش تحت وطأة ذكريات الماضي المشحونة بالتوترات، فهو جيل براجماتي يطالب بفرص العمل والازدهار الاقتصادي ولا يلتفت الى الشعارات التقليدية.

في هذه الاثناء انتهجت بغداد استراتيجية جديدة عن طريق تخصيص الموازنة الثلاثية المرتبطة بهذه المناطق، والمتمثلة بنقل ميدان الصراع من "السيادة الادارية" الى "حرب الموازنات والخدمات المباشرة" لكركوك وسنجار وغيرها، لكي تكون عملية الاستفتاء في المستقبل من الناحية العملية غير ذات أهمية وتفرغ من محتواها.

ومن أجل تجاوز هذا الانسداد، يمكن الاسترشاد بنموذج "جنوب تيرول" بين ايطاليا والنمسا ليكون أساسا للحل! هذه المنطقة التي واجهت المشروع الشوفيني للأيطالة (على غرار التعريب)، ولكن في النهاية تم حسم المشكلة عن طريق نموذج متطور للحكم الذاتي المالي والإداري، بشكل تخضع المنطقة لسيادة الدولة ولكنها تحتفظ بعائدات الضرائب واللغة والثقافة الخاصة بها، فأصبحت اليوم من أغنى مناطق أوروبا.

على الرغم من ان المادة 140 كنص قانوني اصابها الشلل، ولكن المنظور الجديد للنظر الى الواقع الراهن في المنطقة المتنازع عليها يكشف لنا أنه لم يعد بالإمكان التعامل مع القضية كمشكلة على الحدود أو مشكلة قومية مجردة. في الوقت الحاضر يعد نموذج "الادارة الامنية المشتركة" في الفراغات العسكرية في المناطق المتنازع عليها هو المعمول به والمطبق من الناحية العملية!

١١٠ أعوام على سايكس-بيكو: جراح التقسيم، وتحولات الحاضر، وأفق الحلم الكوردي

ماجد سوره ميري

مرّ السادس عشر من أيار ومعه ذكراه العاشرة بعد المئة؛ قرن وعقد من الزمان على تلك الغرفة المغلقة التي اجتمع فيها الدبلوماسيان، البريطاني مارك سايكس والفرنسي فرانسوا جورج بيكو، ليرسما بأقلامهما الهندسية مصائر شعوب وثقافات بأكملها.

واللافت في هذه المحطة الزمنية الفارقة، هو ذلك الغياب الملحوظ للاهتمام الإعلامي الذي يليق بضخامتها، وخاصة من الجانب الكوردي؛ إذ مرت الذكرى في هدوء وصمت نسبيين، رغم كونها تمثل واحداً من أشد المنعطفات التاريخية قساوة، واللّبنة الأولى التي أسهمت بشكل مباشر في تشكيل الواقع الكوردي الأليم وهندسة جراحه الممتدة.

لم تكن اتفاقية سايكس-بيكو (1916) مجرد تفاهم سري لتقاسم النفوذ بين إمبراطوريتين استعماريتين، بل كانت زلزالاً جيوسياسياً نسف الجغرافيا الطبيعية للمنطقة، وخلف وراءه خطوطاً حدودية مصطنعة تحوّلت مع مرور العقود إلى حقول ألغام سياسية واجتماعية لا تزال تنفجر حتى يومنا هذا.

المسار التاريخي: من الطعنة السرية إلى لوزان المثبتة

بدأ مسار الاتفاقية بخديعة كبرى تزامنت مع الثورة البلشفية عام 1917 التي فضحت الأوراق السرية، لتجد الشعوب التي قاتلت من أجل تحررها نفسها تحت وطأة استعمار جديد مقنع باسم "الانتداب" والذي أقرّه مؤتمر سان ريمو عام 1920؛ وفي خضم هذا التقاسم البراغماتي، كان الشعب الكوردي هو الضحية الأكبر لهذه الهندسة القسرية.

ورغم أن "معاهدة سيفر" (1920) كانت ومضة أمل عابر يعترف بحق الكورد في تقرير المصير، إلا أن توازنات القوى وصعود الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك سرعان ما بددا هذا الوميض.

وجاءت "معاهدة لوزان" (1923) بمثابة المسمار الأخير في نعش الوعود الدولية، مكرسة تقسيم كوردستان بين أربع دول محدثة ومركزية: تركيا، العراق، سوريا، وإيران؛ هذا التقسيم القسري لم يحطم حلم

١١٠ أعوام على سايكس-بيكو :

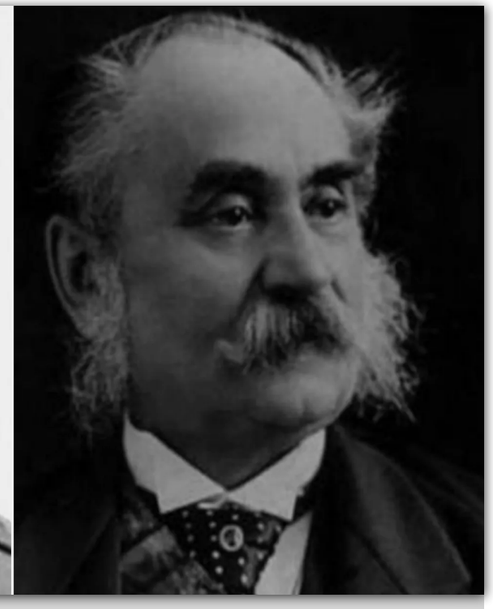

> "رغم الخلافات العميقة بين الدول الأربع التي تقاسمت كوردستان، إلا أنها تلتقي تاريخيا وبشكل تلقائي عند نقطة واحدة: الرفض المطلق لقيام دولة كوردية مستقلة، خوفا من تأثير أحجار الدومينو الذي قد يهدد تماسك حدودها الداخلية.".

الدولة المستقلة فحسب، بل أدخل الشعب الكوردي في دوامة عقود من إنكار الهوية، والصهر القومي، والمواجهات الدامية لحماية وجوده وثقافته.

ردود الفعل الكوردية: قرن من المقاومة والبحث عن الكيان

لم يستسلم الوجدان الكوردي لواقع التجزئة؛ إذ ترجم الرفض الشعبي فورا إلى حراك مسلح وسياسي مستمر عبر الأجزاء الأربعة.. فمن ثورات الشيخ محمود الحفيد في السليمانية ومقاومته للانتداب البريطاني، مرورا بانتفاضات وثورات بارزان وانتفاضات الشيخ سعيد بيران، وآرارات، وديرسيم في كوردستان الشمالية (تركيا)، وصولا إلى المحطة التاريخية الأبرز المتمثلة في ولادة "جمهورية مهاباد" (1946) في إيران برئاسة القاضي محمد.

ورغم أن تلك الجمهورية لم تعش سوى أحد عشر شهرا نتيجة التكالب الإقليمي والانسحاب السوفيتي، إلا أنها رسخت في الوعي الجمعي الكوردي حقيقة أن الحلم دولة قابلة للحياة، متى ما توافرت الظروف الدولية والوحدة الداخلية.

الواقع الراهن: التطورات المتلاحقة وإعادة تشكيل المشهد

اليوم، وفي ظل الشرق الأوسط المضطرب والمتحول، لم تعد معادلة سايكس-بيكو بذات الصلابة التي كانت عليها في القرن الماضي.. فقد أثبتت العقود الأخيرة أن الحدود التي رُسمت بمسامير الاستعمار لم تنجح في صهر الهويات الأصيلة؛ ففي العراق، استطاع الكورد بعد تضحيات جسام تثبيت كيان دستوري معترف به متمثلا في "إقليم كوردستان" عقب عام 2003، والذي بات يمتلك مؤسساته السياسية، والاقتصادية، والعسكرية (البيشمركة).

وفي سوريا، أفرزت الأزمة المستمرة منذ عام 2011 واقعا جديدا تمثل في "الإدارة الذاتية" لشمال وشرق سوريا، مما يعكس مرونة وقدرة الكورد على إدارة مناطقهم في أوقات الفراغ الإستراتيجي للدول المركزية.

الآفاق المستقبلية: هل يقترب الحلم الكوردي من التجسد؟

أمام هذه التطورات المتلاحقة، يبرز التساؤل الجوهري: هل يمكن تحقيق الحلم الكوردي في تشكيل دولة مستقلة في المدى المنظور؟

الجواب على هذا التساؤل يتأرجح بين قراءة الواقعية السياسية وبين الإرادة القومية المستمرة. إن تحقيق حلم الدولة الكوردية المستقلة يواجه معادلة معقدة تتطلب تفكيك ثلاثة عوائق رئيسية وبناء رافعتين أساسيتين:

الفيتو الإقليمي المشترك: رغم الخلافات العميقة بين الدول الأربع التي تقاسمت كوردستان، إلا أنها تلتقي تاريخيا وبشكل تلقائي عند نقطة واحدة: الرفض المطلق لقيام دولة كوردية مستقلة، خوفا من تأثير أحجار الدومينو الذي قد يهدد تماسك حدودها الداخلية.

المصالح الدولية المتذبذبة: أثبتت التجربة التاريخية أن القوى العظمى (كالولايات المتحدة وروسيا) تتعامل مع الملف الكوردي كشريك تكتيكي في ملفات محددة (مثل محاربة الإرهاب) وليس كحليف إستراتيجي لتقرير المصير، مما يجعل الدعم الدولي متغيرا وغير مضمون.

الحاجة إلى التماسك الداخلي: يبقى العائق الذاتي متمثلا في الانقسامات الحزبية والإقليمية، والافتقار إلى إستراتيجية قومية موحدة تجمع الأجزاء المختلفة أو حتى القوى السياسية داخل الإقليم الواحد.

وفي المقابل، فإن الآفاق المستقبلية تعتمد على التحولات الهيكلية للنظام الدولي والإقليمي؛ فكلما ضعفت الدول المركزية أو عجزت عن تقديم نموذج مواطنة عادل يستوعب التعددية، كلما زادت مشروعية وموضوعية الطرح الاستقلالي الكوردي. علاوة على ذلك، فإن تنامي الوعي الدبلوماسي الكوردي، والاعتماد على الذات اقتصاديا، وبناء مؤسسات حكم رشيد خالية من الفساد والنزاعات الحزبية، هي الأدوات الحقيقية التي يمكن أن تحول كوردستان من "قضية تحررية" إلى "أمر واقع" يفرض نفسه على الخارطة الدولية.

إن ذكرى سايكس-بيكو اليوم ليست مجرد بكاء على أطلال التاريخ، بل هي وقفة لمراجعة المسار؛ لقد تحطم الحلم الكوردي جغرافيا عام 1916، لكنه يعاد صياغته سياسيا ومؤسساتيا اليوم.. قد لا تلوح في الأفق القريب جغرافيا جديدة تمسح حدود لوزان بضربة واحدة، إلا أن الهوية الكوردية أثبتت أنها أقوى من الخطوط التي رسمها مارك سايكس وفرانسوا جورج بيكو، وأن قطار التاريخ، وإن تباطأ، فإنه يسير نحو إنصاف الشعوب التي رفضت أن تموت في غياهب النسيان.

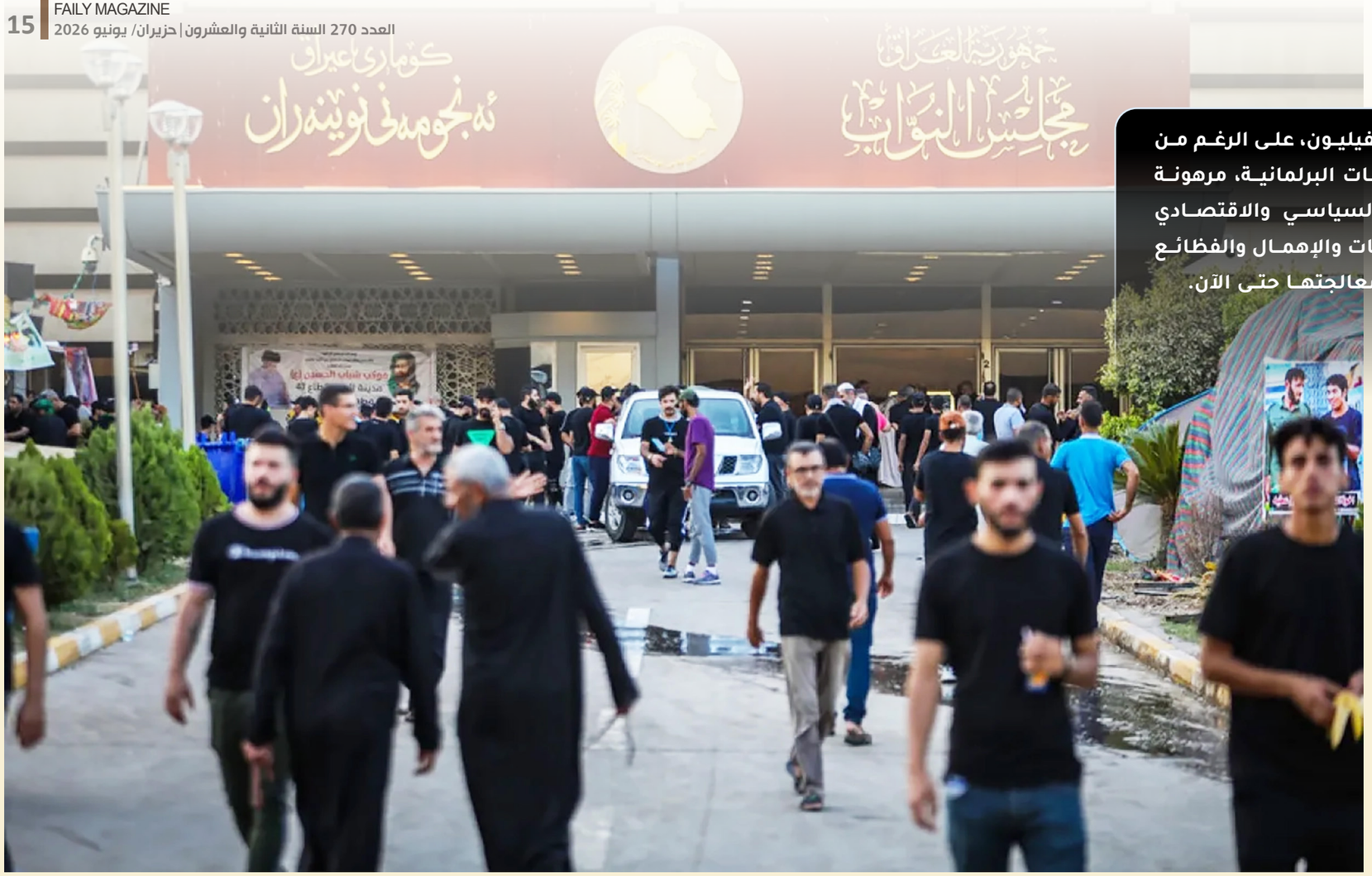

فيلي: ما تزال التحديات التي يواجهها الكورد الفيليون، على الرغم من التمثيل الذي تحصلوا عليه في الانتخابات البرلمانية، مرهونة بهيمنة الكتل الكبيرة على المشهد السياسي والاقتصادي والأمني، وبالخلافات بين بغداد وأربيل، وعقود من الانتهاكات والإهمال والفظائع الممنهجة التي ارتكبها النظام البعثي السابق، ولم تتم معالجتها حتى الآن.

قراءة بريطانية

في صعوبات التمثيل السياسي للكورد الفيليين ودور الكتل الكبيرة

وبداية أشار موقع "أمواج" البريطاني في تقرير ترجمته مجلة "فيلي"، إلى أن المشاركة القوية التي حصلت في الانتخابات الأخيرة والتي جعلت الحزب الديمقراطي الكوردستاني يحتفل بنيله أكثر من مليون صوت، انعكست جزئياً في انتخاب مرشح الحزب حيدر علي الفيلي، عن المقعد الوحيد المخصص للكورد الفيليين.

لكن التقرير لفت إلى أن الأداء القوي لمرشح الحزب هذا، تعزز بسبب توجيه الحزب للآلاف من كوادره السنية للتصويت لصالحه.

ورأى التقرير أن قانون الانتخابات العراقي يسمح لكل العراقيين المؤهلين لخوض الانتخابات بالحصول على مقاعد الحصص المخصصة للأقليات، مما أدى إلى ظهور شكاوى واسعة من استغلال هذه المقاعد في كثير من الأحيان من قبل الكتل السياسية الكبرى، بدلاً من التنافس الانتخابي.

وأوضح في هذا الإطار أنه من أصل المقاعد التسعة المخصصة للأقليات، ذهبت ثمانية منها إلى مرشحين تربطهم علاقات وثيقة بأحزاب كوردية وشيعية وسنية مهيمنة في العراق.

تحقيق العدالة

وتابع التقرير أن حيدر الفيلي منذ توليه منصبه في مجلس النواب، تعهد بـ"تحقيق العدالة" في المظالم الطائفية المتجذرة، والدفاع عن "الحقوق التاريخية للفيليين"، إلا أن بعض النقاد يعتبرون أن التزام ممثل الحزب الديمقراطي الكوردستاني بحزبه قد يكون له الأولوية في حال تعارضت أي مبادرة مع مصالح أربيل.

وأضاف التقرير أن المراقبين يحذرون من أن انتشار تمثيل الفيليين بين الأحزاب المتنافسة من شأنه إضعاف الجهد الجماعي اللازم لإحداث تغيير حقيقي لصالح أبناء الشريحة.

وذكر التقرير أن الفيليين برغم أنه يعترف بهم كأقلية عرقية متميزة في دستور 2005، فإنهم عانوا طويلاً من أجل صياغة سياسة تمثيلية موحدة قادرة على فرض نفسها في مواجهة الكتل العربية والكوردية المتنافسة.

وبحسب التقرير، عندما وصل حزب البعث إلى السلطة في العام 1968، رأت السلطات العراقية في اندماج الفيليين في الأوساط السياسية الشيوعية واليسارية والإصلاحية تهديداً مباشراً لرؤيتها السياسية، مضيفاً أن هذا الاندماج انعكس على التركيبة الاجتماعية التاريخية الحديثة لهذه الأقلية التي تمثلها عائلات حضرية متعلمة ومتمكنة اقتصادياً، تقطن بغداد.

وتابع التقرير أن عنف السلطات ضد الفيليين تصاعد خلال ثمانينيات القرن الماضي، أي في عهد الرئيس الأسبق صدام حسين، حيث اتهمهم بـ"أصولهم الخارجية" وارتباطهم المزعوم بإيران و"عدم الولاء للشعب والوطن".

وكنتيجة لهذه الاتهامات، جرى تجريد ما بين 300 إلى 500 ألف مواطن فيلي من الجنسية العراقية وجرى ترحيلهم قسراً إلى إيران، بينما من المقدر أن نحو 22 ألف فيلي على الأقل، تم إعدامهم ودفنوا في مقابر جماعية ولم يتم العثور على رفاتهم حتى الآن.

وأشار التقرير إلى أن نحو 100 ألف فيلي، غالبيتهم من عديمي الجنسية، عادوا من إيران إلى العراق ودول أخرى بعد العام 2003، وهو ما أحيى في بداية الأمر الآمال في المجتمع الفيلي بأن السلطات الشيعية والكوردية الصاعدة حديثاً في العراق والتي تعرضت هي الأخرى للاضطهاد، لن تعترف فقط بإرث التشريد والعنف، بل ستعالجه أيضاً.

الكتل الشيعية والكوردية

واعتبر التقرير أن الكتل السياسية المهيمنة تعهدت بإنصاف كل ضحايا انتهاكات حزب البعث من خلال إجراءات العدالة الانتقالية، إلا أنه خلال العقدين الماضيين "ظهر نظام متصدع وشديد التسييس".

ونقل التقرير عن المندوب الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة لقمان الفيلي، قوله إن "فشل" المكون الفيلي في تحقيق استقلالية سياسية فيما بعد العام 2003،

صعوبات التمثيل السياسي للكورد الفيليين

مرده "الانقسامات الاجتماعية التي يعاني منها"، لافتاً إلى أنه في ظل تضارب المصالح السياسية، انتهج قادة المجتمع الفيلي مساراً محايداً بما "يجسد التناقضات" في وضعهم المنقسم كمجتمع كوردي شيعي.

وبحسب التقرير فإن الأحزاب الشيعية والكوردية وبدلاً من التعامل مع حقوق الكورد الفيليين باعتبارها تحدٍ منفصل، أصبحت تتعامل مع هذه الحقوق على أنها مرتبطة بنزاعات سيادية أكثر تعقيداً بين بغداد وأربيل، مثل الخلافات حول الميزانيات والحدود.

ولفت أيضاً إلى أن الحزب الديمقراطي الكوردستاني يعتبر أن على بغداد تحمل تكاليف تعويضات الفيليين.

ولهذا، يقول التقرير إن هذه النزاعات المتعلقة بالميزانية والعدالة الانتقالية، أدت إلى تفاقم معاناة الفيليين من المحسوبية.

ورأى التقرير أنه بينما اعتبر المدافعون عن حقوق الكورد أن التغيير القانوني الذي حصل في العام 2025 وفتح المجال أمام التصويت على مستوى البلد في المقعد المخصص لهم، سيمنح الكورد الفيليين فرصة للتعبير عن آرائهم، إلا أنه أضاف أن هذا القرار أثار ردود فعل غاضبة، حيث قال منتقدون إنه سيجعل المقعد أكثر عرضة للتلاعب السياسي من قبل الكتل العرقية والطائفية المهيمنة.

ونقل التقرير عن المؤرخ العراقي جومان أمير أن الكتل الكوردية المهيمنة "تعتبر المقعد الفيلي جزءاً من نفوذها الإستراتيجي في بغداد".

وبحسب أمير، فأنه من الصعب افتراض "الاستقلالية التامة" لأي نائب مرتبط بحزب سياسي رئيسي، موضحاً أن ذلك يعرقل أي جهد "لتنمية هوية سياسية مستقلة للفيليين".

الفيليون والدولة العميقة

وقال التقرير إن هذه الديناميكيات تشير إلى أن قضايا مثل استعادة الجنسية والحصول على التعويضات تعتبر شديدة الأهمية، إلا أنها قد تكون نابعة من تحديات أوسع يواجهها الكورد الفيليون.

ونقل التقرير عن أمير قوله إن هذا يشمل استبعاد الفيليين من "الدولة العميقة" في العراق، مثل "الأجهزة الأمنية والهياكل البيروقراطية".

وبحسب أمير أيضاً فإن الفيليين يعانون من "العزلة الاقتصادية والتهميش" في سوق العمل العراقي والذي بحسب اعتقاده لا يعكس "مسائل قانونية بحتة"، حيث أن استبعادهم من أقوى الوزارات، التي توصف بأنها "الوزارات السيادية"، قد حرم جيلاً شاباً من الفيليين من "سبل التقدم السياسي".

الكتلة الفيلية النيابية

وختم التقرير البريطاني بترجيح أن النواب الفيليين الجدد، سواء كانوا ضمن مقاعد الحصص البرلمانية أو خارجها، قد يجدوا أنفسهم مستقبلاً متأثرين بتوجهات متباينة من الكتل العرقية والطائفية الرئيسية.

وأضاف أن بعض النواب طرحوا فكرة أن أحد السبل لتخفيف حدة هذا الواقع يتمثل في تشكيل النواب الفيليين كتلة برلمانية مشتركة بين الأحزاب، وهو ما من شأنه أن يمنح هذه الكتلة نفوذاً أكبر في القضايا الرئيسية رغم انقسامها السياسي.

وخلص التقرير إلى القول إنه سيكون من المفيد للنواب الفيليين السعي للحصول على مقاعد في اللجان البرلمانية المهمة، وتحديداً لجان المالية وحقوق الإنسان والقانونية والهجرة، حيث أنه من دون صوت في هذه اللجان، سيظل أي تقدم في القضايا التي تواجه المكون الفيلي معتمداً إلى حد كبير على حسن نية الكتل النيابية الكبرى.

وتابع قائلاً إن الحقائق السياسية والاجتماعية للمورد الفيليين، لا تزال قاتمة، حيث يستدعي التصدي للتحديات الحادة والمزمنة التي تواجه هذه الفئة، وجود إرادة حكومية كبيرة، وهي تحديات، بحسب أمير، "ليس بإمكان أي نائب، مهما كانت نواياه، التغلب عليها لوحده".

محمد فيلي

سيرة رجل الظل في الحركة التحررية الكوردية

فؤاد روند :

تشكل الشريحة الفيلية عصباً حيوياً وركيزةً أساسيًّة في مسيرة الحركة التحررية الكوردية، ولم يقتصر دورها على التواجد العددي، بل برز من بينهم قادة وممولون ومخططون استراتيجيون ربطوا بين عمقهم الاجتماعي والاقتصادي في العاصمة بغداد ومناطق وسط وجنوب العراق، وبين ساحات النضال السياسي والعسكري في كوردستان.

وتعد سيرة المناضل الراحل محمد موسى صادق (محمد فيلي: 1927 - 2007) نموذجاً حياً يختزل طبيعة هذا الدور الريادي وحجم التضحيات التي قدمتها هذه الشريحة.

الريادة التنظيمية والمساهمة في بناء الهياكل الحزبية

برز الكورد الفيليون في الهياكل القيادية للأحزاب الكوردية منذ بداياتها التأسيسية؛ حيث انخرط محمد فيلي مبكراً في العمل التنظيمي:

التأسيس والقيادة: بدأ نشاطه الفعلي عام 1945 كعضو نشط في "حزب رزكاري كورد"، لينتقل بعدها عام 1947 إلى صفوف الحزب الديمقراطي الكوردي - العراق عبر حلقة وصل فيلية قادها الدكتور جعفر محمد كريم (د. جعفر فيلي).

تمثيل العاصمة: مثل الثقل السياسي لكورد بغداد في خضم أوقات حرجة، حيث أُنتخب عضواً في اللجنة المركزية للحزب خلال كونفرانس بغداد الأول عام 1950، وكان مندوبا وممثلا في المؤتمرات اللاحقة (المؤتمر الثاني ببغداد 1951، والثالث بكركوك 1953، والرابع والخامس ببغداد 1959 و1960).

الدعم المالي واللوجيستي وكسر الحصار الاقتصادي

لم يكن النضال الفيلي سياسيا فحسب، بل مثل الشريان المالي واللوجستي للحركة الكوردية مستفيدا من المكانة التجارية المرموقة للعائلات الفيلية في بغداد:

تمويل المطبوعات والحزب: تكفل محمد فيلي شخصيا بتكاليف المطبوعات والنشر كافة لـ"جناح المركز" في الحزب بقيادة إبراهيم أحمد خلال فترات الانقسام، مستندا إلى كونه من عائلة تشتهر بالعمل التجاري.

إدارة البريد السري: تولى إدارة وتأمين خطوط البريد السري الحساسة المتبادلة بين بغداد وطهران لصالح الحركة.

كسر الحصار الاقتصادي: خلال الأعوام (1961 - 1964)، قاد محمد فيلي - بالتنسيق مع تجار فيليين آخرين في بغداد، الكوت، والعمارة - تحركاً اقتصادياً واسعاً تحت غطاء "غرفة تجارة بغداد" لتقديم التسهيلات التجارية لأسواق الموصل وأربيل والسليمانية، مما ساهم بشكل مباشر في تخفيف وطأة الحصار الاقتصادي الذي فرضته الحكومات المتعاقبة على كوردستان، بالتوازي مع استمرار الدعم المالي المباشر لقوات الثورة (البيشمركة).

التضحيات الشخصية ودعم القيادات التاريخية

يجسد المشهد الكوردي الفيلي صورا من التكافل والتضحية العالية التي قدمها الفيليون لحماية القيادات التاريخية وتسهيل مهامها:

موقف إيثاري مع جلال طالباني: عندما واجه القيادي الراحل جلال طالباني مشكلة في جواز سفره تمنعه من السفر إلى "وارسو" للمشاركة في مؤتمر الشبيبة العالمي، تنازل محمد فيلي عن جوازه الشخصي له بعد تبديل الصور؛ وهي تضحية كبرى بالنظر إلى أن فيلي كان موظفا جديدا وتعتمد أعمال عائلته المصرفية والتجارية على سفره الشخصي إلى لبنان.

استقبال الملا مصطفى بارزاني: كان محمد فيلي عضوا في الهيئة السباعية التي استقبلت الزعيم الملا مصطفى بارزاني في مطار المثنى ببغداد عام 1958 بعد عودته من المنفى، وتكفل بجهد لوجستي كبير عبر تأمين السكن والإقامة لآلاف المستقبلين القادمين من مختلف مناطق كوردستان.

المساهمة في التأسيس المدني (الشباب والمرأة)

امتد التأثير الفيلي ليشمل صياغة الفكر المدني والمنظماتي داخل المجتمع الكوردي: اتحاد شباب كوردستان: كان محمد فيلي من الهيئة المؤسسة لاتحاد شباب كوردستان الديمقراطي عام 1953 واختير كأول سكرتير له.

اتحاد نساء كوردستان: ساهم بقوة عام 1952 في دعم زكية إسماعيل حقي (زكية فيلي) لتأسيس اتحاد نساء كوردستان، عبر استقطاب وتنسيق جهود النساء الكورديات من الكفاءات في بغداد ومناطق الجنوب، فضلا عن تنظيم حملات جمع التبرعات لعوائل المعتقلين السياسيين الكورد.

الثمن الباهظ: الملاحقة الأمنية ومحاولات الطمس

بسبب هذا الدور المحوري، واجه الكورد الفيليون، ومنهم محمد فيلي، تضييقا أمنيا شرسا من الأنظمة الحاكمة، ولا سيما في الفترة من 1980 إلى 2003، تلخصت في:

الاستدعاءات المتكررة من قبل الأجهزة الاستخباراتية في بغداد.

إجباره على توقيع تعهدات بوقف الأنشطة الخيرية والاجتماعية التي كانت تدعم العوائل الفيلية المتعففة في وسط وجنوب العراق.

التهديد المستمر بالطرد، ومصادرة الأموال، وحجز الممتلكات.

الإرث الفكري والختام

إلى جانب النضال الميداني، رفدت النخبة الفيلية المكتبة العراقية والكوردية بنتاجات فكرية واقتصادية؛ حيث ترك الراحل مؤلفات مخطوطة مهمة باللغة العربية تعالج بنيوية الاقتصاد والزراعة العراقية مثل (بنية البنوك العراقية والسياسة الاقتصادية)، و(زراعة وتجارة التبغ في العراق)، ودراسات تخص خانقين ومندلي وأربيل والسليمانية.

وحتى بعد اعتزاله العمل السياسي المنظم احتجاجا على الانشقاقات الداخلية (انشقاق 1966)، ظل العمق الإنساني والخيري لمحمد فيلي حاضرا في بغداد حتى وفاته عام 2007؛ ليوارى الثرى في مقبرة وادي السلام بالنجف، كشاهد على هوية وطنية جامعة ربطت الكورد الفيليين بوطنهم من شماله إلى جنوبه.

الكورد الفيليون..
المكوّن الذي دفع ثمن تنوعه القومي والمذهبي

رمزي ميركاني :

تعد قضية الكورد الفيليين واحدة من أكثر القصص مأساوية في تاريخ العراق الحديث. فهي حكاية جماعة وجدت نفسها ضحية تداخلات السياسة والجغرافيا والانتماء المذهبي. بدأت المرحلة الأشد قسوة في الرابع من نيسان/ أبريل 1980، حين أصدر النظام السابق قراراً بتهجيرهم قسرياً. ومنذ ذلك اليوم، عاش الفيليون رحلة طويلة من الفقد والضياع ما زالت آثارها واضحة حتى الآن.

ينتمي الكورد الفيليون إلى النسيج العراقي الأصيل. هم مسلمون شيعة يتحدثون لهجة كردية خاصة، وسكنوا تاريخياً شرق دجلة وعلى امتداد جبال زاغروس، في محافظات ديالى وواسط وبغداد، خاصة في الرصافة والشورجة و"عقد الكورد" والصديرية، إضافة إلى السليمانية وحلبجة. لم يكونوا مجرد أقلية صغيرة، بل شكلوا ركناً مهماً في الاقتصاد خلال الخمسينيات والستينيات، وبرز منهم علماء وأدباء ورياضيون وسياسيون أسهموا في بناء الدولة الحديثة.

في ذروة التوتر بين العراق وإيران، اتخذت وزارة الداخلية قراراً قاسياً بتسفير من وصفتهم بـ"التبعية الإيرانية". لم يكن الإجراء قانونياً، بل كان حملة واسعة استهدفت قرابة نصف مليون إنسان. جرى اقتلاع العائلات من بيوتها دون إنذار، وصودرت ممتلكاتهم، وسحبت وثائقهم الرسمية، ليصبح الكثيرون منهم بلا جنسية خلال ساعات.

الأكثر إيلاماً كان مصير أكثر من 22 ألف شاب فيلي كانوا يؤدون الخدمة العسكرية. عزلوا عن عائلاتهم واقتيدوا إلى السجون، ومنها سجن أبو غريب، ثم اختفوا تماماً. وحتى بعد 2003، لم يظهر لهم أثر حتى في المقابر الجماعية، تاركين خلفهم أمهات لم تغلق جراحهن حتى اليوم.

لم يكن التهجير خطوة أمنية فقط. فقد استهدف النظام القوة الاقتصادية للفيليين الذين لعبوا دوراً محورياً في تجارة بغداد، واتهموا بدعم الحركة التحررية الكوردية. كما أراد النظام تقديم هوية عراقية ضيقة تقصي كل ما لا يتوافق مع رؤيته السياسية والمذهبية، وهو ما عبر عنه الدكتاتور بتعبير "اجتثاث من يدنسون تربة العراق".

لاحقاً صدر القرار رقم 474 عام 1981، الذي شجع على تفريق الأزواج إذا كان أحدهم "فيلياً" أو بلا شهادة جنسية، مع منح مكافآت مالية للزوج الذي يطلق زوجته الفيلية. أدى ذلك إلى أكثر من عشرة آلاف حالة طلاق قسري، وضياع آلاف الأطفال بين أب بقي في العراق وأم رُحّلت قسراً.

عند وصول المهجرين إلى إيران، لم يجدوا المكان الذي توقعوه. عاشوا في معسكرات فقيرة مثل "إزنة"، وعانوا تهميشاً وبطالة لسنوات طويلة. كما لم تعترف الحكومة الإيرانية بجنسية عدد كبير منهم، فوجدوا أنفسهم بلا هوية هنا وهناك؛ في العراق يعدون "إيرانيين"، وفي إيران "غرباء بلا أوراق".

بعد سقوط النظام السابق، ظن الفيليون أن باب استعادة حقوقهم سيفتح. ورغم إلغاء القرار (666) واستعادة البعض لجنسيتهم، بقي الواقع صعباً. وقع الفيليون بين رؤيتين سياسيتين متناقضتين: الأحزاب الكوردية اعتبرتهم شريحة شيعية على بغداد الاهتمام بها، بينما عدتهم الأحزاب الشيعية شريحة كوردية مسؤوليتها لدى أربيل. هذا التشتت أضعف حضورهم السياسي وحال دون حصولهم على تمثيل حقيقي أو مناصب مهمة، كما جعل ملف تعويض المتضررين والكشف عن المغيبين يتحرك ببطء شديد.

إن محنة الكورد الفيليين ليست حدثاً من الماضي، بل قضية إنسانية مستمرة. استعادة حقوقهم تتطلب خطوات جادة تتجاوز القرارات الشكلية، وتشمل جبر الضرر مادياً ومعنوياً، وإقرار قوانين حديثة للجنسية تحمي مبدأ المواطنة.

ورغم كل ما مروا به، أثبت الفيليون ارتباطهم العميق بالعراق. عادوا إلى المناطق التي هجروا منها وواصلوا العمل في خدمة الاقتصاد الوطني. بقاء قضيتهم معلقة يشكل اختباراً حقيقياً لعدالة الدولة، أما الاعتراف الكامل بحقوقهم فهو خطوة ضرورية نحو عراق يحترم التنوع ويؤمن بالمواطنة.

عاشوراء

والعدالة المؤجلة للكورد الفيليين

ماجد سوره ميري :

تحلّ هذه الأيام ذكرى عاشوراء، المناسبة التي تستحضر في الوجدان الإسلامي معاني التضحية من أجل الحق، ورفض الظلم، والدفاع عن كرامة الإنسان مهما كانت التضحيات.

وقد بقيت نهضة الإمام الحسين عليه السلام، عبر القرون، رمزا أخلاقيا وإنسانيا لكل الساعين إلى العدالة في مواجهة الاستبداد والإقصاء.

ومن هذا المنطلق، تكتسب ذكرى عاشوراء أهمية تتجاوز حدود استذكار حدث تاريخي، لتصبح فرصة للتأمل في واقع المجتمعات المعاصرة ومدى التزامها بقيم الإنصاف والمساواة وصون الحقوق. وفي العراق، تبرز قضية الكورد الفيليين بوصفها واحدة من القضايا الوطنية التي ما زالت آثار الظلم الذي تعرض له أصحابها حاضرة رغم مرور عقود على وقوعه.

لقد تعرض الكورد الفيليون خلال حقبة النظام السابق إلى سياسات ممنهجة استهدفت وجودهم الاجتماعي والاقتصادي والإنساني. وشملت تلك السياسات إسقاط الجنسية عن عشرات الآلاف منهم، وتهجيرهم قسرا خارج البلاد، ومصادرة ممتلكاتهم، فضلا عن اختفاء أعداد كبيرة من شبابهم في المعتقلات والسجون.

وقد اعتبرت الجرائم المرتكبة بحقهم لاحقا من قبل القضاء العراقي جرائم إبادة جماعية، في اعتراف قانوني مهم بحجم المأساة التي تعرض لها هذا المكون الأصيل من الشعب العراقي.

ورغم التغيير السياسي الذي شهده العراق بعد عام 2003، وما تحقق من خطوات مهمة تمثلت في إعادة الجنسية لآلاف المهجرين والاعتراف الرسمي بجزء من حقوقهم، فإن العديد من الملفات الجوهرية ما تزال تنتظر حلولا عادلة وحاسمة. فاسترداد الممتلكات المصادرة ما زال يواجه إجراءات معقدة وطويلة، كما أن ملف المفقودين لم يغلق بصورة نهائية، فضلا عن استمرار شُعور شريحة واسعة من الفيليين بأن حضورهم في مؤسسات الدولة لا يعكس حجم تضحياتهم ودورهم التاريخي في بناء العراق.

ولا تقتصر هذه القضية على بعدها الخاص بالكورد الفيليين وحدهم، بل تمثل جزءا من ملف أوسع يتعلق بالعدالة الانتقالية وإنصاف ضحايا الاستبداد في العراق. فبناء دولة المواطنة لا يكتمل إلا بمعالجة آثار الانتهاكات السابقة ورد الحقوق إلى أصحابها، بعيدا عن الانتقائية أو التأخير أو الحسابات السياسية الضيقة.

ومن هنا، فإن المطلوب اليوم ليس الاكتفاء باستذكار المظالم التاريخية، بل الانتقال إلى إجراءات عملية وفاعلة، من بينها تسريع حسم ملفات الممتلكات المصادرة، وتطوير آليات تعويض المتضررين، واستكمال الجهود الرامية إلى الكشف عن مصير المفقودين، فضلا عن ضمان مشاركة عادلة للكفاءات الفيلية في مؤسسات الدولة ومراكز صنع القرار، بما ينسجم مع مبادئ الدستور العراقي وقيم المواطنة المتساوية.

إن الرسالة الأعمق التي يمكن استلهامها من عاشوراء ليست مجرد الحزن على مآسي الماضي، بل العمل على منع تكرار الظلم في الحاضر. والوفاء لقيم العدالة التي نادى بها الإمام الحسين عليه السلام يقتضي الوقوف إلى جانب كل صاحب حق، والسعي الجاد لإنصاف المظلومين، وترسيخ دولة القانون التي يشعر فيها جميع العراقيين بأنهم متساوون في الحقوق والواجبات، دون تمييز أو إقصاء.

فحين تتحول العدالة من شعار إلى ممارسة، يصبح استذكار المآسي التاريخية دافعا لبناء مستقبل أكثر إنصافا، ويغدو العراق وطنا يتسع لجميع أبنائه، ويصون كرامتهم وحقوقهم على قدم المساواة.

عدسة "فيلي" ترصد مشهداً نادراً من كوردستان

"بحيرة الألوان المتحولة"..

فيلي :

وسط الطبيعة الجبلية الهادئة في قضاء رانية بإقليم كوردستان، تبدو بحيرة "گناوى قورگو" كواحدة من أكثر الظواهر الطبيعية غرابة في العراق، ليس فقط لكونها أكبر بحيرة كبريتية في البلاد، بل بسبب تغير لون مياهها إلى البنفسجي الداكن في أوقات مختلفة من العام، إلى جانب خصائصها الطبيعية التي جعلتها محط اهتمام الزائرين والباحثين عن العلاج الطبيعي.

وتجوّلت عدسة مجلة "فيلي" في محيط البحيرة الواقعة على بعد خمسة كيلومترات من مركز رانية باتجاه بحيرة دوكانُ، موثقةٍ مشاهد تظهر جمال المكان وتدرجات المياه اللونية، فضلًا عن الطبيعة المحيطة التي تمنح الموقع خصوصية مختلفة عن بقية البحيرات في العراق.

وتتميز "گناوى قورگو" وتعني بالعربية "البحيرة الدائرية" بركود مياهها بشكل دائم، وعدم وجود أي تدفق مائي فيها، الأمر الذي يؤدي إلى انبعاث رائحة كبريتية تبدو "كريهة" عند تعرضها لأشعة الشمس، نتيجة توقف حركة المياه.

وتتميز البحيرة بشكل دائري، إذ يبلغ قطرها نحو 370 مترا، فيماَ يصل عمقها إلى 27 مترا، ويُعتقد أن تاريخ تشكلها يعود إلى أكثر من خمسة آلاف عام بفعل عوامل طبيعية وبيئية بعيدة عن التدخل البشري.

ومن أبرز خصائص البحيرة ثبات مستوى المياه فيها طوال فصول السنة، إذ لا يرتفع أو ينخفض رغم التغيرات المناخية والبيئية، فيما تتميز مياهها برائحة تشبه رائحة البيض وطعم حامض يجعلها غير صالحة للشرب.

ورغم ذلك، يقصدها كثير من سكان رانية والمناطق المحيطة بها منذ سنوات طويلة، للاستفادة من مياهها والرمال الموجودة تحت سطحها، والتي يعتقد أنها تساعد في علاج بعض الأمراض الجلدية والحُساسية والحكة، إذ يسبح بعض الزوار داخل البحيرة، بينما يأخذ آخرون كميات من مياهها لهذا الغرض.

وتعرف "گناوى قورگو" أيضاً بظاهرة تغير لون مياهها، إذ تتحول بين الأزرق والورديّ والبنفسجيّ تبعاً لدرجات الحرارة والعوامل البيئية، إلا أن اللون البنفسجي الداكن يبقى الأكثر ظهوراً، ما يمنح البحيرة مشهداً بصرياً نادراً يلفت الأنظار.

وبحسب المعلومات المتداولة حول البحيرة، فإن تغير اللون يعود إلى ارتفاع نسبة الملوحة، ووجود أنواع معيّنة من الطحالب والبكتيريا والعناصر الكيميائية مثل الكبريت، إلى جانب نشاط بعض الكائنات الحية داخل البحيرة، والتي تزداد فاعليتها خلال فصل الصيف مع ارتفاع درجات الحرارة.

كما تعد البحيرة موطناً لعدد من الكائنات والزواحف النادرة المهددة بالانقراض، بينها أنواع من الأسماك والروبيان والسلاحف التي لا توجد في بحيرات أخرى، ما يمنحها أهمية بيئية وطبيعية خاصة، إلى جانب قيمتها السياحية في المنطقة.

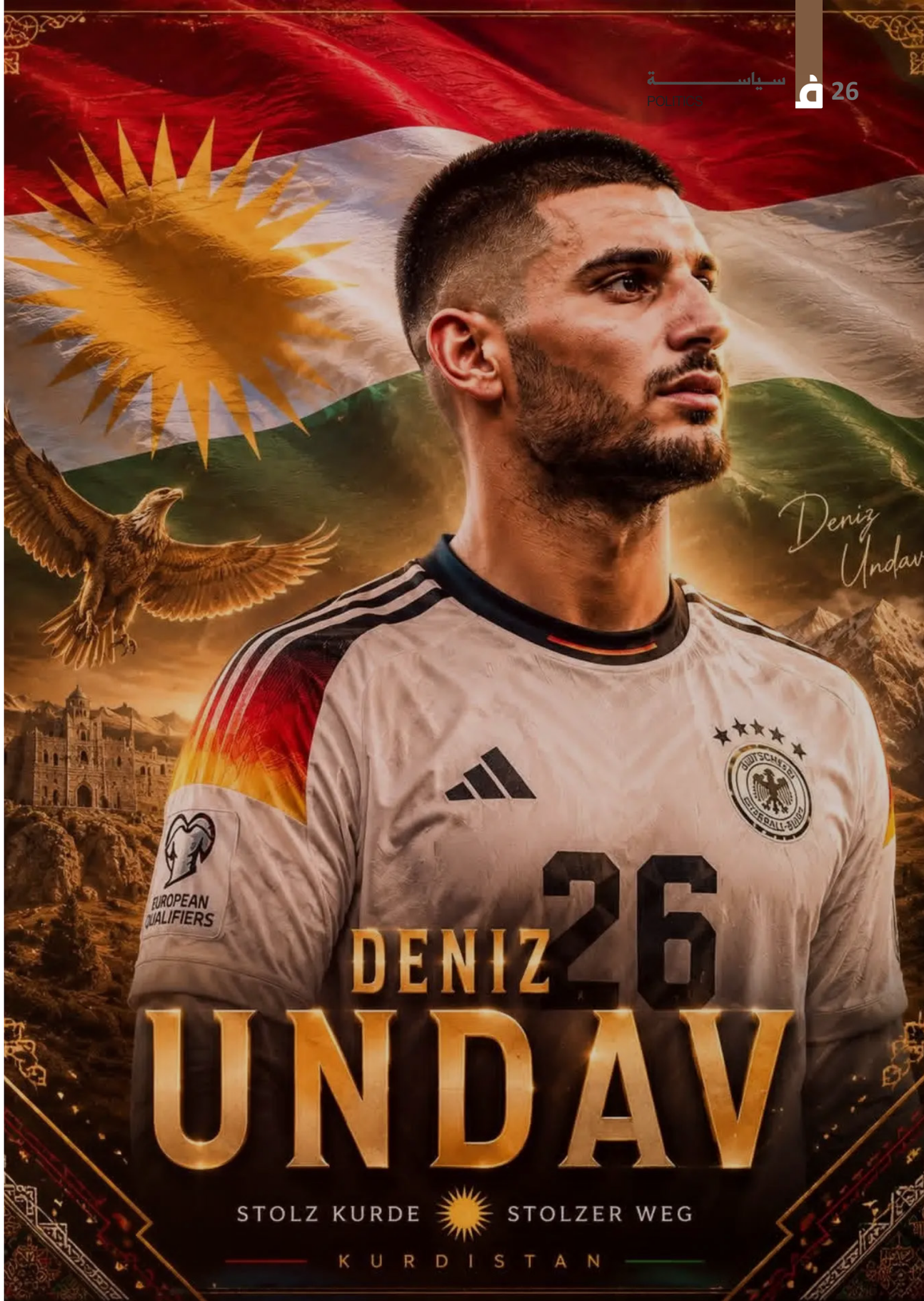

دينيز أونداف..

رقصة كوردية على أكبر مسارح العالم

فيلي :

لم يكن دخول دينيز أونداف إلى ملعب تورونتو مجرد تبديل هجومي عابر في مباراة متوترة، كان أشبه بفتح باب جديد في حكاية مهاجم ألماني من أصول كوردية إيزيدية، شق طريقه من ملاعب الظل إلى قلب المونديال، ثم وجد نفسه في ليلة واحدة بطلاً كروياً لألمانيا ورمزاً وجدانياً لجمهور كوردي واسع رأى في رقصته بعد التسجيل اعترافاً علنياً بهوية طالما بقيت خارج الأضواء الكبرى.

في مواجهة ساحل العاج ضمن المجموعة الخامسة لكأس العالم 2026، كانت ألمانيا متأخرة بهدف فرانك كيسي منذ الدقيقة الثلاثين، بعدما ألغيت لها فرصتان في الشوط الأول، وبدت عالقة أمام فريق أفريقي سريع ومنظم، وبعد ساعة من اللعب، لجأ المدرب يوليان ناغلسمان إلى دكة البدلاء، فأدخل أونداف ضمن ثلاثية تغيير أعادت الحركة إلى الهجوم الألماني. بعد ثماني دقائق فقط، وجد أونداف نفسه في المكان الذي يحب المهاجمون أن يكونوا فيه، عرضية من ناديم أميري، حركة ذكية خلف المدافعين، ثم تسديدة مباشرة أعادت ألمانيا إلى المباراة، لكن المهاجم القادم من شتوتغارت لم يكتف بالتعادل، ففي الوقت بدل الضائع، تلقى تمريرة قوية، دار بجسده بسرعة داخل المنطقة وسدد هدف الفوز، ليقلب النتيجة إلى 2-1 ويمنح ألمانيا بطاقة العبور إلى الأدوار الإقصائية.

قال أونداف بعد المباراة إن الفوز كان مهماً جداً وإن المنتخب أظهر شخصية قوية. أما المدافع جوناثان تاه فخصه بالإشادة، معتبراً أن اللاعبين القادمين من الدكة منحوا الفريق طاقة جديدة، وأن أونداف كان استثنائياً في تنفيذ مهمته.

بالنسبة لألمانيا، لم يكن الأمر مجرد ثلاث نقاط، بل خروجاً من ذاكرة خيبات مونديالية متتالية، بعدما ودعت بطولتي 2018 و2022 من الدور الأول.

لكن قصة أونداف في هذا المونديال بدأت قبل مباراة ساحل العاج، ففي افتتاح مشوار ألمانيا أمام كوراساو، دخل بديلاً أيضاً، وسجل هدفاً وصنع هدفين في فوز

كبير 7-1.

وبعد هدفه، اتجه نحو الراية الركنية وأدى رقصة كوردية تقليدية، قبل أن ينضم إليه أنطونيو روديغر في لقطة انتشرت سريعاً بين الكورد في العراق وسوريا وتركيا وإيران والمهجر الأوروبي، بالنسبة لكثيرين، لم تكن الرقصة مجرد احتفال، بل لحظة ظهور لهوية كوردية على أكبر مسرح كروي في العالم.

وتعاملت وسائل إعلام كوردية مع هدفه في كوراساو بوصفه لحظة تاريخية، مشيرة إلى أنه أول لاعب من أصول كوردية يسجل في كأس العالم. كما أن رمزيته بدت واضحة في حجم الاحتفاء به، خصوصاً أن الكورد لا يملكون منتخباً مستقلاً معترفاً به في الاتحاد الدولي، وغالباً ما تظهر مواهبهم ضمن منتخبات دول أخرى.

الرقصة نفسها ليست جديدة على أونداف، فقد احتفل في نيسان 2024 بهدفه مع شتوتغارت في مرمى آينتراخت فرانكفورت برقصة كوردية أثارت اهتمام الصحافة الألمانية.

وكتبت صحيفة بيلد يومها أن أونداف شبك ذراعيه خلف ظهره وانحنى إلى الأمام وحرك كتفيه، وأن الأمر يتعلق برقصة كوردية خاصة كان يؤديها في غرفة الملابس، قبل أن يطلب منه زملاؤه نقلها إلى أرض الملعب، ومنذ ذلك الوقت، صارت الرقصة جزءاً من صورته العامة، مثلما صار هدفه يحمل أحياناً معنى يتجاوز كرة القدم.

ولد دينيز أونداف في 19 تموز 1996 في مدينة فاريل بولاية ساكسونيا السفلى، ونشأ في آخيم. تعود جذور عائلته إلى منطقة فيران شهير في ولاية أورفا جنوب شرق تركيا، وهي منطقة تضم حضوراً كوردياً بارزاً.

وتشير تقارير ألمانية إلى أن عائلته غادرت تركيا في سياق الضغوط التي أعقبت انقلاب 1980، لتبدأ العائلة حياة جديدة في مجتمع ألماني حمل داخله ذاكرة أقلية مضطهدة في موطنها الأصلي.

هذه الخلفية جعلت مسألة الهوية حاضرة في قصة أونداف، ففي مقابلات سابقة، سئل عن إمكانية لعبه لتركيا، لكنه أكد أن اختياره ألمانيا كان واضحاً، قائلاً إنه نشأ هناك ويشعر بانتماء كبير إليها، وإن صلته بتركيا محدودة.

وفي مقطع آخر صحح توصيفه كلاعب من أصل تركي، قائلاً بمعنى واضح إنه كوردي أولاً، هذا الأمر وضعه أمام حملات إساءة عنصرية وقومية، خصوصاً بعد مباراة شتوتغارت وفنربخشة التركي في الدوري الأوروبي، قبل أن يشكر جماهيره على الدعم الواسع الذي تلقاه.

على المستوى الرياضي، لم يصل أونداف إلى المنتخب الألماني عبر الطريق المعتاد للنجوم المبكرين، فقد بدأ في أندية صغيرة، ومر بأكاديمية فيردر بريمن قبل أن يبتعد عنها، ثم لعب في الدرجات الأدنى مع هافلسه وبراونشفايغ الثاني ومبن. في تلك السنوات، عاش حياة لاعب يحاول ألا يكون عبئاً على عائلته، فاختار التدريب المهني والعمل إلى جانب كرة القدم، قبل أن ينفجر تهديفياً مع يونيون سان جيلواز البلجيكي، حيث سجل 25 هدفاً في موسم واحد وفتح لنفسه باب الانتقال إلى برايتون الإنجليزي.

لكن محطة شتوتغارت كانت التحول الأكبر، حيث وصل إلى النادي أولاً على سبيل الإعارة من برايتون، ثم تحول إلى أحد مفاتيح صعود الفريق. في موسم 2023-2024 سجل 18 هدفاً وصنع تسعة في الدوري الألماني، وأسهم في عودة شتوتغارت إلى دوري أبطال أوروبا.

وفي موسم 2025-2026 رفع مستواه أكثر، مسجلاً 19 هدفاً في البوندسليغا مع ست تمريرات حاسمة، ليصبح أكثر لاعب ألماني تسجيلاً في الدوريات الأولى حول العالم ذلك الموسم، وثاني هدافي الدوري الألماني خلف هاري كين.

لم يكن غريباً بعد ذلك أن يمدد شتوتغارت عقده حتى 2029 مع خيار لموسم إضافي.

النادي وصفه بأنه أحد أهم عوامل نجاحه خلال السنوات الأخيرة، بينما قال أونداف إن شتوتغارت والمدينة صارا بيته الثاني، وإنه يريد رد الثقة بالأهداف والأداء.

ومع المنتخب الألماني، تأخر الحلم لكنه جاء بقوة. لم يلعب أونداف لأي من منتخبات الفئات العمرية الألمانية، قبل أن يستدعيه ناغلسمان في آذار 2024 وهو في السابعة والعشرين من عمره، ومنذ ذلك الوقت، تحولت قصته إلى مثال عن اللاعب المتأخر الذي لا يحتاج إلى سيرة مثالية كي يصل إلى القمة، وفي كأس العالم الحالي، لم يعد مجرد خيار بديل، بل صار المهاجم الذي يغير إيقاع المباريات من أول لمسة، ويمنح ألمانيا عمقاً تهديفياً كانت تبحث عنه.

بين هدف كوراساو ورقصة الغوفند، ثم ثنائية ساحل العاج القاتلة، صار أونداف عنواناً مزدوجاً في ألمانيا، هو السوبر البديل الذي قد يفرض نفسه أساسياً في المباريات المقبلة، وفي الوجدان الكوردي، هو لاعب حمل رقصة شعبية إلى شاشة المونديال، وجعل هوية عائلته جزءاً من قصة كروية عالمية.

" اتجه نحو الراية الركنية وأدى رقصة كوردية تقليدية، قبل أن ينضم إليه أنطونيو روديغر في لقطة انتشرت سريعاً بين الكورد في العراق وسوريا وتركيا وإيران والمهجر الأوروبي، بالنسبة لكثيرين، لم تكن الرقصة مجرد احتفال، بل لحظة ظهور لهوية كوردية على أكبر مسرح كروي في العالم."

أرقام صادمة لرواتب البرلمان:

12 ألف موظف أم 3 آلاف؟

صراع الأرقام يكشف ثقوب الموازنة

فيلـي

اثارت تصريحات الخبير الاقتصادي نبيل المرسومي التي قال فيها، ان عدد العاملين في مجلس النواب والهيئات المرتبطة به يبلغ ١٢,٤٨٠ موظفا وأنهم يكلفون الدولة أموالا طائلة، ضجة كبيرة، وفيما يقول مجلس النواب أن موظفي المجلس "أقل من ربع الرقم المذكور"، يقول المواطنون انه، حتى إذا كان العدد هو ربع المذكور أي ٣٠٠٠ منتسب، فإنه عدد كبير ولا داعي له في مؤسسة تشريعية وان تكاليفه المالية ليست قليلة ...

البرلمان بحاجة إلى تلك الأعداد الضخمة من الموظفين؟ يوضح المرسومي ان ذلك العدد الضخم من الموظفين يتقاضون اموالا هائلة تكلف خزينة الدولة نحو 551.202 مليار دينار كتعويضات لموظفي البرلمان وعشرات مليارات الدنانير تتوزع على المستلزمات الخدمية والسلعية وصيانة الموجودات والإعانات والفوائد والمصروفات الأخرى والالتزامات والمساهمات الخارجية والرعاية الاجتماعية، والنفقات الرأسمالية، ليصل إجمالي الإنفاق إلى 618.253 مليار دينار.

ان التساؤل يلمس جوهر الأزمة الإدارية والمالية التي يعاني منها الجهاز الحكومي في العراق، وتحديدا فيما يتعلق بتضخم الجهاز الوظيفي وآليات التوظيف التي تبتعد في كثير من الأحيان عن معايير الحاجة الفعلية والكفاءة.

المشكلة تتعلق ايضا بالأسماء الوهمية (الفضائيين) التي أكد عليها حتى رؤساء وزراء سابقين، وهي عرض لمرض أكبر يتمثل في استغلال التوظيف كأداة للكسب السياسي أو الترضية بدلا من كونه أداة لتقديم الخدمات، ما أدى الى تضخم الأعداد على مر الدورات الانتخابية من دون حاجة حقيقية.

وفي النظام السياسي القائم على المحاصصة، ينظر إلى المؤسسات العامة كمغانم يجري فيها تعيين المحاسيب والأتباع، مما يؤدي إلى تضخم هيكلي لا تفرضه حاجة العمل، بل تفرضه ضرورات الترضية الحزبية، وان استمرار الاعتماد على الأضابير الورقية والأنظمة التقليدية هو الذي يسمح ببقاء الأسماء الوهمية. لو جرى ربط الرواتب بنظام بيومتري مركزي صارم وشفاف، لتبخرت معظم هذه الأسماء التي تتقاضى رواتب من دون عمل.

من وجهة نظر إدارية، المؤسسة التشريعية (البرلمان) هي مؤسسة عقلانية لا خدمية، أي أنها بحاجة الى مستشارين وخبراء في القانون، والاقتصاد، والأمن بعدد محدود ومؤهل، مع ملاك إداري لتسيير الجلسات وحفظ الأرشيف، و الأعداد المذكورة، سواء صدق رقم الـ 12 ألفا أو كان ربع ذلك، تشير بوضوح إلى تحول البرلمان من مؤسسة تشريعية إلى مؤسسة توظيفية، فالبرلمان لا يدير قطاعات إنتاجية بحاجة لجيوش من العمال والموظفين، بل هو مؤسسة لصناعة القرار، وان الاستمرار في الإنفاق على هذا النمط من التوظيف في ظل بلد يعاني من تذبذب أسعار النفط، المصدر الوحيد تقريبا للموازنة، هو انتحار اقتصادي، وذلك لعدة أسباب، من ذلك ان النسبة الأكبر من الموازنة العراقية تذهب للرواتب، ما يترك نسبة شحيحة للاستثمار، وهذا يفسر توقف المشاريع والبنية التحتية، و عندما توفر الدولة وظائف غير منتجة برواتب مضمونة، فإنها تقتل روح الابتكار والمبادرة لدى الشباب، وتدفعهم لانتظار التعيين الحكومي بدلا من دخول القطاع الخاص. ما يحدث ليس وليد الصدفة، بل هو استراتيجية بقاء للنظام السياسي الحالي، فالموظف الذي يتقاضى راتبا من الدولة حتى من دون عمل، يصبح رهينة للنظام القائم ويشكل قاعدة انتخابية مضمونة، وان أي محاولة لتدقيق أعداد الموظفين أو حذف الوهميين تصطدم بمقاومة عنيفة من القوى التي تستفيد من هذه الرواتب الموزعة في جيوب أتباعها، ولو كانت بيانات الموظفين متاحة للجمهور ومفهرسة إلكترونيا، لما احتاج المواطن أو الخبير إلى التخمين أو التشكيك.

إن المقارنة بين الهياكل الإدارية للبرلمانات في الدول الديمقراطية المتقدمة وبين الوضع في العراق تكشف فجوة كبيرة في مفهوم الوظيفة العامة ومعايير الكفاءة، ففي البرلمانات العالمية يتواجد "عقل" لا كتلة بشرية. في الدول الديمقراطية، ينظر إلى البرلمان على أنه مؤسسة عقلانية تخصصية، وتعتمد في عملها على عدد محدود من الموظفين النوعيين (خبراء، قانونيين، باحثين) وليس على الكم العددي.

تشير التوصيات الدولية إلى أن البرلمانات بحاجة إلى هياكل إدارية رشيقة لدعم النائب في أبحاثه التشريعية وصياغة القوانين، وقد ظهرت في تقارير سابقة توصيات بأن المؤسسات التشريعية ليست بحاجة لأكثر من 500 إلى 800 موظف . حتى في البلدان كثيفة السكان . من الملاكات التخصصية العالية لتقديم دعم حقيقي للأعضاء؛ و الموظف في البرلمانات الغربية هو مساعد باحث أو خبير قانوني أو محلل سياسات، أما في السياق العراقي الذي يثير الجدل فإن جزءا كبيرا من الملاكات سواء كانوا بضعة آلاف أو أكثر يتركزون في وظائف إدارية، خدمية، أو أمنية، مما يخرج المؤسسة عن دورها التشريعي الصرف.

وفي ظل غياب قطاع خاص قوي، أصبح البرلمان بما يمتلكه من ميزانية مستقلة وقدرة على التوظيف هدفا للتعيينات التي تأتي من كتل سياسية، بغض النظر عن الحاجة الفعلية. وبدلا من تواجد مكتبة برلمانية رقمية وفرق بحثية صغيرة وقوية، تجد أعدادا كبيرة في وظائف إدارية مكررة، وان تواجد الأسماء الوهمية (الفضائيين)، او من يتقاضون رواتب من دون عمل، يضخم الأرقام بشكل لا يمت بصلة لأي هيكل إداري وظيفي عالمي. في الدول المتقدمة، نظام الرواتب "الكتروني" بالكامل ومرتبط بساعات عمل فعلية ومخرجات محددة؛ أي أن غياب الموظف يعني ببساطة توقف راتبه فورا.

ان المسؤولين لدينا، يخشون من الضغط الشعبي وحتى من فضحهم من على منابر الفيسبوك مثلا، ولكنهم سيحاولون قدر الإمكان التشبث بالوضع الحالي الذي يديم لهم ممارسة الفساد الاداري والمالي، وبعض السكان يفسرون الازمات المتلاحقة في هذه الأيام وآخرها أزمة البنزين وقبلها ازمة غاز الطبخ وارتفاع الأسعار، أنها جاءت بتأثير المسؤولين الفاسدين لصرف الأنظار عن فسادهم، لاسيما مع اتخاذ الحكومة الجديدة بضعة إجراءات ضد الفاسدين ومن ذلك إعفاء وكيل وزارة النفط بسبب اتهامات الفساد وكذلك المتحدث باسم وزارة النفط.

إن هذا ليس مجرد صدفة إدارية، بل هو جزء من تشتيت الانتباه اذ يجري افتعال أزمات خدمية يومية لإغراق الناس في صراع البحث عن لقمة العيش أو البنزين أو الكهرباء، ليجدون أنفسهم غير قادرين على التفرغ لمراقبة ملفات الفساد الكبرى أو المطالبة بالإصلاح الهيكلي. و عندما تبدأ الحكومة بإجراءات فعلية مثل الإعفاءات الأخيرة في وزارة النفط، فإن رد الفعل الاعتيادي للمنظومات المتضررة يكون بإشغال الشارع، بتعمد تعطيل تدفق الوقود أو التأثير على توزيع الموارد فيخلقون حالة من الاحتقان الاجتماعي الذي يوجه غضب الناس نحو "الحكومة ككل" بدلا من تسليط الضوء على "المفسدين المحددين" الذين أعفوا أو تضرروا من تلك القرارات.

" هذا ليس مجرد صدفة إدارية، بل هو جزء من تشتيت الانتباه اذ يجري افتعال أزمات خدمية يومية لإغراق الناس في صراع البحث عن لقمة العيش أو البنزين أو الكهرباء، ليجدون أنفسهم غير قادرين على التفرغ لمراقبة ملفات الفساد الكبرى أو المطالبة بالإصلاح الهيكلي."

أعقد من النزوح..

جرف الصخر منطقة معزولة في قلب العراق منذ ٢٠١٤

فيـلي :

رغم مرور أكثر من عقد على استعادة ناحية جرف النصر (الصخر سابقاً) الواقعة شمالي محافظة بابل من سيطرة تنظيم "داعش" في تشرين الأول/ أكتوبر من عام 2014، ما يزال ملف عودة سكانها يراوح مكانه بين تعقيدات أمنية وخلافات سياسية ونفوذ مسلح متجذر، في واحدة من أكثر قضايا النزوح خطورة في العراق بعد 2003.

وتشير تقديرات سياسية وبرلمانية متقاربة إلى أن عدد النازحين من المنطقة والمناطق المجاورة يصل إلى أكثر من 100 ألف شخص، لا يزال معظمهم خارج قراهم الأصلية منذ أكثر من عشر سنوات، في ظل غياب مسار واضح لعودتهم.

عقد من الزمن

وبعد عمليات عسكرية واسعة انتهت عام 2014، أعلنت السلطات العراقية استعادة جرف النصر، لتبدأ مرحلة جديدة من الجدل حول طبيعة السيطرة على المنطقة.

وتشير تقارير سياسية وإعلامية إلى أن المنطقة تحولت تدريجياً إلى مساحة عسكرية مغلقة، مع تضارب في الروايات بشأن إمكانية دخولها أو عودة المدنيين إليها، بين تأكيدات رسمية تربط العودة بإزالة مخلفات الحرب والتدقيق الأمني، واتهامات سياسية تتحدث عن منع منظم للعودة.

وفي 2017، أثار مجلس محافظة بابل جدلاً واسعاً بعد قرار يقضي بمقاضاة أي جهة تطالب بعودة النازحين، ما اعتبره مراقبون آنذاك مؤشراً على تعقد الملف سياسياً، بينما اعتبرته الأمم المتحدة تقييداً للنقاش حول حقوق النازحين.

وفي 2019، ذهبت تقارير تحليلية أبعد من ذلك، مشيرة إلى أن الناحية باتت "بؤرة عسكرية" مغلقة ذات أهمية استراتيجية، وهو توصيف ظل يتكرر في تقارير لاحقة.

ملف أمني سياسي

وفي هذا السياق، يقول الباحث والأكاديمي، زياد العرار، إن "عودة النازحين إلى منطقة جرف النصر مسألة معقدة، حيث هناك إجراءات أمنية على الأرض، وفصائل تعترض على عودة أهالي المنطقة، وهناك ترتيبات لترحيل بعضهم إلى مناطق أخرى، فهو ملف معقد وفيه تداخلات سياسية وإجراءات".

ويضيف العرار لمجلة "فيلي"، أن "القوى السنية بعضها صامت إزاء هذا الملف، والقلة تتحدث بضرورة عودة الأهالي إلى مساكنهم التي توارثوها منذ عقود طويلة".

ويشير إلى أن العودة "مرهونة بقرار سياسي وتفاهمات عليا بين القيادات"، لافتاً إلى أن استمرار التعقيد مرتبط بـ"الخلاف السياسي ووجود أطراف تمتلك السلاح وتمنع العودة".

ويرى أن الحكومة الحالية قد تمتلك "فرصة لإعادة طرح الملف وإنهاء معاناة أكثر من 100 ألف شخص"، لكن دون وجود مؤشرات حاسمة حتى الآن.

اتهامات بالتقصير

من جانبه، يقول أمين عام حزب "العراق هويتنا" والنائب السابق، كامل نواف الغريري، إن "الحكومات المتعاقبة كانت لديها تحركات مع القوى السياسية، لكن عدم رجوع النازحين إلى جرف الصخر لأسباب لا نعلمها، سواء كانت داخلية أم خارجية، ويجب على الحكومة توضيح هذا الأمر".

ويضيف الغريري لمجلة "فيلي": "نأمل من الحكومة السعي إلى عودة أهالي جرف الصخر إلى مناطق سكناهم تحت سيطرة الأجهزة الأمنية من الجيش والشرطة".

ويحمل الغريري الحكومات السابقة مسؤولية استمرار النزوح، مشيراً إلى أن "العراق اليوم خال من داعش"، وبالتالي لا مبرر لاستمرار إغلاق الملف.

غياب التوافق

في المقابل، يرى النائب السابق من بابل، حسن فدعم، أن ملف جرف النصر "شائك ومعقد"، موضحاً أن "من أبرز أسباب عدم عودة السكان هو غياب التوافق السياسي، وعدم وجود اتفاق أمني واضح لمسك الأرض في حال عودة الأهالي".

ويضيف فدعم: "لا تزال عشرات آلاف الألغام والعبوات الناسفة غير مرفوعة، وتشكل خطراً مباشراً على المدنيين والقوات الأمنية، كما أن البنى التحتية مدمرة بالكامل وتحتاج إلى إعادة إعمار واسعة".

ويشير إلى أن الموقع الجغرافي الحساس للمنطقة القريب من بغداد وكربلاء وبابل يجعل أي عودة "مرتبطة بخطة أمنية وإعمارية شاملة".

ما بعد 2014

من جانبه، يرى الباحث السياسي، مجاشع التميمي، أن القضية تجاوزت بعدها الإنساني المباشر، قائلاً إن "ملف جرف النصر لم يعد مرتبطاً بعودة السكان فقط، بل بمعادلات أمنية وسياسية تشكلت بعد 2014".

ويضيف التميمي لمجلة "فيلي"، أن أبرز المعوقات تتمثل في "استمرار الهواجس الأمنية، وغياب التوافق السياسي الكامل، وتعدد الجهات المؤثرة، إضافة إلى الحاجة إلى تدقيق أمني وإداري شامل".

ويقترح التميمي في نهاية حديثه، تشكيل لجنة عليا مشتركة بين الحكومة والجهات الأمنية وممثلين عن السكان، لوضع "خارطة طريق معلنة للعودة وإعادة الإعمار والضمانات الأمنية".

بغداد تلبس السواد..

أجواء محرم تعيد للعراقيين ذكرى الطف

فيلي :

مع حلول شهر محرم، وكما جرت العادة في كل عام، تتشح العديد من المدن العراقية، ومنها العاصمة بغداد، بالسواد في ذكرى مقتل الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب، في كربلاء عام 61 للهجرة النبوية.

وبدأت الاستعدادات بشكل مبكر هذا العام في بغداد، فمنذ نحو أسبوع، انتشرت في الأسواق العامة الأعلام والرايات السوداء بأحجام كبيرة وصغيرة ومتوسطة، للإعلان عن بدء مراسم هذا الشهر، والذي يعد تعليق الرايات الحسينية على البيوت والمباني واللافتات التي تشير إلى "الثورة الحسينية" من أبرز مظاهر هذه المراسم.

وبحسب مختصين، فإن إعلان الحداد في شهر محرم وإظهار الحزن والإنشاد وتعليق الرايات والأعلام الحسينية أمر ليس بجديد في العراق، بل يعود إلى قرون ماضية، وما زال العراقيون يتوارثونه جيلاً بعد جيل.

حول هذه العادات، يقول الباحث الأكاديمي في مجال التاريخ محمد حريب، لمجلة "فيلي"، إن "الأعلام والرايات تتضمن عبارات موجزة ذات رمزية خاصة، وكانت تستخدم في المعارك، ومنها معركة الطف".

ويضيف أن "لواء الإمام الحسين عليه السلام حمله أخوه العباس، ويجسد رموز البطولة والشجاعة والإقدام والإيثار، واعتاد الناس على رفع الأعلام والرايات في شهر محرم كشعار للحزن والتذكير براية الطف، ما يجعل هذه الرايات واحدة من أبرز شعائر إحياء الثورة الحسينية، حيث رفعت لأول مرة فوق قبة الإمام الحسين بعد واقعة الطف بسنوات".

ومن الناحية التاريخية، فقد رفعت الأعلام والرايات السوداء ضمن احتفالات رسمية عامة جرت في شوارع بغداد خلال الدولة البويهية، مشيراً إلى أن "معز الدولة البويهي هو أول من أمر بإقامة تجمعات ومسيرات حسينية في العاشر من محرم عام 353 للهجرة".

ويتابع: "ومنذ ذلك اليوم وحتى الآن، وعلى الرغم من تحدي السلطات المتعاقبة في العراق خلال العقود الطويلة الماضية ومحاربتها للشعائر الحسينية ونشر السواد وتعليق الرايات فوق المنازل في شهر محرم، إلا أن تلك الشعائر صمدت أمام مختلف الظروف والتحديات لأنها جزء راسخ من عقيدة أحد أكبر المكونات الاجتماعية في العراق".

وإلى جانب الرايات، ثمة لافتات بأحجام كبيرة يتم تعليقها في شهر محرم فوق المساجد وعلى جدران البيوت الخارجية للتذكير بهذا الشهر.

وفي مناطق بغداد، وخاصة في المناطق الشعبية، تصطف الرايات مرفرفة فوق البيوت والمباني بشكل لافت ضمن عادات الناس في استقبال شهر محرم.

وحيثما يتجه المرء في العديد من الأحياء السكنية يجد رايات بأحجام وألوان مختلفة، فثمة رايات سوداء وأخرى حمراء تصطف بشكل لافت مرفرفة فوق البيوت والمباني.

تقول الحاجة أم علي في حديثها لمجلة "فيلي": "منذ عشرات السنين اعتدنا على تعليق رايات الإمام الحسين عليه السلام فوق بيتنا، وحيثما ننتقل لا نترك هذه الشعيرة الحسينية المباركة التي ورثناها من الأجداد".

وتعرب الحاجة أم علي عن اعتقادها بأن نشر الرايات الحسينية يجلب البركة والأمان والتمسك بحبل الله المتين عبر الإيمان بأوليائه المخلصين وإظهار الحزن على مصائبهم وعلى معاناتهم وهم يتصدون لجبهة الانحراف والاستبداد وسفك الدماء.

وأبرزت محال بيع الثياب الدشاديش والسراويل ذات الألوان السوداء على الواجهات، إذ أصبحت تلقى مبيعاتها إقبالاً في هذه الفترة، ودفع الإقبال على شراء الملابس السوداء إلى ارتفاع الأسعار قليلا، كما توفرت في المحال أيضاً طاقيات للشباب والأطفال تحمل عبارات حسينية.

من جانبه، يشير مرتضى الخفاجي - صاحب محل ثياب في البياع – إلى أن "الطلب يكثر علينا قبل عدة أيام من حلول شهر محرم على شراء الثياب السوداء المتنوعة من

أجواء محرم تعيد للعراقيين ذكرى الطف

التراكات والدشاديش والطاقيات وسواها، لأن الناس اعتادوا على ارتدائها في شهر محرم، وخاصة في الأيام العشرة الأولى من الشهر".

ويبين الخفاجي، خلال حديثه لمجلة "فيلي"، أن "شراء الثياب السوداء ارتفع كثيراً هذه الأيام من قبل الرجال والنساء على حد سواء"، لكنها لا تمنع المواطنين من الشراء، وفق قوله.

واستقبلت العاصمة بغداد مبكراً قدوم شهر محرم بنصب المواكب والسرادق التي تزينت بالأعلام واللافتات الحسينية، وهي تقدم مجاناً خدماتها للمواطنين والزائرين.

وثمة مواكب تقدم وجبات الطعام بشكل يومي، ومواكب أخرى تقوم بتوزيع الماء والشاي والقهوة، وبعد ذلك من الشعائر والطقوس التي اعتاد عليها أصحاب المواكب في شهر محرم.

وينوه المواطن عماد حسين، صاحب موكب في الحارثية، إلى أن "موكبه الذي تأسس منذ سنوات طويلة يقدم خدماته خلال شهر محرم للزائرين والمواطنين ضمن إحياء مراسم عاشوراء".

ويؤكد أن "الموكب يقدم وجبة طعام العشاء ابتداءً من الليلة الأولى لشهر محرم وحتى اليوم السابع منه"، مردفاً: "منذ اليوم السابع من محرم وحتى الثالث عشر من الشهر نفسه يقوم الموكب بإعداد ثلاث وجبات طعام يومياً تتضمن الإفطار والغداء والعشاء".

ويقبل كثير من المواطنين على تناول الطعام المجاني في المواكب الحسينية، وبعضهم يجلب معه قدراً بغية ملئه بالطعام إلى أسرته.

وبحسب المواطن كاظم عبد الغني، فإن الطعام الذي يقدم باسم الإمام الحسين يحمل البركة والشفاء للمرضى.

ويوضح في حديثه للوكالة: "حتى لو لم أكن جائعاً أو عطشانا، فإن مروري بالمواكب التي توزع الماء والطعام يجعلني أتوقف قليلاً لشرب رشفات من الماء وتناول لقيمات من الطعام من أجل التبرك".

وتشكل الرايات والأعلام والشعائر الحسينية المختلفة في شهر محرم تحفيزاً للذاكرة الجمعية العراقية في استعادة الصور الملحمية التي جسدها الإمام الحسين وأصحابه في يوم "عاشوراء" العاشر من شهر محرم.

"الموكب يقدم وجبة طعام العشاء ابتداءً من الليلة الأولى لشهر محرم وحتى اليوم السابع منه"، "منذ اليوم السابع من محرم وحتى الثالث عشر من الشهر نفسه يقوم الموكب بإعداد ثلاث وجبات طعام يومياً تتضمن الإفطار والغداء والعشاء".

((جمهورية الطوابير))...

كيف تحوّل الاكتفاء الذاتي إلى فخ يخنق العراقيين؟

سيروان سعد

يعرف المواطن العراقي تماماً معنى أن يستيقظ وجدوله اليومي محكوم بـ "طابور". لم يعد الصباح البغدادي أو البصري أو الموصلي يبدأ بفنجان قهوة او استكان الجاي وهدوء، بل يبدأ بمسح سريع لواقع الشارع: هل محطة الوقود القريبة مفتوحة؟ هل طابور الغاز وصل إلى رأس الشارع؟ وكم بلغ سعر طبقة البيض اليوم في السوبرماركت؟

في العراق، تحولت الاحتياجات البشرية الأساسية من تفاصيل عابرة إلى معارك يومية يخوضها الفرد ببسالة وصبر يُحسد عليه، لكنه صبرٌ معجون بالقلق والخذلان. مفارقة التصريحات: عندما يُصبح "الاكتفاء" نذير شؤم!

لقد طوّر الشارع العراقي حاسة سادسة فريدة من نوعها، حاسة ولدت من رحم التجربة والمفارقات السريالية. حين يظهر مسؤول حكومي على شاشة التلفاز وبملامح واثقة ليعلن: "حققنا الاكتفاء الذاتي من المادة الفلانية"، لا يفرح المواطن، بل ينقبض قلبه.

في علم النفس الشعبي العراقي اليوم، أصبح تصريح "الاكتفاء" بمثابة إنذار مبكر لولادة أزمة جديدة. وما إن يجف حبر البيانات الرسمية حتى تختفي المادة من الأسواق، أو يقفز سعرها إلى الضعف.

أزمة الغاز: ننام على وعود الأنابيب والإنتاج الوطني، ونستيقظ على مشهد المواطن وهو يحمل أسطوانة الغاز على كتفه في حر الصيف ، يبحث عن سيارة التوزيع كمن يبحث عن كنز مفقود.

بورصة البيض والدجاج: يغلق الاستيراد لدعم المنتج المحلي، وبدلاً من أن ينعم المواطن بمنتج بلاده بسعر مدعوم، يجد نفسه عاجزاً عن شراء "طبقة بيض" بعد أن تحولت بفعل فاعل إلى سلعة فاخرة ترهق كاهل أصحاب الدخل المحدود.

طوابير البنزين: المشهد الأكثر سريالية في بلد يطفو على بحيرة من النفط؛ حيث يُمضي الموظف أو سائق الأجرة ساعات من عمره الثمين تحت أشعة الشمس الحارقة فقط ليملأ خزان وقود سيارته، متسائلاً بمرارة: وين راحت نفطاتنا؟

أصابع خلف الستار: أزمات عفوية أم "مفتعلة"؟

يصعب إقناع العراقي بأن هذه الأزمات مجرد "مشاكل تقنية" أو "خلل في التوزيع". المواطن البسيط في المقاهي والأسواق يدرك جيداً "هندسة الأزمات". الشارع يرى بوضوح أن هناك أيدٍ خفية وأمراء طوائف اقتصادية يستفيدون من هذه الاختناقات.

الحقيقة التي تلامس وجع الناس هي أن الأزمات في كثير من الأحيان ليست ندرة في الموارد، بل هي تطويع للموارد. إغلاق الحدود بوجه مادة معينة بحجة "حماية المنتج" غالباً ما يكون غطاءً لإنعاش جيوب حيتان الفساد الذين يحتكرون الأسواق في الداخل. وتأخير تفريغ شحنات الوقود أو قطع الكهرباء المرتبط بالغاز المستورد، يتحول في المحصلة إلى صفقات مليارية تدار في الغرف المظلمة، ويدفع ثمنها المواطن من أعصابه، وقوت عائلته، ووقته.

إنها حلقة مفرغة: يُخلق الشح، فيرتفع الطلب، فتشتعل الأسعار، لتدخل جباية الأرباح الفاحشة إلى جيوب شبكات المصالح الفاسدة، ثم تحل الأزمة "ترقيعياً" حتى يحين موعد الأُزمة التالية.

كلمة أخيرة للشارع

إن إعادة الثقة بين المواطن والدولة لا تبدأ بالخطابات الرنانة ولا بإعلان خطط "الاكتفاء" التي تعقبها الخيبات. تبدأ عندما يختفي آخر طابور من الشارع العراقي، وتصبح لقمة العيش ووقود السيارة متوفرة بكرامة، دون منة من أحد، ودون خطة التفافية من حيتان الاحتكار. وحتى ذلك الحين، يبقى المواطن العراقي هو البطل الحقيقي في رواية الصمود اليومي، يواجه الأزمات بابتسامة سوداوية، ونكتة تخرج من قلب الجرح، وأمل لا يموت بأن الغد قد يحمل معجزة الاستقرار.

ما أسباب حرائق الصيف في العراق؟

فيلي

في صيف تتجاوز فيه درجات الحرارة الـ50 درجة مئوية في بعض مناطق العراق، لا تغيب مشاهد الحرائق عن نشرات الأخبار اليومية، سواء في الحقول الزراعية أو الأسواق الشعبية، والمستشفيات وصولا لمولدات الكهرباء الأهلية، حيث تتكرر الحوادث بوتيرة تبدو متصاعدة، مخلفة خسائر بشرية ومادية كبيرة، وسط جدل متواصل حول أسبابها الحقيقية.

وأحدث الحرائق، الذي اندلع في بناية تجارية وسكنية بمنطقة الخلاني وسط بغداد، وتمكنت فرق الدفاع المدني من إنقاذ عائلات كانت محاصرة داخل المبنى، مستخدمة سلالم هيدروليكية حديثة وصلت إلى الطابق السادس، فيما لم تسجل إصابات بشرية.

خطة شاملة

وفي هذا السياق، يقول مدير قسم العلاقات والإعلام في مديرية الدفاع المدني العامة في العراق، اللواء نؤاس صباح شاكر، إن المديرية وضعت خطة متكاملة لموسم الحصاد والصيف، تستند إلى خبرة تراكمية في التعامل مع حرائق المحاصيل الزراعية.

ويضيف شاكر لمجلة "فيلي"، أن المديرية "استكملت كافة الإجراءات الكفيلة بحماية السلة الغذائية والمحاصيل الاستراتيجية، خصوصاً الحنطة والشعير"، عبر خطة متعددة المراحل تبدأ بالتوعية وتنتهي بالانتشار الميداني.

ويشير إلى أن الخطة شملت عقد ندوات مع الفلاحين بالتنسيق مع وزارة الزراعة، وتوجيههم لتوفير معدات الإطفاء وترك مسافات بين الحقول، محذراً من "حرق المخلفات الزراعية" الذي قد يؤدي إلى انتقال الشرر واندلاع حرائق واسعة.

ويقول شاكر إن العراق شهد توسعاً في المساحات المزروعة هذا العام، إذ بلغت نحو 4.5 مليون دونم، ما تطلب انتشاراً واسعاً لفرق الدفاع المدني.

ويتابع أن المديرية تعتمد "خطة إسناد متبادل" تقوم على نقل الفرق من المحافظات الشمالية إلى الجنوبية ثم الوسطى بحسب موسم الحصاد، حيث يبدأ من البصرة وميسان وذي قار قبل أن ينتقل إلى نينوى وكركوك والأنبار.

ويؤكد أن فرق الدفاع المدني ترافق الحاصدات خلال موسم الحصاد، لافتاً إلى أن "معظم الحرائق الزراعية تبدأ بشرارة من الحاصدات أو خطوط الكهرباء المارة فوق الحقول".

وفي ما يتعلق بمدن العراق، يشير شاكر إلى أن المديرية نفذت خطة صيفية تتضمن حملات توعية تشمل مخاطر الكهرباء داخل المنازل والمركبات، وعدم تحميل المنظومات الكهربائية فوق طاقتها، إلى جانب مراقبة المولدات الأهلية التي غالباً ما تكون مصدر تماس كهربائي في الأزقة والأحياء السكنية.

الكهرباء سبب رئيس

وفي هذا الجانب، يرى الخبير الاقتصادي، كريم الحلو، أن تفسير الحرائق لا يمكن اختزاله بعامل واحد، لكنه يشير إلى أن "الكهرباء وسوء المواد المستخدمة في البناء والمنزل هي السبب الأبرز في العراق".

ويقول الحلو لمجلة "فيلي"، إن "التماس الكهربائي وضعف منظومات الحماية، إلى جانب غياب أدوات الإطفاء البسيطة في المنازل، يجعل الحرائق أكثر انتشاراً مقارنة بدول أخرى".

ويضيف أن بعض حرائق المحاصيل الزراعية "قد تكون طبيعية بسبب الحرارة أو العواصف، فيما قد يكون بعضها الآخر متعمداً بهدف تحقيق تعويضات أو لأسباب تخريبية".

ويحذر من أن "أي كيبل كهربائي غير معزول بشكل صحيح قد يحرق مبنى بالكامل"، مشيراً إلى أن المشكلة في العراق "تراكمية ومعقدة ويصعب حلها بسرعة".

خسائر اقتصادية

بدوره، يذهب الخبير الاقتصادي، مصطفى الفرج، أبعد من ذلك، معتبراً أن الحرائق لم تعد مجرد حوادث طارئة، بل "عبئاً اقتصادياً مستمراً".

ويقول الفرج لمجلة "فيلي"، إن حرائق المحاصيل الزراعية تؤدي إلى "انخفاض الإنتاج المحلي وزيادة الاعتماد على الاستيراد، ما يضغط على العملة الصعبة ويعمق العجز التجاري".

ويضيف أن حرائق البنى التحتية، خصوصاً في قطاع الطاقة والمولدات، "ترفع كلفة الإنتاج وتؤثر على بيئة الاستثمار"، فيما يؤدي ضعف الوقاية إلى "استنزاف متكرر للموازنة العامة".

ويؤكد أن الحل لا يقتصر على الإجراءات الأمنية، بل يتطلب "استثماراً في أنظمة الإنذار المبكر وتحديث الدفاع المدني"، معتبراً أن إدخال تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعد في التنبؤ بالحوادث وتقليل آثارها.

وخلال السنوات الماضية، شهد العراق حوادث حرائق واسعة النطاق، أبرزها في مستشفيات ومراكز صحية في بغداد والناصرية عام 2021، والتي أسفرت عن عشرات القتلى، بسبب غياب أنظمة الإطفاء والإنذار.

كما امتدت الحرائق إلى حقول الحنطة والشعير، حيث تشير بيانات الدفاع المدني إلى خسائر سنوية كبيرة في هذه المحاصيل خاصة في محافظات ديالى وكركوك وصلاح الدين ونينوى.

مزيج بين "الأنتيكات والشاي".. مقهى كركوكي يتحول إلى متحف للذكريات

فيلي

وسط أحد الأحياء القديمة في مدينة كركوك، يجلس الرجل الخمسيني أبو مراد عمر أحمد، بين مقتنياته العتيقة، وكأنه حارس لذاكرة زمن مضى.

داخل مقهى "ده ده لر يادكتر" والتي تعني بالعربية "مقهى الآباء والأجداد"، تختلط رائحة الشاي الساخن بصوت فناجين "الاستكانات"، فيما تروي الجدران حكايات عقود طويلة من تاريخ المدينة.

وللوهلة الأولى، يصدم الداخل إلى المقهى إعلان عِلق عند المدخل كتب عليه: "يمنع دخول الشباب والأطفال دون سن 18 عاماً إلى المقهى"، في إشارة واضحة إلى رغبة صاحب المكان بالحفاظ على هدوء المقهى وطابعه التراثي الذي يجذب كبار السن ومحبي الماضي.

أبو مراد، الذي اتخذ من جمع "الأنتيكات" والأشياء التراثية مصدراً للعيش والرزق، لا يكتفي بعرض مقتنياته فحسب، بل يستقبل زبائنه بالقهوة والشاي وبقية المشروبات التي يطلبونها، وكأنه يريد أن يعيد لرواد المكان دفء المقاهي العراقية القديمة التي كانت تجمع الأصدقاء والوجهاء والكتّاب.

ويقول أبو مراد عمر أحمد، لمجلة "فيلي"، إن "فكرة المقهى بدأت من شغفه القديم

بجمع القطع التراثية والأدوات القديمة التي كانت تستخدم في المنازل العراقية قبل عشرات السنين"، مبيناً أن "أغلب تلك القطع حصل عليها من كبار السن أو من منازل قديمة أزيلت مع الزمن".

ويضيف أن "المقهى تحول مع مرور الوقت إلى مكان يقصده محبو التراث والباحثون عن الهدوء"، لافتاً إلى أن "بعض الزبائن يأتون فقط لمشاهدة المقتنيات القديمة والتقاط الصور معها، فيما يحرص آخرون على قضاء ساعات طويلة في لعب الدومينو والطاولي واحتساء الشاي".

وعلى جدران المقهى تتدلى صور شخصيات عراقية بارزة، من بينها صورة الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم، والرئيس العراقي السابق أحمد حسن البكر، إلى جانب ساعات جدارية قديمة، ومدفأة "علاء الدين"، وأوان نحاسية، وجرة تاريخية يقول أبو مراد إنها صنعت سنة 300 للهجرة.

ولا تبدو المقتنيات المعروضة داخل المقهى مجرد ديكور عابر، بل أقرب إلى متحف شعبي مصغر يحاول صاحبه إنقاذ ما تبقى من ذاكرة المدينة، فكل قطعة تحمل قصة مختلفة، وبعضها يعود إلى عشرات السنين، فيما يؤكد أبو مراد أن "العديد من الأدوات باتت نادرة جداً ولم تعد موجودة حتى في بيوت كبار السن".

العودة إلى الماضي

بينما يقول أحد رواد المقهى، ويدعى حسن علي، لمجلة "فيلي"، إن "المكان يختلف تماماً عن بقية مقاهي كركوك الحديثة"، مبيناً أن "الهدوء والطابع التراثي يجعلان الجالس يشعر وكأنه عاد إلى سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي".

ووفقاً لحديث علي، فإن المقهى بات مقصداً للباحثين عن الراحة بعيداً عن الضوضاء والهواتف المحمولة والألعاب الإلكترونية، مشيراً إلى أن أغلب رواده من كبار السن والمتقاعدين الذين يجدون فيه مساحة لاستذكار الماضي وتبادل الأحاديث القديمة.

من جهته، يوضح أحمد رشيد، وهو أحد الزبائن الدائمين للمقهى، أن أكثر ما يلفت الانتباه هو اهتمام صاحب المكان بالتفاصيل الصغيرة، من طريقة تقديم الشاي إلى ترتيب الأدوات التراثية، مضيفاً أن الجالس يشعر وكأنه داخل بيت بغدادي أو كركوكي قديم.

ويشير إلى أن المقهى لا يعتمد على الموسيقى الصاخبة أو شاشات التلفاز الحديثة لجذب الزبائن، بل يعتمد على البساطة والهدوء والحنين إلى الماضي، وهو ما يجعله مختلفاً عن بقية المقاهي المنتشرة في المدينة.

مساحة ثقافية

أما عبدالله خليل، فيرى أن "ده ده لر يادكتر" ليس مجرد مقهى، بل مساحة ثقافية واجتماعية تجمع مختلف أطياف المجتمع الكركوكي، مؤكداً أن المكان أصبح معروفاً حتى لدى الزوار القادمين من خارج المحافظة.

وفي حديثه لمجلة "فيلي"، يؤكد أن بعض السائحين والمهتمين بالتراث الشعبي يقصدون المقهى خصيصاً لرؤية القطع القديمة والتعرف على تفاصيل الحياة العراقية القديمة، خاصة أن العديد من الأدوات المعروضة اختفت من الاستعمال اليومي منذ عقود.

وفي زاوية أخرى من المقهى، يجلس عدد من الصم والبكم حول طاولات الدومينو والطاولي، يتبادلون الإشارات والضحكات بصمت، بينما تتصاعد أبخرة الشاي من أمامهم.

> **"المقهى تحول مع مرور الوقت إلى مكان يقصده محبو التراث والباحثون عن الهدوء"، لافتاً إلى أن "بعض الزبائن يأتون فقط لمشاهدة المقتنيات القديمة والتقاط الصور معها " ...**

حيث يتابع أبو مراد، قائلاً إن هؤلاء من الزبائن الدائمين الذين اعتادوا المجيء يومياً تقريباً، مؤكداً أن المقهى يمثل لهم مكاناً مريحاً وهادئاً بعيداً عن صخب الشارع.

في حين، يتحدث أحد رواد المقهى، سمير جبار، لمجلة "فيلي"، بالقول إن ما يميز المكان هو شعور الألفة الذي يمنحه للزبائن، موضحاً أن الجميع يعرف بعضه البعض، وأن الجلسات تمتد لساعات طويلة دون ملل.

ويلفت إلى أن المقهى حافظ على هويته القديمة رغم التطور الكبير الذي شهدته المدينة، موكداً أن كثيراً من المقاهي الحديثة فقدت روحها الاجتماعية، بينما بقي "ده ده لر يادكتر" محافظاً على بساطته وأصالته.

ورغم التغيرات السريعة التي طرأت على شكل الحياة في كركوك، ما يزال هذا المقهى الشعبي يقاوم الزمن بطريقته الخاصة، مستنداً إلى ذاكرة المكان وحنين رواده للماضي.

ففي كل زاوية من زواياه حكاية، وفي كل قطعة أثرية أثر لأشخاص رحلوا وبقيت مقتنياتهم شاهدة على زمن آخر. وبين فناجين الشاي ورائحة الخشب العتيق، يواصل أبو مراد استقبال زبائنه يومياً، حارساً لذاكرة مدينة لا تزال تبحث عن ملامحها القديمة وسط زحام الحداثة.

مرجعية النجف..

تاريخ من كبح الدماء ورفض جرّ العراق للصراعات

فيلي

منذ أكثر من ألف عام، حافظت المرجعية الدينية في النجف على نهجها المعتدل في التعاطي مع مختلف القضايا السياسية والاجتماعية التي مرّ بها العراق، واضعةً مصلحة البلاد واستقرار المجتمع فوق كل الاعتبارات.

وعلى امتداد تاريخها، دعت المرجعية إلى تغليب لغة الحوار والحلول السياسية والدبلوماسية، والابتعاد عن الاقتتال والعنف الذي يهدد حياة الناس ووحدة المجتمع.

وفي الوقت الذي كانت تؤكد فيه أهمية التهدئة والتعايش السلمي، لم تتردد المرجعية في اتخاذ مواقف حاسمة عندما واجه العراق أخطر التحديات الأمنية، إذ أطلقت فتوى "الجهاد الكفائي" بعد اجتياح تنظيم "داعش" الإرهابي لعدد من المدن العراقية، حين بات الخطر يهدد وجود الدولة والمجتمع معاً.

وقد أسهمت تلك الفتوى في حشد العراقيين للدفاع عن بلدهم، لتشكل محطة مفصلية في مواجهة الإرهاب واستعادة الأمن والاستقرار.

في غضون ذلك، قال الباحث راجي نصير، لمجلة "فيلي"، إن "المرجعية الدينية في النجف لعبت دوراً محورياً في حماية وحدة العراق ومنع انزلاقه نحو الحرب الأهلية بعد العام 2003، عبر تبني خطاب يدعو إلى التهدئة والحوار ونبذ الطائفية، رغم موجات العنف والتفجيرات التي استهدفت المدنيين والمراقد الدينية".

وأشار نصير، إلى أن "المرجع الديني الأعلى علي السيستاني رفض، عقب اغتيال محمد باقر الحكيم عام 2003، وتفجيرات كربلاء والكاظمية ومسجد برائا والحلة ومدن أخرى، توجيه الاتهامات إلى أي جهة مذهبية"، مؤكداً أن "الهدف من تلك العمليات كان إشعال الفتنة بين العراقيين ومنع استقرار البلاد".

وأضاف نصير، أن "المرجعية شددت في بياناتها على ضرورة الوعي والحذر من الجهات التي تسعى إلى تمزيق النسيج الاجتماعي العراقي"، داعية إلى "معالجة الأزمات عبر الحكمة وضبط النفس، وعدم الانجرار وراء ردود الأفعال الطائفية".

كما تابع قائلاً إن "تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء عام 2006 مثل أخطر اختبار لوحدة العراقيين، إلا أن المرجعية الدينية تمكنت من احتواء الغضب الشعبي عبر الدعوة إلى التظاهر السلمي وتحريم الاعتداء على المساجد والمراقد التابعة لجميع الطوائف، مع التأكيد على أن الاقتتال الداخلي يخدم الجماعات الإرهابية فقط".

وأوضح الباحث أن "مواقف المرجعية، ولاسيما بيانات السيستاني، أسهمت بشكل كبير في تهدئة الشارع العراقي ومنع انحداره إلى حرب أهلية شاملة، رغم حجم الاحتقان الطائفي آنذاك"، مبيناً أن "المرجعية تبنت خطاباً وطنياً معتدلاً يستند إلى الحوار والتعايش واحترام جميع المكونات".

ولفت نصير، إلى أن "المرجعية الدينية نجحت، خلال السنوات التي أعقبت سقوط النظام السابق، في التأثير على الرأي العام العراقي وتوجيهه نحو المشاركة السياسية وبناء دولة مدنية دستورية، فضلاً عن دورها في إفشال مشاريع الفتنة الطائفية، والحفاظ على وحدة العراق واستقراره".

دعوات للتهدئة

فيما قال مصدر مقرب من المرجعية الدينية في النجف لمجلة "فيلي"، إن "المرجعية الدينية ترى أنه بعد هذا الحجم من الفساد والسرقات، أصبح من الصعب وجود ممثل مؤتمن عن الشعب يستطيع التفاوض سياسياً أو دبلوماسياً باسم العراقيين".

في حين، أكد علي باقر، وهو استاذ في الحوزة الدينية في النجف لمجلة "فيلي"، أن "المرجعية الدينية لا تؤمن بالقتال وسفك الدماء إلا إذا رأت وجود خطر خارجي يهدد الدولة وسيادتها".

ووفقا لباقر، فإن المرجعية وعلى مدى أكثر من ألف عام، لم تصدر فتوى جهاد إلا عند تعرض الدولة إلى أخطار تهدد كيانها وسيادتها، أو عند تعرض المواطنين إلى القتل والتهجير والانتهاكات المختلفة، موضحا أن المرجعية الدينية في النجف تدعو دائماً، في بياناتها وتصريحاتها، إلى الالتزام بقوانين الدولة وعدم معارضتها إذا كانت تصب في خدمة الشعب.

وبحسب حديث استاذ الحوزة، فإن سياسة مرجعية النجف تختلف عن مرجعية قم في إيران في أمور عدة ومنها ولاية الفقيه، داعياً جميع الكتل السياسية إلى "الالتزام بتوجهات المرجعية الدينية في النجف، والعمل بما تدعو إليه من أجل عراق خال من القتال، وعدم إشراك البلاد في مشكلاًت وصراعات الدول الإقليمية".

تجنب سفك الدماء

من جانبه، قال محمد علي، وهو طالب في الحوزة الدينية لمجلة "فيلي"، إن المرجعية الدينية تتبع منهج أهل البيت منذ أكثر من ألف عام، والقائم على تجنيب الدولة الانخراط في القتال وسفك الدماء.

وشدد على ضرورة اعتماد الحلول السياسية والدبلوماسية في معالجة المشكلات مع الدول الإقليمية والمجاورة، وتجنب إدخال البلاد في أزمات وحروب وانعكاسات اقتصادية.

وختم علي، حديثه بالقول إن المرجعية في العام 2014 أطلقت على المشاركين في فتوى الجهاد الكفائي صفة "المتطوعين"، ودعتهم إلى الالتحاق بوزارتي الداخلية والدفاع.

وكان المرجع الديني محسن الحكيم، قد أصدر خلال ستينيات القرن الماضي مواقف وفتاوى تدعو إلى تجنب القتال الداخلي بين العرب والكورد، ورفض سفك الدماء بين أبناء الشعب العراقي.

وجاءت تلك المواقف في ظل الصراع الذي كان قائما آنذاك بين الحكومة العراقية والحركة الكوردية، حيث دعا الحكيم إلى الحلول السلمية والحوار، واعتبر الاقتتال الداخلي محرما لما يسببه من تمزيق للنسيج الوطني وإراقة للدماء.

وتستشهد تلك الفتوى والمواقف عادة بوصفها مثالا على نهج مرجعية النجف في رفض الصراعات الداخلية والدعوة إلى الحفاظ على وحدة المجتمع العراقي ومعالجة الأزمات عبر التفاهم السياسي.

مستقبل بورق الماضي:
منع البلاستيك بين الضرورة البيئية وواقع الحال

فيلي

أعلنت الحكومة العراقية برئاسة علي الزيدي الذي عين حديثا، عن منع التوزيع المجاني لأكياس التسوق البلاستيكية وحظر استعمالها في الأفران في غضون ستة أشهر، فضلا عن فرض رسوم على المصانع المنتجة لأكياس النايلون، وتوجيه جزء من الإيرادات لدعم مشاريع إعادة التدوير والتوعية البيئية.

منع البلاستيك بين الضرورة البيئية وواقع الحال

ولنا ان تتساءل هنا، كيف كانت الخطوة غائبة عن الحكومات العراقية طوال أكثر من عقدين من الزمن، وهل ان علينا أن ننتظر مددا أطول أخرى حتى نكتشف مخاطر تلوث البيئة ونأخذ قرارات وقائية بشأنها؟

المفارقة اننا كنا نستعمل الأكياس الورقية والأكياس القماشية والزجاج في نقل وحفظ المواد في سبعينات القرن الماضي ثم انكفأنا إلى الأكياس والعلب البلاستيكية. لم يكن الشعب يعي خطورة ذلك بسبب انشغاله فيما بعد بالحروب والأزمات، وبعد تغيير النظام المباد في ٢٠٠٣ كان يفترض أن نصحح ذلك وتطبق الإجراءات السليمة بشأن البيئة، لاسيما بعد ظهور النتائج المدمرة للتلوث، لإهمال الجهات المعنية برغم الانفتاح على شبكة المعلومات "الانترنت" ، إلا أن المجتمع ظل متخلفا ويتعامل مع المخاطر البيئية بإهمال و دونما وعي، فتراكمت المآسي والمشاكل الصحية في التعامل مع مواد الاستهلاك اليومي ومنها الأكياس البلاستيكية. أن ذلك يدفعنا للتساؤل بشأن العدالة البيئية والمسؤولية القانونية تجاه المناخ، وعن القوانين الوطنية والدولية وضوابط إلزام المؤسسات والأفراد بالحد من التلوث. إن تأخر خطوة حظر الأكياس البلاستيكية لأكثر من عقدين ليس مجرد إهمال، بل هو نتيجة منظومة من المعوقات اذ انشغلت الحكومات المتعاقبة بملفات "البقاء" ومن ذلك قضايا الأمن، والاستقرار السياسي، وإدارة الموازنة الريعية، ما جعل الملفات البيئية تصنف دائما كملفات ثانوية لا توازي في أهميتها السياسية ملفات الكهرباء أو الرواتب مثلا، واعتمدت الدولة لآماد طويلة على إيرادات النفط السريعة، مما عطل التفكير في اقتصاد التدوير أو الانتقال إلى بدائل صديقة للبيئة، إذ أن فرض رسوم على المصانع التي تنتج البلاستيك يتطلب بنية تحتية صناعية بديلة منها صناعة الورق أو الأكياس القماشية، وهي قطاعات كانت مهملة.

ان هيمنة الأكياس البلاستيكية ارتبطت بكونها الخيار الأوفر للمواطن ولأصحاب المشاريع الصغيرة في ظل غياب سياسات دعم للبدائل، ما جعل أي قرار منع ينظر إليه كعبء إضافي على الطبقات الفقيرة. إن قضية العدالة البيئية في السياق العراقي يجب أن تفهم كجزء من الحق في بيئة سليمة، وهو حق دستوري وإنساني يتطلب الانتقال من التوجيه الإرشادي إلى الالتزام القانوني. عالميا، يجري الاعتماد على ما يسمى مبدأ "الملوث يدفع" وهو ما يظهر أن الحكومة بدأت بتبنيه عبر فرض رسوم على المصانع. يجب تعزيز هذا المبدأ ليشمل المصانع الكبرى والمؤسسات العامة لا الأفراد فقط، بخاصة ان العراق طرف في اتفاقيات دولية مثل اتفاقية باريس للمناخ وهذه الاتفاقيات تفرض ضغوطا تقنية على الدول للحد من الانبعاثات والنفايات الصلبة، وان التأخر هنا يعني خسارة العراق لفرص تمويل دولي مخصصة لمشاريع التكيف البيئي.

ان العدالة البيئية هي ضمان ألا يتحمل الفقراء ضريبة التغير المناخي والسياسات البيئية وحدهم، وإذا جرى منع البلاستيك من دون توفير بديل رخيص ومتاح، تتحول العدالة البيئية إلى عقوبة اجتماعية؛ لذا، فإن تخصيص إيرادات الرسوم لدعم مشاريع إعادة التدوير يجب أن يوجه جزءا منه لدعم صغار المصنعين والمستهلكين.

> **" كنا نستعمل الأكياس الورقية والأكياس القماشية والزجاج في نقل وحفظ المواد في سبعينات القرن الماضي ثم انكفأنا إلى الأكياس والعلب البلاستيكية. لم يكن الشعب يعي خطورة ذلك بسبب انشغاله فيما بعد بالحروب والأزمات...**

للأسف، تعتمد الإدارة العامة في العراق على سياسة رد الفعل بدلا من الاستباقية فنحن ننتظر وقوع الكارثة، من ذلك تراكم النفايات، وتلوث المياه، والجفاف، ثم نبحث عن تشريع، و للخروج من هذه الحلقة المفرغة، الدولة بحاجة إلى دمج الاقتصاد بالبيئة، و النظر إلى حماية البيئة كمصدر لخلق فرص عمل جديدة في تدوير النفايات، و صناعة البدائل، والطاقة النظيفة، كما يجب توفير الاستقلالية للمؤسسات البيئية بمنح وزارة البيئة صلاحيات قانونية للضغط على المؤسسات الأخرى كالصناعة والنفط والبلديات، وعدم الاكتفاء بالدور الاستشاري، وتحويل الوعي البيئي من مجرد حملات توعية إلى مواطنة بيئية اذ يراقب المجتمع المدني مدى التزام المصانع والمؤسسات بالمعايير.

خلاصة القول إن قرار منع الأكياس البلاستيكية، برغم بساطته، هو اختبار حقيقي لقدرة الحكومة الحالية على الانتقال من إدارة الأزمات اليومية إلى التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد، وان التحدي ليس في إصدار القرار، بل في مدى عدالة تطبيقه واستدامته بعيدا عن المصالح الاقتصادية الضيقة للمنتجين.

لقد أدت الأزمات المتلاحقة والحروب في العراق إلى تحجيم الوعي البيئي ليصبح رفاهية لا مكان لها في هرم احتياجات المواطن الذي كان يكافح من أجل البقاء، و إن الانتقال من الأكياس الورقية (الصديقة للبيئة) في السبعينات إلى البلاستيك لم يكن خيارا واعيا بقدر ما كان انسياقا وراء ثقافة الاستهلاك الرخيص التي غزت الأسواق من دون رقابة، وتزامنت مع انهيار مؤسسات الدولة الرقابية. و لقد كانت هناك فرصة ذهبية بعد 2003 لإعادة هيكلة المعايير البيئية، لكن عدة عوامل تضافرت لإجهاض هذا التوجه فبعد الانفتاح، غمرت البضائع الرخيصة بما فيها البلاستيك منخفض الجودة الأسواق، ولأن الدولة لم تفرض معايير بيئية أو ضريبية على الاستيراد، أصبح البلاستيك هو الخيار الأسهل والأرخص للتجار والمستهلكين على حد سواء؛ وفيما كان العالم يتجه نحو التوعية البيئية عبر الإنترنت، كان المجتمع العراقي ما يزال يصارع لتأمين الخدمات الأساسية، وانشغل الفضاء العام بالصراعات السياسية والهوياتية، وتراجعت قضايا البيئة من صدارة الاهتمام الوطني. و حين يرى المواطن أن الدولة نفسها تهمل الشوارع والخدمات، يضعف لديه حافز المحافظة على البيئة؛ فتصبح اللامبالاة البيئية نوعا من التكيف مع الواقع المتردي.

و من دون تواجد بدائل اقتصادية مدعومة مثل توفير بدائل ورقية أو قماشية بأسعار منافسة، ومن دون فرض غرامات حقيقية، يظل الفرد العراقي يختار البلاستيك لأنه الخيار العملي الوحيد أمام ميزانية منهكة، وهنا يتوجب إعادة الاعتبار للحرف المحلية، بتشجيع المشاريع الصغيرة التي تنتج البدائل الصديقة للبيئة، لتصبح جزءا من الدورة الاقتصادية لا عبئا عليها.

هرباً من المواد الحافظة..

عائلات عراقية تهجر الأغذية المعلبة وتعود للمنتجات المنزلية

فيلي :

بعد تصاعد التحذيرات الطبية من الإفراط في استهلاك المواد الغذائية المعلبة بمختلف أنواعها، عادت الكثير من العائلات العراقية إلى الطرق التقليدية في إعداد الألبان والأجبان والعصائر وغيرها من المنتجات المنزلية، بحثاً عن غذاء أكثر أماناً وفوائد صحية.

أغلب منازل العراقيين شهدت خلال الفترة الأخيرة تنامياً واضحاً في ثقافة الصناعة المنزلية بعد تزايد المخاوف من تأثير المواد الحافظة والإضافات الصناعية الموجودة في بعض المنتجات الجاهزة، وما قد تسببه من مشكلات صحية على المدى البعيد، الأمر الذي دفع مختصين للتشديد على أهمية الاعتماد على الأغذية الطبيعية والطازجة قدر الإمكان.

وتشير تحذيرات صحية إلى أن الأجبان المطبوخة والألبان لها تأثيرات سلبية على صحة الكبد، كونها تسهم بتراكم الدهون، إضافة إلى دورها السلبي في اختلال الهرمونات عند النساء.

ويؤكد مختصون، إنه يمكن شرب اللبن المعبأ مرة كل أسبوعين او ثلاثة أسابيع، ولكن لا ينبغي أن يحل محل الخيارات المصنوعة منزلياً في النظام الغذائي اليومي، وهو ما ينعش العودة إلى الصناعات المنزلية القديمة في إعداد الألبان والأجبان.

تحضير اللبن منزلياً

نادية لفتة اعتادت منذ سنتين على طريقة سهلة لتحضير اللبن في المنزل، إذ يتم ذلك عبر تخمير الحليب الدافئ، وهو ما يوفر منتجاً طبيعياً طازجاً خالياً من المواد المضافة أو المواد الحافظة، بحسب ما أكدته لمجلة "فيلي".

وبحسب مختصين، فإن اللبن يكون غنياً بـ"البروبيوتيك" الحي الذي يعزز صحة الأمعاء ويحتفظ بجميع العناصر الغذائية الطبيعية مثل الكالسيوم والبروتين.

ويؤكد أطباء التغذية، أن اللبن أو الزبادي المعبأ يكون أكثر سمكاً ويحتوي على المزيد من البروتين، إلا أنه غالباً ما يحتوي على إضافات مثل المثبتات أو المواد الحافظة التي يمكن أن تؤثر على جودته العامة، فضلاً عن وجود مخاوف تتعلق بالتغليف التي قد تشكل مخاطر صحية، وأن من الأفضل إعطاء الأولوية للبن الطازج المصنوع منزلياً للحصول على قيمة غذائية أفضل.

الاضطرابات المعوية

وينوه إخصائي التغذية هيثم الحسني في حديث لمجلة "فيلي"، إلى أن "الألبان المعبأة تجاريا غالبا ما تكون مبسترة وتتضمن مثبتات أو مواد حافظة أو سكريات مضافة لتعزيز مدة الصلاحية والطعم، بينما تكون الألبان الطازجة مدعومة بمغذيات إضافية".

ويشير الحسني، إلى أهمية "تجنب المواد المضافة للمصابين بالاضطرابات المعوية، وإن اللبن الرائب المصنوع في المنزل هو الخيار الأفضل بسبب طريقة تحضيره الطبيعية".

أما المواطنة وجدان سلمان (45 عاما)، من منطقة التراث ببغداد فتوضح لمجلة "فيلي"، أنها قررت منذ فترة ليست بالقصيرة التوقف عن شراء الأجبان المطبوخة والألبان بعد أن حذرها الطبيب منها لوجود اعتلال في صحة كبدها.

وتضيف: "بدأت ألاحظ ازدياد التحذيرات من المواد الحافظة والإضافات الصناعية التي قد تؤثر على صحة الإنسان مع كثرة الاستهلاك"، مشيرة إلى أنها لجأت لصناعة الألبان والأجبان في المنزل بطرق بسيطة وطبيعية، لضمان جودة المكونات ونظافتها.

وتؤكد أن "طعم المنتجات المنزلية مختلف وأكثر فائدة من المنتجات الصناعية"، وأن صحتها بدأت بالتحسن منذ تركها المشروبات المعبأة.

وتستطرد سلمان في حديثها، أنها تشعر بالاطمئنان وهي تقدم لعائلتها المشروبات التي تقوم بإعدادها في المنزل، و"هذه الخطوة شجعتني على العودة إلى الطرق التقليدية في إعداد الطعام، خاصة مع تزايد الوعي بأهمية الغذاء الصحي والابتعاد عن المنتجات المصنعة قدر الإمكان".

واعتمدت الكثير من العائلات العراقية على إعداد العصائر منزليا، للتخلص من المشاكل الصحية التي تتركها العصائر أو الألبان المعبأة، الأمر الذي انعكس إيجابيا على صحة بعض المرضى.

بدوره، يؤكد إخصائي التغذية والصحة العامة، حميد علي، أن الإفراط في استهلاك المنتجات الغذائية التي تحتوي على نسب عالية من المواد الحافظة، مثل بعض أنواع الألبان المصنعة ومعجون الطماطم والعصائر الجاهزة، قد ينعكس سلبا على صحة الإنسان مع مرور الوقت، خاصة عند الاعتماد عليها بشكل يومي.

ويوضح علي في حديث لمجلة "فيلي"، أن "بعض هذه المواد تضاف بهدف إطالة مدة الصلاحية والحفاظ على اللون والطعم، إلا أن كثرتها قد تسبب مشكلات صحية لدى بعض الأشخاص، مثل اضطرابات الجهاز الهضمي، والحساسية، وارتفاع نسب السكر أو الأملاح والمواد الصناعية داخل الجسم".

ويبين أن "العصائر الجاهزة، على سبيل المثال، تحتوي أحيانا على كميات مرتفعة من السكر والنكهات الصناعية أكثر من احتوائها على الفاكهة الطبيعية، فيما قد تتضمن بعض أنواع الألبان ومعجون الطماطم مواد مثبتة أو ملونات ومواد حافظة تحتاج إلى رقابة ووعي من المستهلك".

ويشير علي إلى أهمية "قراءة المكونات المدونة على المنتجات الغذائية، والتوجه قدر الإمكان إلى الأغذية الطازجة أو المصنعة منزليا، لما لها من فوائد صحية أكبر وتقليل التعرض للمواد الصناعية".

وينوه إلى أن "تصنيع بعض المواد الغذائية داخل المنزل، كالألبان والعصائر ومعجون الطماطم، يمنح العائلة قدرة أكبر على التحكم بالمكونات المستخدمة وجودتها، بعيدا عن الإضافات الصناعية والمواد الحافظة التي توجد أحيانا في المنتجات الجاهزة، فضلا عن اسهام التصنيع المنزلي في توفير غذاء طازج أكثر أمانا، خاصة للأطفال، وإحياء الطرق التقليدية في إعداد الطعام وتعزيز ثقافة الاعتماد على المنتجات الطبيعية".

سارة عماد التي تعرض ولدها لجرثومة المعدة تقول: "كان طفلي يعاني من جرثومة المعدة، والطبيب حذرني من أي أطعمة فيها مواد حافظة".

وتضيف سارة في حديث لمجلة "فيلي": "منعت أي مشروبات غازية أو عصائر من الخارج واقتصرت على عصائر تعد في المنزل منها عصير المشمش والبرتقال والليمون والرمان في موسمه".

وتشير إلى أن "هذه العملية كانت أرخص وأنظف بكثير من شراء المنتجات من الخارج والأهم أنها تضع مكونات تعرفها وتعرف فائدتها عكس الموجودة في الخارج".

معجون الطماطم المنزلي

باتت نورهان سعيد، تحرص على صنع معجون الطماطم في المنزل بعد أن لاحظت الفرق الكبير في الطعم والجودة مقارنة ببعض المنتجات الجاهزة الموجودة في الأسواق.

وتقول سعيد لمجلة "فيلي"، إن "طريقة صنع المعجون في المنزل آمنة 100% وتناسب كل المرضى عكس الموجود في الأسواق الذي يحتوي على مواد حافظة إضافة إلى طريقة التعليب بعلب حديدية لها مضار كثيرة".

وتوضح طريقة عمل المعجون بأنها تقوم بعصر كميات كبيرة من الطماطم وتضعها في مصفاة بعدها تقوم بإضافة الماء وتضعها في علب زجاجية وتتركها تحت أشعة الشمس في شهر تموز/ يوليو حيث تكون درجات الحرارة مرتفعة، "وبذلك يكون المعجون جاهزا".

ويعد انتشار تجارب الصناعات المنزلية والعودة إلى الطرق القديمة، وفق مختصين، دليلا على تنامي الوعي الصحي لدى المواطنين، والحرص على اختيار بدائل غذائية أكثر فائدة وأقل ضررا على المدى البعيد.

> "بعض هذه المواد تضاف بهدف إطالة مدة الصلاحية والحفاظ على اللون والطعم، إلا أن كثرتها قد تسبب مشكلات صحية لدى بعض الأشخاص، مثل اضطرابات الجهاز الهضمي، والحساسية، وارتفاع نسب السكر أو الأملاح والمواد الصناعية داخل الجسم".

فيـــلي :

تشهد مكاتب الصيرفة وتحويل الأموال في العراق توسعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، في ظل استمرار اعتماد شريحة واسعة من المواطنين والتجار عليها لتنفيذ معاملاتهم المالية اليومية، مقابل تراجع نسبي في الاعتماد على المصارف الحكومية في عدد من الخدمات المالية.

الفجوة تتسع..

لماذا يفضل العراقيون الصيرفة على المصارف؟

"نسبة كبيرة من البالغين لا تمتلك حسابات مصرفية نشطة أو لا تستخدمها بصورة منتظمة، ما يعكس استمرار الاعتماد الواسع على النقد في السوق المحلية"..

ويعكس هذا التوسع، بحسب مختصين، فجوة مستمرة بين المواطن والمنظومة المصرفية الرسمية، ترتبط بسرعة إنجاز المعاملات وسهولة الوصول إلى الخدمات، مقارنة بالإجراءات المصرفية التقليدية التي ما تزال تتسم بالبيروقراطية والازدحام وطول مدة الإنجاز في بعض الحالات.

الاعتماد على النقد مستمر

وفي هذا السياق، قال المستشار المالي لرئيس الوزراء، مظهر محمد صالح، إن "نحو 87% من الكتلة النقدية العراقية، بما يعادل قرابة 95 تريليون دينار من أصل 109 تريليونات دينار، ما تزال خارج النظام المصرفي، الأمر الذي يحد من قدرة القطاع المصرفي على توظيف الأموال في الائتمان والاستثمار، ويعكس استمرار ظاهرة الاكتناز النقدي وضعف اندماج الأموال في الدورة المصرفية الرسمية".

ورغم تحسن مؤشرات الشمول المالي في العراق، ما تزال شريحة واسعة من المواطنين خارج النظام المصرفي أو لا تعتمد عليه بصورة منتظمة في معاملاتها اليومية.

وكان البنك المركزي العراقي قد أعلن ارتفاع نسبة الشمول المالي إلى أكثر من 40% خلال عام 2025، بعد أن كانت بحدود 20% في سنوات سابقة، وهو مؤشر يضم الحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية وأدوات الدفع الرقمية، وليس الحسابات البنكية التقليدية فقط.

ومع ذلك، تشير تقديرات اقتصادية إلى أن نسبة كبيرة من البالغين لا تمتلك حسابات مصرفية نشطة أو لا تستخدمها بصورة منتظمة، ما يعكس استمرار الاعتماد الواسع على النقد في السوق المحلية.

كما تعتمد الدولة بشكل كبير على الاستيراد لتوفير احتياجات السوق من السلع، في وقت تدفع فيه التعقيدات المرتبطة بإجراءات التخليص الجمركي، فضلاً عن عدم قدرة بعض التجار على الحصول على الدولار عبر نافذة البنك المركزي، إلى الاعتماد على مكاتب الصيرفة لتأمين العملة الأجنبية وإجراء التحويلات الخارجية.

سوق الصرف.. بين الحاجة والمضاربة

ويُسهم هذا الواقع، بحسب مختصين، في زيادة الطلب على الدولار داخل السوق المحلية، ولا سيما من قبل التجار الصغار والمتوسطين الذين يواجهون صعوبات في الوصول إلى القنوات الرسمية للتحويلات المالية.

في حين، تذهب تقديرات رقابية نحو وجود آلاف مكاتب وشركات الصيرفة في عموم البلاد، مقابل نحو 900 فرع مصرفي للمصارف الحكومية والأهلية، ما يعكس اتساع الشبكة غير المصرفية مقارنة بالبنية المصرفية الرسمية.

ويؤدي قطاع الصيرفة دوراً مهماً في تسهيل حركة السيولة داخل السوق، إلا أن الفجوة بين السعر الرسمي للدولار وسعر السوق الموازية، والتي تتراوح بين 15% و20% خلال فترات الأزمات، أسهمت في تنشيط التعاملات خارج القنوات المصرفية وزيادة نشاط المضاربة على العملة.

كما يُقدر أن هذا القطاع يوفر أكثر من 50 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة في مجالات التحويلات وإدارة السيولة.

رؤية اقتصادية

من جهته، قال الخبير الاقتصادي ضرغام محمد علي، لمجلة "فيلي"، إن "بعض شركات الصيرفة بدأت تمارس أنشطة تشبه عمل المصارف من خلال منح قروض وتسليف بضمان الرواتب، في ممارسات وصفها بأنها خارج الإطار القانوني للصلاحيات الممنوحة لها".

وأشار إلى أن "هذا النشاط ارتبط بمحدودية دور بعض المصارف في توفير الائتمان للقطاعات الاقتصادية"، مبيناً أن "هذه العمليات تعد عالية المخاطر في ظل ارتفاع معدلات الفائدة وغياب الرقابة التنظيمية على آليات منح القروض واستيفاء الأقساط، ما قد ينعكس على زيادة الأعباء المالية على المقترضين".

وتابع علي، حديثه قائلاً إن "نشاط الإقراض لا يدخل ضمن طبيعة عمل شركات الصيرفة أو الرخص الممنوحة لها، والتي تقتصر على أعمال الصيرفة والتحويل الخارجي، ما يجعل هذه الممارسات خارج نطاق النشاط المرخص قانوناً".

بدوره، رأى الخبير المالي هلال الطعان، خلال حديثه لمجلة "فيلي"، أن "شريحة واسعة من المواطنين في العراق تفضل التعامل مع مكاتب الصيرفة بسبب سرعة إنجاز المعاملات وسهولة الإجراءات مقارنة بالمصارف الحكومية، إضافة إلى مرونة ساعات العمل التي تمتد في بعض الحالات إلى أوقات متأخرة وأيام العطل".

وأوضح أن "ضعف الثقة بالقطاع المصرفي، إلى جانب الاعتماد الواسع على النقد في الاقتصاد العراقي، أسهما في تعزيز هذا التوجه"، مشيراً إلى أن "مكاتب الصيرفة تسهم في تسهيل التحويلات الداخلية والخارجية وتوفير الدولار للتجارة والاستيراد".

وفي ما يتعلق بسوق الصرف، لفت الطعان، إلى أن "مكاتب الصيرفة تؤثر بشكل غير مباشر في سعر الدولار عبر آليات العرض والطلب، إذ يسهم ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية، إلى جانب المضاربة والفارق بين السعر الرسمي وسعر السوق، في تقلبات سعر الصرف، فضلاً عن عوامل نفسية تدفع بعض المواطنين إلى شراء الدولار عند توقع ارتفاع أسعاره".

وعلى الصعيد الداخلي، يحد هذا الوضع من فاعلية أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي في ضبط السوق واستقرار سعر الصرف، وهو ما ينعكس بصورة غير مباشرة على مستويات الأسعار والأنشطة الاستثمارية، ولا سيما في ظل التقلبات الاقتصادية وعدم استقرار السوق.

ولا يمثل التوسع العددي لمكاتب الصيرفة بالضرورة مؤشراً على عافية اقتصادية، بقدر ما يعكس استمرار الفجوة بين المواطن والمؤسسة المصرفية، بحسب المختصين.

ويرى المختصون أن الحل لا يكمن فقط في الإجراءات الأمنية أو الرقابية التي قد تزيد من ارتباك السوق، بل في إعادة بناء الثقة بين المواطن والبنك عبر تبسيط الإجراءات، وتطوير الخدمات الرقمية، وتوسيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، فضلاً عن تنظيم عمل مكاتب الصيرفة ودمجها تدريجياً ضمن منظومة مالية أكثر استقراراً وشفافية، بما يحمي مدخرات المواطنين ويعزز استقرار السوق المالية.

رواتب العقود في التربية

ماجد زيدان:

ابتلى المواطنون بأشكال مختلفة من التعينات في وزارة التربية بصورة عقود مؤقته وبعضها مجانية وجميعها تخلف تبعات لا تضمن حقوق التربويون وتؤثر في نشاطهم وادائهم ونفسيتهم , وهم يؤدون مهامهم غلى اتم وجه , بل انهم يتفوقون على زملائهم في كثير من الجوانب على امل ان ينالوا رضى الادارات ويلتفتون لهم بكلمة طيبة , ربما تساعدهم في تغيير العقود المؤقتة الى دائميه ويتخلصون من هذه المسالة التي تؤرقهم مع ذويهم.

هؤلاء لا يسكتون على ضيم يعانوه وينظمون الاحتجاجات بطرق مختلفة لعلها تلفت نظر المسؤولين في التربية لمعالجة المشكلة ليسوا هم سببا فيها , ودفع ذلك تقديم الطلبة طلبا الى وزير التربية بصرف مستحقاتهم المتأخرة لعام ونصف العام , رغم انهم مستمرون بالدوام والقيام بتحمل واجباتهم , وحسب ما أفادوا ان مذكرتهم على طاولته للتوقيع ..

ان المبادئ الانسانية والشرعية والحقوق الدستورية تنص على انه لا يجوز عمل " السخرة " , بل انها تحرمه , لابد من دفع اجورهم لقاء عملهم مهما كانت الاسباب والاعذار , بل يفترض محاسبة المسؤولين عن هذا التأخير غير المبرر.

ان هذه الاشكالات وغيرها التي تتعلق بالتعينات على ملاكات وزارة التربية ينبغي حسمها , او عدم اللجوء لمثل هذه الطرق في التعين , اما ان تكون هناك مبالغ مرصودة في الموازنة ويجري اشغال الدرجات الشاغرة وتعين العاطلين او تعتذر الوزارة ولا تستغل الحاجة لفرصة عمل , وابتزاز هؤلاء بأجورهم , واثقال اعبائهم بمصاريف وهم عاطلون عن العمل ولا يتلقون رواتبهم .

من الضروري توحيد اساليب وطرق التعين , ومنع الشعور بالغبن الذي يؤثر على انتاجية التربوي ويجعل بينه وبين قرينه على الملاك الدائم فرقا , وهم يؤدون نفس المهمة والعمل .

نتمنى ان ينتهي هذا التميز ويتساوى العاملون , ربما على الحكومة ان تمنع مثل هذا الشكل من التعينات منعا باتا , ويمكن لسلم الرواتب المزمع اصداره ان يلحظ هذه المسالة ويعالجها ويرفع الحيف والغبن عن هذه الشرائح .

ليس دفع الراتب للمعلم والمدرس المتعاقد , هبة من احد ولا مكرمة يتكرم بها المسؤول وانما هذا حق لا يجوز تأخيره او المساومة عليه , والا كيف نطالبه بان يرتقي بالتعليم ويرفع من مستوى التعليم ..

تضخم سكاني وعشوائيات..

متخصصون يفككون عقدة السكن

فيلي :

لـم تعـد أزمـة السـكن فـي العـراق مجـرد تحـدٍ خدمـي مرتبـط بتوفيـر وحـدات سـكنية إضافيـة، بـل تحولـت إلـى واحـدة مـن أعقـد الأزمـات البنيويـة التـي تواجـه الدولـة، نظـراً لتشـابكها مـع النمـو السـكاني المتسـارع، وضعـف التخطيـط الحضري، وغيـاب التـوازن بيـن العـرض والطلـب، فـضلاً عـن تعقيـدات اقتصاديـة وسياسـية أسـهمت فـي تكريـس واقـع عمرانـي هـش.

وفي بلد يتجاوز عدد سكانه 46 مليون نسمة، تتفاقم الحاجة إلى ملايين الوحدات السكنية، بينما تتسع رقعة العشوائيات في أطراف المدن ومراكزها، لتصبح مشهداً يعكس عمق الاختلال في إدارة ملف الإسكان.

وتشير تقديرات رسمية إلى وجود ما بين 3 إلى أكثر من 9 ملايين شخص يعيشون في مناطق غير نظامية، فيما تؤكد وزارة التخطيط وجود نحو 104 آلاف وحدة سكنية عشوائية بالكامل تضم ما بين 500 إلى 600 ألف نسمة، ما يكشف عن فجوة سكنية تتجاوز الأرقام التقليدية وتضع الدولة أمام اختبار تنموي معقد.

التخطيط الاستراتيجي

ويقول المتحدث السابق باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي، إن دور الوزارة "محوري في معالجة أزمة السكن

متخصصون يفككون عقدة السكن

عبر التخطيط الاستراتيجي ووضع السياسات العامة وتوفير البيانات والمؤشرات اللازمة بالتنسيق مع وزارة الإعمار والإسكان والحكومات المحلية والقطاع الخاص".

ويضيف الهنداوي لمجلة "فيلي"، أن الوزارة تعمل على إعداد الخطط التنموية الوطنية والاستراتيجيات السكانية والعمرانية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو السكاني والتوسع الحضري، وتوجيه التنمية نحو المدن الجديدة والمراكز الحضرية، والحد من الضغط على مراكز المدن الكبرى.

وبحسب المتحدث، فإن ملف الإسكان أُدرج ضمن أولويات خطة التنمية 2024–2028، من خلال تقدير العجز السكني الحالي والمستقبلي وتحديد الاحتياجات الفعلية وفق النمو السكاني، وتوجيه الاستثمارات نحو المشاريع السكنية ودعم إنشاء المدن الجديدة والمجمعات المتكاملة.

ويشير إلى أن الوزارة تعتمد على هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) في إنتاج خرائط التوسع الحضري، ومؤشرات العجز والكثافة السكانية، وبيانات العشوائيات والتجاوزات.

ورغم هذا التوجه التخطيطي، يقرّ الهنداوي بأن الأزمة لا تتعلق بالأرقام فقط، بل بضعف التوسع السكني النظامي، قائلاً إن الوزارة تعمل على منع الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، وتنظيم استعمالات الأرض، وتشجيع الاستثمار والقطاع الخاص، ضمن التنمية الحضرية المستدامة.

المعالجة التنفيذية

وعلى المستوى التنفيذي، تتعامل وزارة الإعمار والإسكان مع الملف باعتباره أزمة ميدانية تتطلب تدخلاً تنظيمياً وتشريعياً مباشراً.

ويقول المتحدث باسم الوزارة استبرق صباح، إن ملف التجاوزات على الأراضي السكنية "أحد الملفات ذات الأولوية لما له من تأثير مباشر على كفاءة استعمال الأرض وسلامة التصاميم الأساسية وحماية أملاك الدولة".

ويضيف صباح لمجلة "فيلي"، أن الحكومة اعتمدت قرارات مجلس الوزراء، أبرزها القراران (20) و(614) لسنة 2025، لمعالجة أوضاع التجاوزات ضمن إطار قانوني، عبر تحديد شروط فنية وتشريعية لشمول الوحدات بالتمليك، وتشكيل لجان للكشف والتدقيق والجرد، وتحديد مدد زمنية لتقديم الطلبات وتنظيم عمليات البيع أو التمليك وفق القانون.

ويؤكد أن هذه الإجراءات لا تقتصر على تقنين الواقع القائم، بل تهدف أيضاً إلى منع تكراره، عبر تحديث التصاميم الأساسية للمدن، ومراقبة استعمالات الأراضي، والكشف المبكر عن التجاوزات، وتوفير أراض مخدومة ومشاريع سكنية نظامية.

ويتابع أن هذه القرارات إطار استثنائي لمعالجة الواقع الحالي، لكن الهدف الاستراتيجي هو منع نشوء تجاوزات جديدة والحفاظ على هيكل المدن.

أزمة سكن أم ضعف الدولة؟

في قراءة أعمق لطبيعة الأزمة، يرى الخبير الاقتصادي العراقي كريم الحلو، أن ما يجري لا يمكن اختزاله بنقص الوحدات السكنية فقط، بل هو انعكاس مباشر لاختلالات بنيوية في إدارة الدولة.

ويقول الحلو لمجلة "فيلي"، إن التجاوزات في العراق تراكم تاريخي يمتد منذ العهد الملكي، وتفاقم بعد عام 2003 نتيجة ضعف سيطرة الدولة والتساهل في التطبيق.

ويضيف أن التجاوزات تنتشر على الأراضي الزراعية والمقالع وحتى مجاري المياه، وغالباً ما تتم بحماية قوى سياسية، مؤكداً أن جوهر المشكلة يكمن في غياب القانون وضعف الدولة في فرضه.

ويشير إلى أن مشاريع الإسكان التي أُنجزت خلال السنوات الماضية لم تستطع تفكيك الأزمة، لأن "معظمها لم يستهدف الطبقة الفقيرة والمتوسطة، وهي الشريحة الأكثر حاجة.

> "التجاوزات تنتشر على الأراضي الزراعية والمقالع وحتى مجاري المياه، وغالباً ما تتم بحماية قوى سياسية، جوهر المشكلة يكمن في غياب القانون وضعف الدولة في فرضه"..

كما يلفت إلى أن النمو السكاني السريع يفاقم العجز السكني، موضحاً أن العراق لم يعتمد نموذج البناء العمودي بشكل كافٍ، بل بقي رهين التوسع الأفقي الذي يستهلك الأراضي دون كفاءة.

المدن الجديدة

في مواجهة هذا الواقع، تتجه الحكومة العراقية إلى خيار مزدوج يقوم على تقنين القائم وإنشاء مدن جديدة لتخفيف الضغط عن المراكز الحضرية التقليدية.

ويجري العمل على مشاريع مدن سكنية كبرى يفترض أن تستوعب مئات الآلاف من السكان، ضمن شراكات مع القطاع الخاص ونظام المطور العقاري، بالتزامن مع التوسع في مشاريع السكن العمودي لتقليل استهلاك الأراضي الزراعية والحد من التمدد العشوائي.

لكن هذا الرهان يواجه انتقادات متزايدة من خبراء وبرلمانيين يرون أن جزءاً كبيراً من مشاريع الاستثمار العقاري خلال العقدين الماضيين اتجه نحو المجمعات الفاخرة، ما جعل الطبقة المتوسطة والفقيرة خارج نطاق التملك.

وتكمن المعضلة هنا في أن معالجة العجز السكني لا تتحقق فقط بزيادة عدد الوحدات، بل بتوفير نماذج تمويلية وأسعار واقعية تتناسب مع القدرة الشرائية لغالبية العراقيين.

أزمة خصوصية..

بيع شرائح الأرقام المستخدمة تهدد بفوضى مجتمعية

فيلي

بعيون دامعة، تسرد الطالبة الجامعية روان حسن، قصتها مع إعادة بيع رقم هاتفها من قبل الشركة بعد مصادرته، حيث أدى هذا الفعل لإستعادة جميع محادثتها وصورها بمواقع التواصل الاجتماعي، وتسريبها من قبل المالك الجديد للرقم.

حسن، تقول لمجلة "فيلي": "كنت أوثق بالصور مع خطيبي جلستنا في الجامعة والمطاعم والمتنزهات، واتبادل معه الرسائل والصور الشخصية عبر تطبيق الواتس اب".

وتشير: "فوجئت باغلاق خط هاتفي ومصادرته دون سابق انذار، وبعدها واجهت صدمة كبيرة بنشر صوري على مواقع التواصل"، مؤكدة أن "ذلك تم بعد أن باعت الشركة الخط لمستخدم آخر اطلع على المحتويات والرسائل الخاصة وأعاد نشرها بمواقع التواصل".

وتلفت إلى أنها "سجلت دعوى قضائية في مركز الشرطة، بعد أن تم انتهاك خصوصيتي ونشر رسائلي الخاصة المتبادلة مع خطيبي والصور العائلية الاخرى"، واصفة ذلك بأنه بالجريمة التي تستوجب العقاب، اضافة إلى وضع قوانين صارمة تحمي المستخدمين.

فقد تحولت قضية مصادرة خطوط الهواتف المحمولة، بعد تركها من قبل أصحابها أو عدم تعبئتها بالرصيد لضمان استمرار عملها، واحدة من المشاكل التي لم تجد لها الشركات أي حلول، في ظل وجود تناقض بالقوانين وعدم التزام.

ويتسع حجم المشكلة، بعد أن تعيد شركة الهاتف بيع الرقم المصادر لمستخدم جديد، حيث يتسنى له فتح جميع برامج الخط ومواقع التواصل الاجتماعي المشترك بها المستخدم السابق، وهو ما يدخل في باب انتهاك الخصوصية، خاصة مع تزايد اعتماد الأفراد على أرقامهم الشخصية في المعاملات المصرفية والحسابات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.

المواطنة نجلاء حازم، تقول لمجلة "فيلي"، إنها فقدت الاتصال بخطها وتمت مصادرته بعد أن علقت تعبئته بالرصيد عدة شهور.

وتوضح: لااعرف بأي حق تتم مصادرة ارقام الهواتف المحمولة ، فانا استخدم الرقم لتبادل الرسائل والاتصالات عبر مواقع التواصل الاجتماعي ولاحاجة لي بالرصيد.

وتؤكد أن بيع الخط من قبل الشركة بما يحمل من خصوصيات، وبطريقة تسمح بسرقة الحسابات المصرفية وحسابات التواصل الاجتماعي "أمر غير منطقي".

ونوهت إلى ضرورة أن "تتخذ الجهات المعنية إجراءات وتدابير تحد من جشع الشركات في تدوير أرقام الهواتف النقالة وبيعها من جديد".

وقد يحوز مستخدمو الهواتف النقالة أكثر من خط يفضلون استخدام خط على آخر فيتم إهمال الخط القديم ليخضع بعد ذلك لمصادرة الشركة، ويكون ذلك عبر انذار

بيع شرائح الأرقام المستخدمة ..

"على الرغم من أن شركات الاتصال ترسل رسائل التنبيه إلى عملائها على الرقم قبل مصادرته لتنبيه المشتركين وتحذيرهم، إلا أن ذلك لا يكون مجدياً في حال أتلف المشترك شريحته".

سابق يصل إلى المشترك من خلال رسالة نصية على الهاتف لايكترث لها البعض او لم تتم قراءتها بسبب كثرة الرسائل النصية التي ترد من الشركات ويتعلق معظمها بعروض جديدة لا يأبه لها كثيرون.

ويؤكد المواطن محمد حسن الخفاجي أنه "اقتنى منذ عام 2004 المعروف ب خط "عراقنا" بوضعه في جهاز قديم من الاجهزة التي كانت سائدة بتلك الفترة".

ويضيف في حديث لمجلة "فيلي": حجم شريحة الاتصال كانت كبيرة ولا تناسب الهواتف الحديثة، الامر الذي جعلني اشتري خطا جديدا لاضعه في هاتفي"، منوها انه يحتفظ بالعديد من الأرقام والرسائل والخصوصيات في الخط القديم ولكن تمت مصادرته من قبل الشركة وبيعه لمستخدم آخر".

ويتابع: واجهت صعوبة كبيرة في استعادة ارقام عائلتي واصدقائي بعد التواصل معهم بشكل شخصي"، متسائلا عن المسوغ القانوني الذي يسمح للشركات بإغلاق الخط وحجب الخدمة بعد فترة قصيرة من التعبئة، رغم ان الرصيد لم ينفد بعد، فضلا عن المشاكل الكبيرة التي تتسبب بها مصادرة الخطوط واعادة تدويرها".

ويلفت الى انه "ركن خطه القديم في مكان آمن ولم يتأكد من وصول تحذير من الشركة بشأن غلق الخط أو مصادرته".

ويحمل قانونيون المواطنين في عدم قراءة شروط عقود الشركة قبل الشراء ليكونوا على بينة من أمرهم بهذا الخصوص، حيث يقول المحامي محمد جمعة، لمجلة "فيلي"، أن "موضوع غلق الخطوط ومصادرتها وبيعها يعتمد في الأساس على العقد المبرم بين الشركة والمستخدم".

ويضيف أن "بعض الشروط المنصوص عليها في العقد المبرم بين الطرفين تؤكد أن من حق الشركات مصادرة الرقم بعد انتهاء صلاحيته، وهنا لا يمكن للمستخدم تقديم شكوى".

ويلفت إلى أن "اغلب المستخدمين لا يطلعون على الشروط خلال شراء خطوط الهواتف وهو مايضعهم أمام مشاكل كثيرة بعد ذلك، منها فقدان الحق القانوني".

بدوره أعطى الحاج محسن كريم صاحب محل لبيع خطوط الهاتف نصائح للمشتركين الذين يرمون شراء خطوط جديدة قائلا: من أجل تجنب الوقوع في مشاكل جراء شراء خط مستخدم، لابد من مراعاة مفاتيح الأرقام".

ويؤكد في حديث لمجلة "فيلي"، أن "مفاتيح الأرقام تعد طريقة جيدة للتمييز بين الشريحة المستخدمة مسبقاً وغير المستخدمة"، مبينا انه "لو كان مفتاح الرقم 0 أو 1 فهذا يدل على أن الرقم قديم والعكس تماماً، فاذا كان المفتاح 4 أو 5 فهذا يعني أن الشريحة جديدة وخالية من أي متعلقات".

وبالتوجه لشركات الهاتف، يوضح مصدر في شركة زين العراق، أن "شركات الاتصال تشتري نطاقات وترددات من الجهة الحكومية، وكلما زاد عدد مشتركيها كلما احتاجت لأبراج أكثر، ولكي تقلل حاجتها لشراء النطاقات مرة أخرى تتصرف بأي رقم هاتف متروك، وتعيد ملكيته لها وبيعه مرة أخرى، كونها هي الجهة التي اشترته مسبقاً من الدولة".

ويضيف المصدر، الذي رفض الكشف عن أسمه، لمجلة "فيلي"، أن "تعليمات هيئة الإعلام والاتصالات تنص على الاستخدام الأمثل لنطاقات الأرقام، وثمة كثيرون يجهلون هذه المعلومات ويقومون بإتلاف شريحة هاتفهم، أو يتهاونون بتعبئتها ببطاقات الشحن، ما يؤدي لإعادة ملكيتها للشركة، متناسين ارتباط كل محادثاتهم وصورهم الموجودة على مواقع التواصل بهذه الشريحة".

ويشير إلى أنه "على الرغم من أن شركات الاتصال ترسل رسائل التنبيه إلى عملائها على الرقم قبل مصادرته لتنبيه المشتركين وتحذيرهم، إلا أن ذلك لا يكون مجدياً في حال أتلف المشترك شريحته".

بدوره يقول المتحدث باسم هيئة الاعلام والاتصالات، حيدر العلاق، لمجلة "فيلي"، إن "قرار مصادرة الخط بعد سنة من عدم تعبئته تم إلغاؤه عام 2020 بسبب مشاكل كبيرة حدثت بعد مصادرة الخط".

ويشير إلى أنه "قد يكون هذا الرقم مسجل فيه حسابات مثل واتساب وتلغرام أو فيسبوك"، مبينا أن "الهيئة اتفقت مع الشركات على طريقة تقنية تفيد بأن من حق الشركة مصادرة الرقم الذي لاتوجد فيه حسابات فقط، أما الأرقام المسجلة فيها حسابات فلا تجوز مصادرتها".

تحذيرات من أكبر أزمة مالية منذ ٢٠٠٤..

الاقتصاد العراقي يصل لمرحلة الانفجار

فيلي :

في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع الاستثمار، يعود النقاش في العراق إلى نقطة مركزية تتجاوز الجدل التقليدي حول الموازنات وأسعار النفط، هل المشكلة في غياب التشريعات الاقتصادية الحديثة، أم في طريقة إدارة الاقتصاد نفسه؟.

الاقتصاد العراقي يصل لمرحلة الانفجار

ولم يعد هذا السؤال أكاديمياً، بل بات محور نقاش رسمي داخل مؤسسات الدولة، وبين خبراء اقتصاد وبرلمانيين، في وقت تشير فيه تقارير دولية ومحلية إلى أن الاقتصاد العراقي يواجه ضغوطاً متصاعدة، تتراوح بين هشاشة النمو واتساع العجز المالي، وضعف القطاع الخاص، وصولاً إلى مخاوف من دخول الاقتصاد في مراحل من الانكماش والتضخم في آن واحد.

وفي قلب هذا الجدل، تتصاعد الدعوات لإطلاق حزمة تشريعات اقتصادية جديدة تعيد تشكيل العلاقة بين الدولة والسوق، وبين النفط وبقية القطاعات الإنتاجية، وبين القطاعين العام والخاص، في محاولة لوضع حد لما يوصف بأنه "اقتصاد ريعي غير متوازن".

لكن هذه الدعوات، رغم توافقها على المبدأ العام، تكشف في الوقت ذاته عن قراءات مختلفة لطبيعة الأزمة، وحدود الإصلاح، وأولويات المرحلة المقبلة.

إعادة البناء التشريعي

ويقول مستشار رئيس الوزراء العراقي للشؤون الاقتصادية، مظهر محمد صالح، إن العراق يواجه اليوم لحظة اقتصادية تتطلب "إعادة تأسيس الإطار القانوني للاقتصاد"، وليس تعديل السياسات المالية والنقدية فقط.

ويضيف صالح لمجلة "فيلي"، أن "الإصلاح الاقتصادي لا يبدأ من الأرقام، بل من القانون"، مشيراً إلى أن المرحلة الحالية تتطلب تحديثاً شاملاً لمنظومة الاستثمار، بما يواكب التحولات العالمية ويعزز ثقة المستثمرين.

ويؤكد أن تحديث التشريعات الاقتصادية بات ضرورة ملحة، خصوصاً في ما يتعلق بقانون الاستثمار، الذي يرى أنه يحتاج إلى تبسيط الإجراءات، وتقليل البيروقراطية، وتوفير ضمانات قانونية واضحة للمستثمرين المحليين والأجانب.

لكن النقطة الأكثر أهمية، بحسب صالح، تتمثل في ضرورة تشريع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، باعتباره أحد الأدوات الأساسية لتخفيف الضغط عن الموازنة العامة، وتحفيز النمو الاقتصادي.

ويشير إلى أن هذا النوع من العقود يتطلب إطاراً قانونياً دقيقاً، يحدد توزيع المخاطر والعوائد بين الدولة والمستثمرين، خاصة أن هذه الشراكات تمتد في الغالب إلى عقود طويلة قد تصل إلى 30 أو 35 عاماً.

كما يوضح المستشار الحكومي، أن "هذه العقود تجمع بين القانون العام والخاص، وبالتالي لا يمكن تركها دون تنظيم تشريعي صارم، وإلا فإنها تتحول إلى مصدر نزاع بدل أن تكون أداة تنمية".

ويذهب صالح إلى أبعد من ذلك، حين يشدد على ضرورة إنشاء قضاء اقتصادي متخصص، يتولى الفصل في النزاعات المتعلقة بعقود الاستثمار والشراكة، إضافة إلى تطوير أنظمة رقابية تمنع الفساد وتضمن الالتزام بمعايير التنفيذ.

تحرير القطاع الخاص

في المقابل، يطرح عضو لجنة الاقتصاد والصناعة والتجارة في مجلس النواب العراقي، كاظم الشمري، قراءة أكثر مباشرة للأزمة، تقوم على تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد، ومنح مساحة أكبر للقطاع الخاص.

ويرى الشمري، خلال حديثه لمجلة "فيلي"، إن "العراق بحاجة إلى قوانين تشجع الاستثمار وتحمي القطاع الخاص من تدخلات القطاع العام والأطراف الأخرى".

ويستعيد الشمري، ما يصفه بالمبدأ الاقتصادي البسيط "دعه يعمل، دعه يمر"، معتبراً أن المشكلة الأساسية خلال السنوات الماضية كانت في "تكبيل القطاع الخاص بإجراءات بيروقراطية معقدة أضعفت دوره الإنتاجي".

ويتابع قائلا إن المرحلة المقبلة تتطلب إطلاق حرية القطاع الخاص، خصوصاً في مجالات الصناعة والاستثمار، مشيراً إلى أن قانون الاستثمار الصناعي وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمثلان أولوية تشريعية.

وفي تقييم لافت للقطاع العام، يختم الشمري، حديثه بالقول إن "القطاع العام متخلف ولا يمكن الاعتماد عليه في قيادة التنمية"، داعياً إلى إعادة توجيه الاقتصاد نحو القطاع الخاص باعتباره المحرك الأساسي للنمو.

تشخيص هيكلي

لكن هذا التفاؤل التشريعي لا يحظى بإجماع كامل داخل الأوساط الاقتصادية، حيث يرى الباحث في الشأن الاقتصادي، أحمد الجنابي، أن الأزمة في العراق لم تعد أزمة سيولة أو موازنة فقط، بل أزمة هيكل اقتصادي عميق.

وفي حديث لمجلة "فيلي"، يقول الجنابي، إن "الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال بنيوي واضح، يقوم على الريع النفطي، وضعف الإنتاج الحقيقي"، لافتاً إلى أن أي إصلاح لا بد أن يبدأ بإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والسوق.

ويضيف أن العراق بحاجة إلى حزمة إصلاحات متكاملة تشمل تحديث قانون الاستثمار، وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإصلاح النظام الضريبي، وتطوير قوانين الأمن الغذائي، وتسريع التحول الرقمي في الاقتصاد.

ويستطرد الجنابي، قائلا إن هذه الحزمة إذا طُبقت بشكل متكامل يمكن أن تقلل الاعتماد على النفط، وتعيد تشكيل الاقتصاد على أسس إنتاجية.

ويقترح الخبير الاقتصادي، إنشاء "صندوق سيادة للأجيال" يمول من الإيرادات النفطية، بهدف تحويل جزء من الثروة النفطية إلى استثمارات طويلة الأجل.

لكنه في الوقت نفسه يشدد على أن كل هذه الخطط "تبقى مرهونة بوجود إرادة سياسية حقيقية"، وإدارة تنفيذية قادرة على تطبيق القوانين على أرض الواقع، وليس إقرارها نظرياً فقط.

أزمة أعمق

في المقابل، يقدم الخبير المالي والاقتصادي، محمود داغر، قراءة أكثر حذراً، تضع التشريع في سياقه الصحيح، لكنها لا تعتبره الحل الوحيد.

ويقول داغر لمجلة "فيلي"، إن العراق يواجه "أكبر انهيار في الإيرادات العامة منذ عام 2004"، وهو ما أدى إلى تباطؤ النمو، وتراجع الاحتياطيات، وزيادة الدين الداخلي.

لكن المشكلة، بحسب داغر، لا تكمن في غياب القوانين فقط، بل في "اختلال إدارة الإنفاق العام نفسه"، مبيناً أن العراق بحاجة إلى إعادة تنظيم الإنفاق العام، وتنويع مصادر الإيراد بعيداً عن النفط، وتحسين جباية الكهرباء والمياه والضرائب والجمارك، وتقليل الهدر المالي في النفقات التشغيلية.

ويلفت إلى أن التركيز على التشريعات وحدها لا يكفي، مضيفاً أن "التشريعات لا تحل الأزمة إذا لم تترافق مع تغيير في طريقة إدارة الموارد".

ويحذر داغر من أن استمرار الوضع الحالي "قد لا يكون قابلاً للاستمرار حتى نهاية العام"، في إشارة إلى هشاشة الوضع المالي.

تحذيرات دولية

وتأتي هذه النقاشات في سياق أوسع من التحذيرات الدولية التي تشير إلى تباطؤ محتمل في الاقتصاد العراقي خلال السنوات المقبلة، مع توقعات بانكماش في بعض السيناريوهات، وفق تقارير مؤسسات مالية دولية.

وتربط هذه التحذيرات بين عوامل عدة، أبرزها الاعتماد شبه الكامل على النفط، وضعف القطاعات الإنتاجية غير النفطية، وارتفاع الإنفاق التشغيلي، والتوترات الجيوسياسية في المنطقة، واضطرابات سلاسل الإمداد والتجارة.

وفي الوقت ذاته، تشير تقارير أخرى إلى أن أي تحسن اقتصادي مستقبلي سيكون مرهوناً بقدرة الحكومة على تنفيذ إصلاحات هيكلية، تشمل التشريع، والإدارة، والاستثمار، وليس أحدها منفصلاً عن الآخر.

"النقطة الأكثر أهمية، تتمثل في ضرورة تشريع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، باعتباره أحد الأدوات الأساسية لتخفيف الضغط عن الموازنة العامة، وتحفيز النمو الاقتصادي."

"العراق بحاجة إلى إعادة تنظيم الإنفاق العام، وتنويع مصادر الإيراد بعيداً عن النفط، وتحسين جباية الكهرباء والمياه والضرائب والجمارك، وتقليل الهدر المالي في النفقات التشغيلية".

التسوّق الإلكتروني يصبح فخًّا للعراقيين

وشركات التوصيل بين نار البائع والزبون

فيلي :

لم يعد التسوق الإلكتروني في العراق "خياراً هامشياً" بل تحول مؤخراً إلى أحد أبرز أنماط التجارة الحديثة، مدفوعاً بانتشار الهواتف الذكية، وتوسع استخدام الإنترنت، واعتماد مواقع التواصل الاجتماعي منصاتٍ للبيع والشراء.

ورغم ما وفره هذا التحول من خيارات أوسع للمستهلكين وأسهم في خلق فرص عمل جديدة لشركات التوصيل، برزت في المقابل تحديات تتعلق بجودة المنتجات، وانتشار الصفحات الوهمية، وضعف الضمانات القانونية، الأمر الذي جعل ثقة المستهلك العراقي على المحك.

الأسواق العراقية شهدت خلال السنوات الأخيرة، ظهور مئات الصفحات والمتاجر الإلكترونية التي تعرض مختلف السلع، ويعتمد معظمها على نظام "الدفع عند الاستلام"، وهو ما شجع شريحة واسعة من المواطنين على خوض تجربة الشراء الإلكتروني دون الحاجة إلى بطاقات مصرفية أو وسائل دفع إلكترونية.

ورغم الإقبال المتزايد، فإن كثيراً من المتسوقين يؤكدون أن التجربة لا تخلو من المخاطر، إذ يصل المنتج في أحيان كثيرة مختلفاً عن الصور أو المواصفات التي تم الاتفاق عليها، فيما تختفي بعض صفحات البيع بعد إتمام عملية التسليم، لتبقى الخسارة على عاتق المشتري.

وبين وقوع الزبون ضحية "الصفحات الوهمية"، تبرز معاناة أصحاب التوصيل الذين لا "حول لهم ولا قوة"، بسبب رفض الزبائن استلام الطلب وعدم منحهم أجور النقل.

إغلاق الصفحات بعد البيع

وتقول الموظفة الحكومية أسماء علي (40 عاماً)، إنها أصبحت تعتمد على التسوق الإلكتروني لتوفير الوقت والجهد، لكنها لا تتعامل إلا مع الصفحات التي تمتلك سمعة جيدة وتقييماً مرتفعاً من الزبائن.

وتضيف في تصريح لمجلة "فيلي"، أن تجربتها السابقة مع استلام منتج أقل جودة من المعلن عنه دفعتها إلى توخي الحذر قبل إتمام أي عملية شراء، مشيرة إلى أن غياب آليات واضحة لاسترجاع المنتجات المخالفة يقلل من ثقة المواطنين بهذا النوع من التجارة.

أما الطالبة الجامعية براء الحسان، فتقول لمجلة "فيلي"، إن بعض صفحات البيع تعرض منتجات بصور احترافية وأسعار مغرية، وبعد الاتفاق على السعر والحجم والجودة، يطلب منها إرسال "الاسم والمحافظة ورقم الهاتف" ليتم إرسال الطلب عبر إحدى شركات التوصيل.

وتضيف: "لكن عند استلام البضاعة أكتشف أنها تختلف تماماً عن المواصفات التي تم الاتفاق عليها، وعندما أطلب إعادتها يرفض موظف التوصيل كونه غير مخول بذلك، وعند العودة إلى الصفحة التي باعت المنتج أجد أنها أغلقت أو توقفت عن الرد، فتكون الخسارة من نصيب المشتري".

وتصف الحسان، هذه الممارسات بأنها "تمثل نوعاً من النصب والاحتيال الإلكتروني الذي يستوجب رقابة حكومية وتشريعات أكثر صرامة".

شركات التوصيل ضحية البائع

"موظفو التوصيل ليسوا طرفاً في عملية البيع، ولا يتحملون مسؤولية جودة المنتجات أو مطابقتها للمواصفات"، بحسب ما يؤكده العامل في توصيل الطلبات خالد محمود.

ويقول محمود لمجلة "فيلي"، إن عمله يبدأ بعد استلام الطرود من إحدى شركات التوصيل التي تستلمها بدورها من صفحات البيع أو المتاجر الإلكترونية، ثم يقوم بإيصالها إلى الزبون واستيفاء قيمتها وإعادتها المال إلى الشركة، مقابل أجور النقل.

ويضيف، أن دخله يتراوح بين 50 ألفاً و100 ألف دينار عراقي عن كل رحلة توصيل، بحسب عدد الطلبات والمسافات، حيث لا يكون العمل يومياً، وإنما بمعدل ثلاثة أيام في الأسبوع، وفق حجم الطلبات.

ويبين محمود، أن حالات اعتراض الزبائن

على جودة المنتجات تتكرر باستمرار، إلا أن موظف التوصيل لا يمتلك صلاحية إرجاع البضاعة أو استبدالها.

وفي السياق، يقول علي حسين، وهو أحد العاملين في التوسط بين البائع والمشتري، إن أغلب المشكلات التي تواجه العاملين في هذا القطاع تعود إلى "عدم التزام" بعض صفحات البيع بالمواصفات التي تعلن عنها.

ويؤكد حسين لمجلة "فيلي"، أن الوسيط يحاول تقريب وجهات النظر بين الطرفين، إلا أن اختفاء بعض الصفحات بعد البيع يجعل حل المشكلة أمراً شبه مستحيل.

ويضيف، أن اعتماد صفحات موثقة وسياسات واضحة للاستبدال والإرجاع سيسهم في "تقليل النزاعات" وزيادة ثقة المواطنين بالتجارة الإلكترونية.

تجارة بمليار دولار سنوياً

وفي هذا الصدد، يرى المحلل الاقتصادي علي خليل، أن التجارة الإلكترونية في العراق أصبحت واحدة من أسرع القطاعات نمواً خلال السنوات الأخيرة، مستفيدة من التحول الرقمي واتساع استخدام الهواتف الذكية والإنترنت.

ويقول خليل لمجلة "فيلي"، إن التقديرات الاقتصادية تشير إلى أن عشرات آلاف عمليات الشراء الإلكترونية تُنفذ يومياً في العراق، بينما تنمو أعداد صفحات البيع وشركات التوصيل بصورة مستمرة.

ويضيف، أن هذا القطاع يوفر آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، سواء في التوصيل أو التخزين أو التسويق الإلكتروني أو خدمة الزبائن.

ويستطرد المحلل الاقتصادي، أن نسبة كبيرة من عمليات البيع تعتمد على الدفع عند الاستلام، وهو ما ساعد على توسع السوق، لكنه في الوقت نفسه زاد من فرص الاحتيال بسبب غياب التحقق المسبق من هوية البائع أو جودة المنتج.

ويشدد خليل، على أهمية سن تشريعات تنظم التجارة الإلكترونية، وإلزام المتاجر بسياسات واضحة للاستبدال والإرجاع، وإنشاء منصات رسمية لتسجيل المتاجر الإلكترونية، بما يسهم في الحد من "الصفحات الوهمية" وحماية حقوق المستهلكين.

وتفيد تقديرات السوق بأن إيرادات التجارة الإلكترونية في العراق تجاوزت 700 مليون دولار خلال عام 2024، مع استمرار وتيرة النمو خلال عامي 2025 و2026، بحسب ما يوضحه الخبير الاقتصادي الذي توقع أن يتجاوز حجم السوق مليار دولار خلال السنوات القليلة المقبلة إذا استمرت عملية التحول الرقمي بالمعدلات الحالية.

ويتابع أن ما بين 60 و70% من عمليات الشراء الإلكترونية في العراق ما تزال تعتمد على الدفع عند الاستلام، وهو ما يعكس استمرار تفضيل المستهلك العراقي لمعاينة المنتج قبل تسديد ثمنه، رغم التوسع التدريجي في خدمات الدفع الإلكتروني.

ويشير خليل، إلى أن استمرار نمو السوق يتطلب سن تشريعات تنظم التجارة الإلكترونية، وتعزز حماية المستهلك من "الغش والاحتيال"، وتلزم المتاجر الإلكترونية بسياسات واضحة للاستبدال والإرجاع، بما يسهم في ترسيخ ثقة المواطنين وتشجيع الاستثمارات في الاقتصاد الرقمي.

وفي ظل التوسع المستمر للتجارة الإلكترونية، يبدو أن هذا القطاع مرشحاً لمزيد من النمو خلال السنوات المقبلة، إلا أن استدامة هذا النمو ستبقى مرهونة بقدرة الجهات المعنية على تنظيم السوق، وتعزيز حماية المستهلك، وتشجيع المتاجر الموثوقة، بما يحقق التوازن بين مصالح البائعين وحقوق المشترين، ويجعل التجارة الإلكترونية في العراق أكثر أمناً وثقة واستقراراً.

"أغلب المشكلات التي تواجه العاملين في هذا القطاع تعود إلى "عدم التزام" بعض صفحات البيع بالمواصفات التي تعلن عنها. أن الوسيط يحاول تقريب وجهات النظر بين الطرفين، إلا أن اختفاء بعض الصفحات بعد البيع يجعل حل المشكلة أمراً شبه مستحيل " ..

الغلاء وشح الغاز يرهقان المواكب الحسينية..

التموينية وموروث الفحم يخففان الأعباء

فيلي :

على الرغم من توقف الحرب والهدوء الذي يسود المنطقة حالياً، وتجاوز العراق أزمة غاز الطبخ التي اشتدت حدتها في بغداد والمحافظات الأخرى على خلفية التوترات الإقليمية، فإن مشكلة شح الغاز عادت إلى الواجهة مع حلول شهر محرم وانتشار المواكب الحسينية في العديد من مناطق العاصمة وشوارعها.

وتقدم هذه المواكب وجبات طعام مجانية يومياً للمواطنين، مستهلكة كميات كبيرة من أسطوانات الغاز.

اسطوانات الغاز.. التحدي الأكبر

يقول إحسان الموسوي، صاحب موكب في منطقة السيدية ببغداد، لمجلة "فيلي"، إن "مشكلة الغاز لا تزال قائمة وتشكل تحدياً لأصحاب المواكب الحسينية".

ويضيف، لمجلة "فيلي" أن "الأزمة بدأت تظهر بوضوح منذ هذا اليوم الذي تخصصه المواكب لذكرى العباس بن علي بن أبي طالب، وقد تستمر حتى اليوم العاشر من شهر محرم، لتتبعها مواكب الأربعينية، حيث تقدم المواكب الحسينية شتى أنواع الأطعمة للمواطنين مجاناً، ما كاف بسبب الاستهلاك اليومي الكبير".

وينوه في حديثه لمجلة "فيلي" إلى أن "الموكب يستهلك نحو 10 اسطوانات غاز يومياً، لأن أعمال الطبخ تستمر من الفجر وحتى انتصاف الليل"، مشيراً إلى أنه "يضطر أحياناً إلى شراء الغاز من السوق السوداء لتغطية احتياجات الموكب".

وكانت شركة توزيع المنتجات النفطية، إحدى تشكيلات وزارة النفط، قد أعلنت في وقت سابق، تعليق العمل بالتطبيق الإلكتروني الخاص بالغاز، بهدف فسح المجال أمام المواكب الحسينية للحصول على احتياجاتها من هذه المادة، على أن يعود العمل بالتطبيق بعد انتهاء زيارة الأربعين.

وزارة النفط "مستنفرة"

يقول المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط سليم الركابي، لمجلة "فيلي"، إن وزارة النفط، استنفرت جميع إمكاناتها، ولا سيما

الغلاء وشح الغاز يرهقان المواكب الحسينية

شركات توزيع المنتجات النفطية وشركة تعبئة وخدمات الغاز، فضلاً عن الشركات الداعمة الأخرى، لتوفير احتياجات المواكب الحسينية وتأمين متطلبات خطة الزيارة.
وأضاف أن تلك الاحتياجات لا تقتصر على الوقود وأسطوانات الغاز السائل فحسب، بل تشمل أيضاً توزيع المياه ومادة الثلج ونقل الزائرين وخدمات أخرى.
ويبدو أن مشكلة شح غاز الطبخ أكثر وضوحاً في المناطق التي تكثر فيها المواكب، مثل مدينة الصدر والشعلة والكاظمية، فيما لا تواجه المواكب في مناطق العامرية والدورة والمنصور المشكلة ذاتها.
ويقول محمد عواد، صاحب موكب في منطقة العامرية، إن "مشكلات الغاز غير موجودة لدينا، إذ يتم تجهيزنا بالغاز موقعياً".
ويبين في حديثه لمجلة "فيلي" أن "الإجراءات التي اتخذتها وزارة النفط مفيدة وكافية في توزيع غاز الطبخ على أصحاب المواكب"، مؤكداً أن "كثرة المواكب التي تقدم ثلاث وجبات يومياً، إضافة إلى الشاي والقهوة وغيرها، تجعل الطلب على الغاز يرتفع في بعض المناطق".
ورغم الشكاوى المتعلقة بشح أسطوانات الغاز في بعض المناطق، لا المواكب الحسينية تعتمد على "الفحم" في إعداد الشاي والقهوة وبعض أنواع الأطعمة، في تقليد متوارث منذ عقود ارتبط بالمناسبات الدينية وخدمة

بشكل ملحوظ.
كما يفضل كثير من الزائرين تناول الشاي والقهوة المعدين على الفحم، لما يمنحهما من نكهة خاصة ارتبطت بالأجواء الشعبية للمواكب الحسينية، الأمر الذي حافظ على استمرار هذا التقليد رغم التطورات التي شهدتها وسائل الطهي خلال السنوات الماضية.
ولا تقتصر معاناة أصحاب المواكب والأهالي في بغداد على الغاز السائل، بل تمتد إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار اللحوم والمواد الغذائية الأساسية نتيجة زيادة الطلب، إذ سجلت أسعار اللحوم البيضاء والحمراء ارتفاعاً منذ مطلع شهر محرم.
ويقول كامل الهادلي، صاحب موكب، إن "أسعار اللحوم وغيرها من المواد الغذائية ارتفعت خلال هذه الأيام كما هو متوقع بسبب زيادة الطلب عليها، ولا سيما اللحوم والدجاج والأرز وزيت الطعام".
ويضيف في حديثه لمجلة "فيلي" أن "هذا الأمر يتكرر سنوياً في مثل هذه الأيام وبعض المناسبات الأخرى، من دون اتخاذ إجراءات حكومية جادة تضمن استقرار الأسعار عبر توفير المواد الأساسية بكميات تفوق الحاجة".
من جانبه، يقول محمد حسن، صاحب موكب أيضاً، إنه "نظراً لارتفاع الأسعار، فقد اعتمدنا هذا العام على العديد من مفردات البطاقة التموينية في إعداد الطعام، ومنها الأرز والزيت والعدس".
ويؤكد في حديثه لمجلة "فيلي" أن "المواكب الحسينية والأهالي يحرصون على الاستمرار في تقاليدهم الخاصة بتقديم الطعام خلال عاشوراء، إلا أن ارتفاع الأسعار حد من الكميات التي اعتادوا إعدادها في الأعوام السابقة".
وينوه إلى أن "سعر كيلوغرام اللحم تجاوز 25 ألف دينار، كما ارتفعت أسعار الأرز وعدد من المواد الأساسية الأخرى، ما يشكل عبئاً إضافياً على المواكب والأهالي الذين يحرصون على إحياء هذه المناسبة، في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تعاني منها البلاد".
وكانت وزارة التجارة قد أعلنت في وقت سابق إطلاق حملات تفتيشية لمراقبة الأسواق بالتعاون مع جهاز الأمن الوطني ومديرية مكافحة الجريمة المنظمة، مؤكدة أن هذه الإجراءات تهدف إلى منع أي زيادات غير مبررة في الأسعار ومواجهة الاستغلال المالي خلال شهر محرم.

> " لا تقتصر معاناة أصحاب المواكب والأهالي في بغداد على الغاز السائل، بل تمتد إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار اللحوم والمواد الغذائية الأساسية نتيجة زيادة الطلب، إذ سجلت أسعار اللحوم البيضاء والحمراء ارتفاعاً منذ مطلع شهر محرم".

فيلي

رغم امتلاك العراق موارد نفطية ومالية ضخمة، ما تزال البلاد تواجه تحديات مزمنة في جذب الاستثمارات وخلق فرص العمل، في وقت تتزايد فيه الضغوط على سوق العمل مع دخول ما بين 160 - 250 ألف خريج سنوياً، وبلوغ عدد السكان نحو 46 مليون نسمة.

قنبلة الخريجين..
لماذا يعجز اقتصاد العراق عن خلق فرص عمل؟

وتأتي هذه التحديات بالتزامن مع استمرار اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط الذي يشكل ما بين 90 - 95% من الإيرادات العامة، فيما تذهب نحو 70% من الإنفاق العام إلى الرواتب والأجور، بحسب بيانات حكومية ومستشارين اقتصاديين.

وتظهر المؤشرات الرسمية تبايناً في قراءة واقع سوق العمل، ففي حين أعلنت وزارة التخطيط تراجع معدل البطالة إلى نحو 13% خلال عام 2025، تشير تقديرات أخرى إلى أن المعدل ارتفع إلى 15.5% خلال النصف الأول من عام 2026، بينما تتراوح بطالة الشباب بين 28 و32%، وهي من أعلى المعدلات في المنطقة.

وفي هذا السياق، يقول الخبير الاقتصادي الدولي نوار السعدي، إن مسؤولية ضياع الفرص الاستثمارية وتفاقم البطالة "لا يمكن حصرها بعامل واحد"، معتبراً أن المشكلة نتاج تداخل بين ضعف الكفاءة الإدارية والفنية وهيمنة الاعتبارات السياسية على إدارة الدولة.

ويضيف السعدي لمجلة "فيلي"، أن العراق يمتلك موارد مالية وطبيعية وبشرية كبيرة، "لكن الكثير من المؤسسات ما زالت تُدار بعقلية المحاصصة بدلاً من معايير الكفاءة والإنجاز، ما يؤدي إلى تأخير المشاريع وضعف تنفيذ الخطط التنموية وإهدار فرص استثمارية كان يمكن أن توفر آلاف الوظائف".

ويشير إلى أن مؤسسات دولية، بينها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تربط استمرار البطالة المرتفعة في العراق بمحدودية قدرة القطاع الخاص على النمو وخلق فرص العمل، واستمرار الاعتماد على القطاع العام والنفط كمحرك رئيسي للاقتصاد.

هيكلية الإنفاق العام

وتتبنى الحكومة العراقية في المقابل خططاً لإعادة هيكلة الاقتصاد ضمن رؤية "العراق 2050"، التي تستهدف تنويع مصادر الدخل وتقليص الاعتماد على النفط وتعزيز دور القطاع الخاص، فيما تؤكد وزارة التخطيط أنها تعمل على توسيع قاعدة الاستثمار وتحريك القطاعات الإنتاجية وتوجيه الإنفاق نحو المشاريع ذات القيمة المضافة.

كما تتجه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى تعزيز برامج التدريب المهني والدفع نحو تشريع قانون "المجلس الأعلى للتدريب"، لمعالجة الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، في ظل تأكيدها أن القطاع الخاص بات يبحث بصورة متزايدة عن المهارات المهنية والتقنية.

لكن خبراء يرون أن المشكلة تتجاوز ملف التدريب إلى طبيعة البيئة الاقتصادية والاستثمارية نفسها، حيث يقول الخبير الاقتصادي زياد الهاشمي، إن الحكومات العراقية المتعاقبة "لم تنجح في تأسيس كيانات اقتصادية مستقرة أو بيئة جاذبة للاستثمارات أو تشريعات تسهل حركة الأموال والاستثمارات وتدعم تنوع القطاعات الاقتصادية".

ويضيف الهاشمي لمجلة "فيلي"، أن الأحزاب السياسية تتحمل جانباً كبيراً من المسؤولية "بعد تحويل الوزارات والهيئات الحكومية والشركات العامة إلى مناطق نفوذ ومصادر لتحقيق المكاسب المالية"، مبيناً أن ذلك أدى إلى تراجع كفاءة المؤسسات وتعطل القرارات الاقتصادية المهمة وتوسع الفساد والترهل الوظيفي.

وبحسب الهاشمي، فإن العراق "ينفق مبالغ كبيرة على الجوانب التشغيلية مقابل قصور واضح في الإنفاق الاستثماري القادر على تحريك القطاعات الاقتصادية غير النفطية"، مشيراً إلى أن معالجة الأزمة تتطلب إصلاحات تقلص نفوذ القوى السياسية على مؤسسات الدولة وتمنح الحكومات مساحة أوسع لتنفيذ خطط اقتصادية طويلة الأمد.

تحديات الاستثمار الأجنبي

وتنعكس هذه التحديات على أداء القطاع الخاص الذي يؤكد مسؤولون حكوميون أنه ما يزال غير قادر على استيعاب الأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل.

وقال المدير التنفيذي لصندوق العراق للتنمية، محمد النجار، في تصريحات سابقة لمجلة "فيلي"، إن القطاع الخاص العراقي نجح في خلق فرص عمل، لكنها تظل محدودة الاستدامة بسبب اعتمادها على الإنفاق الحكومي ومشاريع الدولة، مشيراً إلى أن قدرة السوق على خلق الوظائف ستبقى مقيدة ما لم تنجز إصلاحات تشريعية تسمح للقطاع الخاص بالعمل بصورة مستقلة عن الدولة.

وفي ملف الاستثمار، برزت خلال السنوات الماضية عدة مشاريع كبرى واجهت تعثراً أو انسحابات لشركات أجنبية.

وكانت وزارة الصناعة والمعادن قد أعلنت في شباط/ فبراير 2024 انسحاب شركة شل من مشروع النبراس للبتروكيماويات في البصرة، الذي خطط له ليكون من أكبر مشاريع البتروكيماويات في الشرق الأوسط بطاقة إنتاجية تصل إلى 1.8 مليون طن سنوياً.

كما شهد مشروع مدينة بسماية السكني انسحاب شركة هانوا الكورية عام 2020 قبل أن تعود لاحقاً بعد التوصل إلى تفاهمات جديدة مع الحكومة العراقية بشأن الجوانب المالية والتنفيذية للمشروع.

وتشير تقارير اقتصادية إلى أن عدداً من المستثمرين الأجانب يواجهون تحديات تتعلق بالإجراءات الإدارية المعقدة، وضعف الحوكمة، والفساد، فضلاً عن مخاطر أمنية واجتماعية ترفع كلفة الاستثمار وتؤثر في قرارات الشركات بشأن التوسع داخل العراق.

واقع القطاعات الإنتاجية

من جانبها، ترى نائب رئيس لجنة الاستثمار النيابية السابقة سوزان منصور، أن السياسات الاستثمارية ركزت خلال السنوات الماضية على المشاريع السكنية أكثر من تركيزها على القطاعات الإنتاجية.

وتقول منصور لمجلة "فيلي"، إن معظم الاستثمارات اتجهت نحو القطاع السكني، في حين أن الاستثمار الصناعي والزراعي "كان الأجدر بالدعم لأنه يوفر فرص عمل واسعة للشباب ويسهم في زيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد".

وتضيف أن الجهات المعنية بالاستثمار، سواء الهيئة الوطنية للاستثمار أو هيئات المحافظات والوزارات القطاعية، مطالبة بإعادة توجيه الأولويات نحو المشاريع القادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير فرص العمل وتعظيم العائدات الاقتصادية.

وتشير منصور في ختام حديثها إلى أن العراق ما يزال يستورد جزءاً كبيراً من احتياجاته الغذائية والاستهلاكية، في وقت يواجه فيه المزارعون تحديات تتعلق بتوفير المستلزمات الزراعية وتسويق المنتجات المحلية.

بيع قناني المياه في بغداد..

أطفال يطاردون لقمة العيش تحت لهيب الصيف

فيلي :

كعادته، يقف الطفل محمود، البالغ من العمر تسعة أعوام، يومياً في أحد تقاطعات العاصمة بغداد، حاملاً في إحدى يديه قنينة مياه معدنية يلوّح بها أمام السيارات، فيما يضع على الرصيف عدداً آخر من القناني المخصصة للبيع.

لكن هذه الصورة فرضت العديد من التساؤلات أبرزها ما الذي يدفع طفلاً في هذا العمر إلى ممارسة عمل لا يتناسب مع سنه؟ وما الذي يجعله يحمل المياه ويبيعها في مختلف الظروف المناخية القاسية، سواء في الحر الشديد أو البرد القارس والأمطار؟.

في حين، يجيب محمود عن هذا السؤال قائلاً لمجلة "فيلي": "فقد والدي أحد أطرافه في حادث إرهابي، ثم أصيب بمرض خطير توفي على أثره، ومنذ وفاته وحتى الآن، أعمل في بيع المياه بالشوارع من أجل توفير لقمة العيش لي ولوالدتي وأختي الصغيرة، فضلاً عن تأمين مصاريف دراستي".

ويؤكد محمود، وهو تلميذ في الصف الثالث الابتدائي، أن "بيع المياه يناسب ظروفه لأنه يختار الأوقات التي لا تتعارض مع دوامه المدرسي، مضيفاً أن الأرباح التي يجنيها تعود إليه بالكامل لأنه يعمل بمفرده".

ويسعى محمود، جاهداً للتوفيق بين الدراسة والعمل، متحملاً المشاق والسلوكيات المختلفة التي يواجهها من بعض ضعاف النفوس، فيما يغدق عليه آخرون المال دون أن يأخذوا منه الماء، بينما ولا يسلم محمود في مدرسته من التنمر والنظرة الدونية التي يبديها بعض التلاميذ تجاهه.

ويقول: "بعض أصحاب السيارات والمارة يتعاطفون معي ويمنحونني المال، فيما تصدر من آخرين عبارات غير لائقة"، مؤكداً أن "الأمر ذاته يواجهه داخل المدرسة، حيث يحتقره بعض التلاميذ بسبب عمله ولا يسمحون له بالجلوس أو الدراسة معهم".

ويضيف أن ذلك يؤلمه كثيراً، وقد اشتكى مراراً لإدارة المدرسة من الكلمات الجارحة التي يتعرض لها من بعض زملائه.

أعمال منتشرة

وأصبحت مهنة بيع المياه المعدنية من الأعمال المنتشرة بين الأطفال في العاصمة بغداد، إذ يمارسها البعض بسبب الحاجة المادية، فيما يدفع سهولة الحصول على المال أطفالاً آخرين إلى العمل في هذا المجال، مستفيدين من تعاطف المواطنين مع صغر سنهم.

وفي هذا الصدد، تقول الطفلة سناء، البالغة من العمر 10 سنوات: "والدتي مطلقة وتتقاضى نفقة مالية من والدي، لكنها تشجعني على بيع المياه في الشوارع من أجل الحصول على المزيد من المال".

ولم تسجَّل سناء في المدرسة، لذلك لا تعرف القراءة أو الكتابة، وكل ما تعرفه هو التجول في الشوارع لبيع المياه وتناول السندويشات من أحد المطاعم القريبة عندما تشعر بالجوع.

وتذرع الطفلة الشوارع ذهاباً وإياباً بملابس رثة، وهي تمد قنينة الماء لكل من يمر بها من المشاة أو أصحاب السيارات.

وفي حديث لمجلة "فيلي"، وتتابع حديثها بالقول إنها تحقق أرباحاً تتراوح بين 10 و15 ألف دينار يومياً، مبينة أن والدتها تلزمها بتسليمها 10 آلاف دينار كل يوم، ولا تقبل بأقل من ذلك.

معاناة مستمرة

وعلى شاكلة سناء، يوجد العديد من الأطفال الذين يجبرهم ذووهم على ممارسة أعمال مختلفة من أجل جلب المال، فيما يفضل آخرون العمل خلال العطل الرسمية للحصول على مصروف شخصي.

ويرى الطفل علي محسن 11 عاماً: "لم يجبرني أحد على بيع المياه في الشارع، بل على العكس، كان والدي يوبخني دائماً بسبب ذلك"، لافتاً إلى أنه يرغب في العمل من أجل الاعتماد على نفسه وشراء ما يريد.

ويوضح: "العمل في بيع المياه سهل نسبياً وغير مرهق، كما أن عوائده المالية جيدة وتلبي احتياجاتي".

وأبدى مواطنون آراء مختلفة بشأن ظاهرة بيع الأطفال المياه في الشوارع والتقاطعات، إذ يرى البعض أنها تحمل جوانب إيجابية، بينما يعتقد آخرون أنها لا تتناسب مع أعمارهم.

ويتحدث المواطن عباس الخفاجي، 30 عاماً، لمجلة "فيلي": "يجب التفريق بين الأطفال الذين يعملون لمساعدة عائلاتهم الفقيرة ويوفرون لقمة العيش لأنفسهم وأسرهم، وبين حالات أخرى تختلف ظروفها".

ويشير إلى أن الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد خلال فترات مختلفة أفرزت أوضاعاً اجتماعية معقدة، فهناك أعداد كبيرة من الأيتام والأرامل والمطلقات، فضلاً عن شرائح واسعة تعاني من الفقر المدقع.

كما يتابع: "بعض العائلات تدفع أبناءها الصغار إلى العمل في بيع المياه وغيرها من المهن بسبب الفقر، لذلك أرى ضرورة دعم هؤلاء الأطفال وشراء المياه منهم حتى وإن لم نكن بحاجة إليها".

ووفقاً للخفاجي، فإن هناك أطفالاً تركوا الدراسة واتجهوا إلى بيع المياه طمعاً في المال دون حاجة حقيقية، وهؤلاء يجب أن يحظوا بمتابعة من ذويهم والجهات المعنية لإعادتهم إلى مقاعد الدراسة وضمان مستقبلهم.

ظاهرة خطيرة

من جانبها، تؤكد الباحثة الاجتماعية مناهل صالح لمجلة "فيلي"، أن عمل الأطفال في سن مبكرة، مهما كان نوع العمل، يمثل ظاهرة خطيرة ومتفاقمة، خاصة مع انتشارها الواسع في مختلف المحافظات العراقية.

وتضيف أن لهذه الظاهرة أسباباً متعددة، أبرزها الفقر، والخلافات الأسرية، وترك الدراسة، فضلاً عن التحديات الاقتصادية واتساع رقعة الفقر وتزايد أعداد الأيتام والأسر التي تعيلها نساء، إلى جانب البطالة التي تدفع الكثير من أرباب الأسر إلى العجز عن توفير متطلبات الحياة.

وتلفت إلى أن بيع المياه يعد من أسهل الأعمال وأكثرها انتشاراً بين الأطفال، داعية الحكومة والجهات المعنية إلى اتخاذ إجراءات فاعلة وحلول مناسبة لحماية الأطفال من الظروف المعيشية القاسية وضمان حقهم في التعليم.

وكانت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قد نفذت في وقت سابق ما وصفته بخطة استراتيجية شاملة للحد من عمالة الأطفال، تضمنت حملات تفتيش ميدانية في الأسواق، وفرض عقوبات قانونية على أرباب العمل المخالفين، فضلاً عن التنسيق الأمني لمنع استغلال الأطفال في التسول أو بيع المياه، وتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية لدعم الأسر الفقيرة.

الطفولة الملغومة..

قنابل بشرية مؤجلة تهدد الأمن القومي في الشرق الأوسط

فينوس بابان :

بينما تنشغل النخب السياسية وحكومات الشرق الأوسط بإطفاء الحرائق الجيوسياسية الآنية وعسكرة الحدود يتشكل خلف الستار التهديد الأكبر والأكثر حتمية للأمن القومي: جيش من ملايين الأطفال يُعاد هندسة وعيهم وتدمير طفولتهم خارج مظلة الدولة وبمعزل عن رقابتها.

فالطفولة في عقيدة الأمن الصلب ليست ملفاً إنسانيًا يستدعي الشفقة والعطف، بل هي الكتلة البشرية الحرجة والرأسمال الديموغرافي السيادي الذي سيحدد بعد عقدين ما إذا كانت الدول ستستمر في الوجود ككيانات مستقرة، أم ستتحول إلى ركام وفوضى عابرة للحدود.

في الأول من حزيران تلتقي أجندة الأمم المتحدة مع واقعنا المحلي في مفارقة رمزية، حيث يمتزج يوم الطفل بـ اليوم العالمي للوالدين، هذا الدمج اعتراف دولي صامت بأن الطفولة لا يمكن حمايتها بمعزل عن بيئتها الأسرية والمؤسساتية، لكن ترك هذا الفراغ دون رعاية مشتركة، يحول هذه الكتلة تلقائيًا من قوة بناء مستقبلي إلى ترسانة بشرية هشة جاهزة للاختراق، والتجنيد، والتوظيف العسكري والاستخباراتي المعادي.

ثمة عمى استراتيجي يكتنف تعاطي المنطقة مع ثروتها البشرية مقارنة بالغرب، ففي المجتمعات الغربية التي تعاني الشيخوخة والهرم المقلوب تعامل الطفولة كـ ندرة استراتيجية فائقة الأهمية ترصد لها الموازنات لتحصين عقل الطفل معرفيًا ورقميًا وسيكولوجيًا لضمان ريادته المستقبلية، أما في الشرق الأوسط، تعيش المنطقة ظاهرة الانتفاخ الشبابي حيث يمثل الأطفال دون سن الـ 15 ما بين 30% إلى 40% من السكان. وبسبب الفساد الهيكلي وغياب الأمن التعليمي في الموازنات العامة، تحولت الوفرة إلى قنبلة موقوتة.

تشير بيانات منظمة اليونيسف والبنك الدولي لعام 2026 إلى أن أكثر من 15 مليون طفل في المنطقة يتواجدون حاليًا خارج مقاعد الدراسة كما قفزت عمالة الأطفال غير القانونية بنسبة 15% في البيئات الهشة نتيجة التضخم والانهيارات السياسية مما يترك الطفل لقمة سائغة في مهب الريح.

لم يعد استغلال الأطفال مجرد حالات

يجب على المجتمع الدولي وصناع القرار الانتقال من حلول الإسعافات الأولية القائمة على الإغاثة الغذائية المؤقتة والتحول نحو الاستثمار الهيكلي في البنية الرقمية والتعليمية لأطفال الشرق الأوسط، وتحييد ملفات التربية والصحة عن التجاذبات السياسية والعقوبات الاقتصادية..

عفوية ناتجة عن عوز أسري بل تحول إلى مأسسة للجريمة واقتصاد ظل منظم تديره مافيات وجماعات مسلحة كـ مشاريع استثمارية ربحية تدر ملايين الدولارات عبر آليات شديدة الوحشية:

بيزنس التسول والاتجار، حيث تدار مجموعات الأطفال في الشوارع كشركات غير قانونية تابعة لمافيات منظمة، تستغل لكسب الأموال وتوزيعها على شبكات نفوذ فاسدة، مما يحرم الطفل من أدنى فرصة للاندماج الاجتماعي.

سلاح المخدرات، تستغل شبكات التهريب الثغرات القانونية الخاصة بالقاصرين لتحويل الأطفال إلى ناقلين ومروجين لخطوط أولية للمواد المخدرة والقمامة الكيميائية مثل الكبتاغون والكريستال ميث مع تعمد تخديرهم لضمان تبعيتهم المطلقة وتنفيذهم أي مهمة تخريبية مقابل الجرعة.

سلاح الفراغ والاختراق السيبراني، الطفل لا يولد متطرفاً، لكن العقل لا يحتمل الفراغ، عندما يسحق الفقر والحروب والاضطرابات النفسية البيئة الأسرية، تتدخل الجماعات المتطرفة لملء الفراغ بأيديولوجيا الانتقام وتجنيد الأطفال عسكرياً، وتؤكد تقارير مكافحة الإرهاب الدولية أنه كلما ارتفعت الأمية والتسرب المدرسي في بؤرة معينة بنسبة 10% زاد معدل نجاح الجماعات المسلحة في تجنيد الأطفال بنسبة تتجاوز 40%.

الخطر الأشد فتكاً اليوم يحدث صامتاً عبر شاشات الهواتف الذكية، حيث تعيش المنطقة اختراقاً سيبرانياً ناعماً وموجهاً تستخدم فيه التنظيمات الفضاء الرقمي ومنصات مثل (Discord) كـ سلاح استقطاب عابر للحدود لإنتاج ظاهرة الذئاب المنفردة الرقمية أو تحويل الأطفال إلى خلايا نائمة لجمع المعلومات وبث الفوضى وتفتيت السلم الأهلي دون الحاجة لخرق الحدود العسكرية للدولة. الأثر التدميري لإهمال الطفولة يمتد عبر ظاهرة سيكو-سياسية خطيرة هي توريث الهشاشة والصدمات عبر الأجيال، فالطفل المشوه نفسياً والمستغل اليوم عندما يكبر ويتحول بعد عقدين إلى والد أو والدة سينقل هذه الاضطرابات حتماً إلى أبنائه لغياب الأدوات التربوية والاستقرار النفسي والمادي لديه، هذه الحلقة المفرغة تعني أن إفساد طفل اليوم هو إفساد حتمي لوالدي الغد وتأخير الحل لا يعني مواجهة أزمة جيل عابر بل هندسة سلسلة متلاحقة من الأجيال الهشة مما يهدد الدول باعتلال بنيوي دائم يعمق الاعتمادية الاقتصادية ويسهل اختراق الأمن القومي.

وسط هذه القتامة، برزت تجربة إقليم كوردستان كنموذج استراتيجي أدرك أن ملف الطفولة جزء لا يتجزأ من عقيدته الأمنية وسيادته، ففي ظل الأزمات الجيوسياسية وموجات النزوح المليونية لم يعزل الإقليم أطفال النازحين واللاجئين السوريين والعراقيين في مخيمات إقصائية مغلقة تفرخ التطرف بل دمج مئات الآلاف منهم في المنظومة التعليمية الرسمية لحماية حدوده من الاختراق الأيديولوجي، وترافق ذلك مع تفعيل قوانين صارمة ضد العنف الأسري وعمالة الأطفال وإطلاق مشاريع للتحول الرقمي والحوكمة التعليمية لردم الفجوة وتحصين عقول اليافعين عبر فضاء رقمي آمن يقطع الطريق على مافيات الاصطياد السيبراني والاتجار بالبشر.

لحماية الأمن القومي العالمي، يجب على المجتمع الدولي وصناع القرار الانتقال من حلول الإسعافات الأولية القائمة على الإغاثة الغذائية المؤقتة والتحول نحو الاستثمار الهيكلي في البنية الرقمية والتعليمية لأطفال الشرق الأوسط، وتحييد ملفات التربية والصحة عن التجاذبات السياسية والعقوبات الاقتصادية مع إنشاء غطاء أمني سيبراني لحماية الفضاء الإلكتروني للأسر.

إن الاستقرار المستدام لم يعد يرتكز على المنظومات العسكرية التقليدية فحسب بل بات يرتبط وثيقاً بكفاءة الاستثمار في الرأسمال البشري وحماية البيئة الأسرية.،إن ترك ملايين الأطفال خارج منظومة التعليم أو عرضة للاستغلال الاقتصادي والفضاء الرقمي المنفلت يمثل استنزافاً صامتاً لركائز الأمن القومي ويفرض مستقبلاً أعباءً مالية وأمنية مضاعفة لمواجهة الجريمة المنظمة والأمية الهيكلية. إن الموازنات المخصصة اليوم للتعليم والرعاية النفسية للطفل وتمكين الوالدين، ليست نفقات اجتماعية بل هي استثمارات وقائية ذات عوائد سيادية. فالطفولة هي المرتكز الأول لصناعة الولاء الوطني والاستقرار الوجودي، فإما أن تبنى برؤية مؤسساتية تخدم التنمية أو ستُترك كبيئة هشة قابلة للاستقطاب من قبل التنظيمات الهدامة، إن تحصين عقول الأجيال وتأمين عائلاتهم هو حجر الأساس لحماية كيان الدول من التصدعات الداخلية.

تجاوز الحواجز:

رؤيةٌ لدمج ذوي الإعاقة في سوق العمل

فيلي:

ذوو الاحتياجات الخاصة شريحة حيوية تمثل جزءا أصيلا من نسيج المجتمع العراقي، وتزايدت اعداد تلك الشريحة بسبب الحروب التي شهدها العراق، وكان يتواجد في العراق مصنع وورشة فنية يعمل فيها ذوو الإعاقة باسم "الجمعية التعاونية الإنتاجية للمعوقين الصم والبكم للنجارة" في الوزيرية تأسست في 21 نيسان 1985 .

ثم اصبح لها فرع في بغداد الجديدة / منطقة تل محمد، و كذلك تأسست "الجمعية الانتاجية للمكفوفين" في التاريخ نفسه، وكلاهما تابعتان لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية دائرة رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وإنتاج جمعية النجارة يتضمن الأثاث المنزلي والمكتبي عالي الجودة، من ذلك غرف النوم، والمكتبات المزدوجة، ومكاتب العمل، والمناضد وغيرها، وبرزت أيضا "الجمعية التعاونية الإنتاجية للخياطة للصم والبكم" في منطقة الكرادة/ المسبح، وتأسست عام 1985 ايضا، ضمن سلسلة الجمعيات التي أجيز تأسيسها لدعم وتأهيل ذوي الإعاقة السمعية التي شهدت زخما إنتاجيا مستمرا في تجهيز الملابس الرسمية والبدلات العسكرية. وكان الهدف من تأسيس هذه الجمعيات هو دمج أصحاب الهمم في المجتمع وتوفير فرص عمل ومهن حرفية تدعمهم ماديا.

وكانت هناك نشاطات لشريحة المعاقين من السكان مثل مشروع الأكشاك التنموية بالتعاون مع أمانة بغداد والمحافظات، ودورات مهنية وتأهيلية في بغداد والمحافظات، ودورات وامتيازات اخرى وتشكيل منظمات تطوعية خاصة بذوي الإعاقة، وفي المجال الرياضي عن طريق اللجنة البارالمبية الوطنية العراقية شارك الرياضيون المعاقون في المسابقات الدولية ونالوا ميداليات ذهبية وفضية في البطولات.

رؤيةٌ لدمج ذوي الإعاقة في سوق العمل

تكتسب تلك المبادرات أهميتها من كونها تخرج ذوي الإعاقة من دائرة التلقي المادي (الإعانات) إلى دائرة الإنتاجية (العمل والرياضة)، وتسهم ورش العمل والتدريب في تعزيز الاستقلال المادي لذوي الإعاقة، مما يرفع من ثقتهم بأنفسهم ويغير نظرة المجتمع إليهم من أفراد بحاجة للشفقة الى عناصر فاعلة ومنتجة.

وبرغم تواجد تشريعات داعمة مثل قانون رعاية ذوي الإعاقة رقم 38 لسنة 2013 وتعديلاته بموجب القانون رقم (11) لسنة 2024، الذي أقر امتيازات مالية ووظيفية أوسع، إلا أن التحدي يظل في ثغرة التنفيذ اذ ما تزال هناك معوقات للبنى التحتية، ونقص في التوعية المجتمعية التي قد تحصر الإعاقة في نظرة نمطية، وضعف في التزام القطاع الخاص بتشغيل هذه الفئة بنسب حقيقية.

وللانتقال من الرعاية إلى التمكين الكامل، ينصح الخبراء بالتوجه نحو استراتيجيات أكثر شمولا، تتضمن الدمج الرقمي والعمل عن بعد في ظل التحول الرقمي الذي يشهده العالم و العراق، الذي يسهل امر العمل والمتابعة، لذا يجب توفير برامج تدريبية متخصصة لذوي الإعاقة في مجالات البرمجة، وإدارة المحتوى، والتسويق الإلكتروني، مما يزيل حاجز التنقل والحواجز المعمارية في أماكن العمل التقليدية، ومن الضروري الانتقال من مجرد تقديم "المعينات" إلى تعديل البنية التحتية للمدن بما يتلاءم مع أوضاع المعاقين لاسيما الأرصفة، ووسائل النقل العام، والمباني الحكومية والمصاعد، لتكون صديقة للجميع، وهو ما يعزز استقلالية الفرد المعاق في التحرك، و يتوجب تقديم قروض ميسرة مرتبطة ببرامج حاضنات أعمال تدعم مشاريع صغيرة يمتلكها ويديرها ذوو الإعاقة، بدلا من الاكتفاء بالبحث عن وظائف لهم في القطاع الحكومي المكتظ، وربط الهيئات المعنية بوزارة العمل والقطاع الخاص عبر قاعدة بيانات محدثة تظهر المهارات والاحتياجات، لضمان مواءمة التدريب المهني مع متطلبات السوق الفعلية.

بالنظر إلى تجارب الدول المتقدمة، يمكن إطلاق مبادرات نوعية تتجاوز الإعانات الشهرية، من ذلك إلزام الشركات المتعاقدة مع الدولة بتخصيص نسبة معينة من أعمالها أو توريداتها لمشاريع يديرها أو يمتلكها ذوو إعاقة، ومنح الشركات التي توظف نسبة تتجاوز المحددة قانونيا امتيازات ضريبية إضافية، مما يجعل توظيفهم ميزة تنافسية للشركة وليس عبئا، وتفعيل فعلي للبطاقات الصحية التي تضمن وصولا سريعا ومجانيا ليس فقط للعلاج، بل لخدمات التأهيل الطبي والفيزيائي المستمر. كما يجب وتطوير المناهج والمدارس لتستوعب الأطفال ذوي الإعاقة في الفصول الدراسية الاعتيادية، مما يبني جيلا متقبلا للتنوع منذ الصغر.

وبحسب القانونيين فإن الإرادة متواجدة، والمسار التشريعي بدأ يخطو خطوات مهمة كما في آخر تعديلات للقانون، لكن النجاح الحقيقي يكمن في تحويل هذه المبادرات من نشاطات موسمية إلى سياسات مستدامة تضع هذه الشريحة في قلب التنمية الوطنية، اذ ان البعد النفسي لا يقل أهمية عن الجدوى الاقتصادية، بالنسبة لشخص يواجه تحديات حركية أو حسية، فإن البيروقراطية العراقية التقليدية بما تحمله من ازدحام، وتعقيدات ورقية، وغياب لبيئة مجهزة تتحول إلى حاجز إضافي لا يقل قسوة عن الإعاقة ذاتها.

أن التحول الرقمي يعد أساسيا في حياة هذه الشريحة من المجتمع، فكثير منهم تكون حركتهم الجسدية محدودة وليس بمقدورهم أن يراجعوا الدوائر التي تمتاز بالتعامل الروتيني والبيروقراطية، لذلك سيكون للتحول الرقمي وربط اهتمام هؤلاء الناس بنظام حكومي الكتروني متطور، تأثير كبير على تسهيل أمورهم الحياتية ومدهم بعامل نفسي إيجابي قوي يسهم كثيرا في تأمين راحتهم واستقرارهم.

إن الانتقال إلى الحكومة الإلكترونية الشاملة لا يمثل رفاهية، بل هو أداة عدالة اجتماعية لهذه الشريحة تحديدا، ويمكن تلخيص الأثر الإيجابي لهذا التحول في نقاط محددة، اذ ان التحول الرقمي يلغي المسافة الجغرافية والعوائق المعمارية، وهو يعني أن الدائرة الحكومية أصبحت في غرفة المواطن وجيبه بالنسبة لذوي الإعاقة، هذا يعني، إنجاز المعاملات من المنزل، بما في ذلك التقديم على المنح، وتحديث البيانات، أو طلب الخدمات الصحية من دون الحاجة لمواجهة مشقة التنقل في مدن ما زالت بنيتها التحتية غير صديقة بالكامل.

كما يؤدي الى تقليل الاعتماد على المعقبين أو الموظفين الذين قد لا يملكون مهارات التعامل المطلوبة مع ذوي الإعاقة، مما يضمن كرامة الفرد وعدالة المعاملة، كما ان دمج ذوي الإعاقة بأصحاب المحال وبالسوق بوساطة التحول الرقمي، تتيح لكثير من هؤلاء الأفراد عرض مهاراتهم (تصميم، برمجة، ترجمة، استشارات) لشركات في داخل العراق وخارجه، مما يحقق لهم استقلالا ماديا لا يتأثر بإعاقتهم الجسدية، اذ بإمكانهم العمل من المنزل، كما يمكن لمشاريعهم الصغيرة التي قد ينتجونها في ورش منزلية أن تصل إلى الأسواق عبر بوابات دفع إلكتروني موثوقة، مما يزيل حاجز الوصول إلى السوق.

عندما يشعر الفرد ذو الإعاقة أن النظام الرقمي للدولة يتعرف عليه ويقدم له خدماته بكفاءة، يتحول شعوره من التهميش إلى المواطنة الفاعلة، والشعور بالاستقلالية والقدرة على إدارة شؤونه من دون وصاية أو استجداء مساعدة وهذا هو المحرك الأساسي للاستقرار النفسي.

وهنا، يجب أن تكون التطبيقات الحكومية متوافقة مع برامج قارئات الشاشة للمكفوفين، وذات واجهات واضحة وسهلة لذوي الإعاقة الذهنية أو الحركية او السمعية؛ ونظرا لحساسية البيانات الخاصة بهذه الشريحة، يجب أن يكون النظام الإلكتروني في أعلى درجات الحماية لضمان عدم استغلالهم رقميا.

1500 عام من التسبيح..
كنيسة الأقيصر تروي حكاية الزمن

وبينما تتجول وسط بقايا الكنيسة في صحراء كربلاء الهادئة، يخيل إليك أنك تسمع صدى أجراسها القديمة وهي ترفع التسابيح إلى السماء، فتأخذك اللحظة إلى أجواء من السكينة والخشوع. أمام المذبح، الذي ما زالت آثاره قائمة حتى اليوم، تقف متأملاً تاريخاً طويلاً من العبادة والصلاة التي شهدتها هذه الجدران.

ومع التوغل أكثر بين أروقة المكان، تتكشف أمامك غرف الرهبان وأماكن إقامتهم واجتماعاتهم وعبادتهم، وكأن أصحابها غادروها قبل وقت قصير، فكل شيء ما زال يروي حكاية الماضي، الجدران، والممرات، والغرف الصغيرة التي حفظت تفاصيل حياة من سكنوا هذا المكان قبل قرون طويلة.

وحدها الأجراس غابت عن المشهد، ربما أخفاها التراب أو ابتلعتها السنون، لكن روح المكان ما زالت حاضرة. فهذه الكنيسة، رغم رحيل أهلها واختفاء التجمعات التي كانت تحيط بها، ما زالت تقف شامخة في قلب الصحراء، شاهدة على تاريخ عريق، وكأنها تواصل تسبيحها لله بصمت لا تسمعه الآذان، بل تدركه الأرواح.

إرث مسيحي عمره 1500 عام

تقع كنيسة الأقيصر، إحدى أقدم الكنائس الشرقية في العراق، في صحراء قضاء عين التمر غرب محافظة كربلاء، على مسافة تقارب 70 كيلومترا من مركز المدينة، وعلى بعد نحو 5 كيلومترات من حصن الأخيضر الأثري.

وتعود الكنيسة إلى القرن الخامس الميلادي، ويُقدر عمرها بأكثر من 1500 عام، ما يجعلها من أبرز المواقع الأثرية المسيحية في العراق.

موقع أثري يحتاج إلى التنقيب والصيانة

يقول مدير آثار وتراث كربلاء أحمد حسن جابر، إن كنيسة الأقيصر في قضاء عين التمر تعد واحدة من أهم المواقع الأثرية والدينية في العراق، وتمثل شاهداً حضارياً على حقبة تاريخية سبقت الإسلام بنحو خمسة قرون، فيما أشار إلى أن الموقع يحتاج إلى أعمال تنقيب وصيانة وتأهيل ليصبح وجهة سياحية وأثرية بارزة.

ويضيف جابر، لمجلة "فيلي"، إن الهيئة العامة للآثار والتراث أولت اهتماما كبيرا بالموقع لما يمثله من أهمية تاريخية

فيلي :

كلما اقتربت من ذلك البناء العتيق الذي ارتسمت على جدرانه ملامح الزمن، والمشيد فوق أرض مرتفعة بإحكام لافت، تشعر أنك تعبر بوابة إلى قرون مضت، تحيط به جدران واسعة ما زالت تقاوم عوامل الطبيعة رغم مرور أكثر من ألف وخمسمائة عام على تشييده.

وأثرية، إذ يقع داخل دير كبير مسوّر وضمن مستوطن أثري واسع بالقرب من حصن الأخيضر، ما يجعله موقعاً فريداً يستحق المزيد من الدراسات والتنقيبات للكشف عن تفاصيله المعمارية والتاريخية.

وأوضح أن المصادر التاريخية تشير إلى أن الكنيسة شيدت في أواخر القرن الخامس وبدايات القرن السادس الميلادي، أي قبل الإسلام بنحو 120 عاماً، وتعد من أقدم الكنائس التي بُنيت وفق طراز البازيليكا المعماري، كما تضم عناصر إنشائية مميزة، من أبرزها العقود البيضوية الظاهرة عند مدخلها.

وأضاف أن الكنيسة تقع داخل مجمع ديني كبير تبلغ مساحته نحو 15 ألف متر مربع، ويضم مجموعة من الأبنية والأبراج الدفاعية التي تحيط بالدير، ما يعكس أهمية الموقع في تلك الحقبة التاريخية.

وفي ما يتعلق بأعمال الصيانة، أشار إلى أن الموقع لم يشهد ترميماً شاملاً خلال السنوات الماضية بسبب محدودية التخصيصات المالية، إلا أن الجهات المختصة تمكنت عام 2023 من إنشاء سياج لحماية الكنيسة والمستوطن الأثري من التجاوزات والعبث.

وبين أن الكنيسة تعرضت بعد عام 2003 إلى أعمال نبش وتخريب نفذها لصوص آثار استهدفوا القبور الأثرية الواقعة شرق الموقع، إلا أن تدخل الجهات الأمنية أسهم في الحد من تلك التجاوزات وتأمين الحماية اللازمة للمكان.

وأكد أن دائرة آثار كربلاء تواصل المطالبة بإدراج الكنيسة ضمن خطط الصيانة الوزارية، لافتاً إلى أن لجنة فنية من وزارة الثقافة زارت الموقع عام 2025 وأدرجته ضمن المواقع التي تحتاج إلى صيانة إنقاذية عاجلة بانتظار توفير التخصيصات المالية اللازمة.

مقومات سياحية غير مستثمرة

وأشار إلى أن الكنيسة تستقبل بشكل مستمر وفوداً سياحية وباحثين ومهتمين بالشأن الأثري، خصوصاً خلال فصلي الربيع والخريف، إلا أن غياب البنى التحتية والخدمات السياحية يحول دون استثمار الموقع بالشكل الأمثل.

وأوضح أن قضاء عين التمر يضم عدداً من المواقع الأثرية المهمة المجاورة لكنيسة الأقيصر، أبرزها حصن الأخيضر، وكهوف الطار، وقصر شمعون، والبردويل، ومنارة موجدة، ما يمنح المنطقة مقومات كبيرة لإنشاء مسار سياحي أثري متكامل.

وأضاف أن الربط بين كنيسة الأقيصر وحصن الأخيضر لا يقتصر على القرب الجغرافي، بل يعكس التداخل الحضاري والتعايش الإنساني الذي شهدته المنطقة عبر العصور، حيث كانت عين التمر ممراً استراتيجياً للقوافل التجارية بين العراق والشام والحجاز.

وختم بالقول إن تحويل الكنيسة إلى وجهة سياحية بارزة يتطلب استكمال أعمال التنقيب الأثري، وإجراء الصيانة اللازمة، وتعبيد الطريق المؤدي إليها، وإنشاء مرافق خدمية للزائرين، فضلاً عن الترويج الإعلامي للموقع بوصفه أحد أهم الشواهد الحضارية والدينية.

شاهد على تاريخ المسيحية الشرقية

إلى ذلك، قال الدكتور منتصر صباح الحسناوي، مدير عام قصر المؤتمرات في وزارة الثقافة والسياحة والآثار، إن كنيسة الأقيصر في قضاء عين التمر غربي كربلاء تمثل واحدة من أقدم الكنائس الشرقية في العراق، وتحمل أهمية استثنائية بوصفها شاهداً حضارياً على مرحلة تاريخية ارتبطت بمملكة الحيرة العربية والمسيحية الشرقية قبل الإسلام.

ويؤكد الحسناوي لمجلة "فيلي"، أن موقع دير الأقيصر يضم كنيسة ما تزال أجزاء مهمة من جدرانها وعناصرها المعمارية قائمة حتى اليوم، وتقع في البادية الغربية على مقربة من حصن الأخيضر الأثري، مشيراً إلى أن أعمال التنقيب التي نفذتها البعثات الأثرية العراقية كشفت عن معالم معمارية مهمة تؤكد القيمة التاريخية للموقع.

وأوضح أن الدراسات والكتابات السريانية المكتشفة على جدران الكنيسة، إلى جانب رسوم الصلبان المحفورة على طبقات الجص، ترجح أن تاريخ تشييدها يعود إلى القرنين الخامس أو السادس الميلادي، ما يجعلها من أبرز الشواهد الباقية على العمارة الكنسية في العراق قبل الإسلام.

وأضاف أن الكنيسة شيدت بالحجر والجص ضمن دير كبير محاط بسور دفاعي ضخم، وتبلغ أبعاد المبنى الرئيس نحو 42 متراً طولاً و9 أمتار عرضاً تقريباً، فيما يضم الموقع كنيسة جنائزية صغيرة، وقلايات للرهبان، ووحدات سكنية ومرافق خدمية تعكس طبيعة الحياة الدينية والرهبانية في تلك الفترة.

وأشار الحسناوي إلى أن الموقع يتميز أيضاً بوجود واد جاف يقسمه إلى قسمين، ويرجح أن قرب مصادر المياه الموسمية كان أحد الأسباب الرئيسة لاختيار هذا المكان لبناء الدير والكنيسة.

التغيرات المناخية تهدد الكنيسة

وفي دراسة تناولت أثر التغيرات المناخية على الموقع الأثري، بين الحسناوي أن كنيسة الأقيصر تقع ضمن نطاق مناخ صحراوي جاف، شهد خلال العقود الماضية ارتفاعاً في درجات الحرارة وزيادة في الإشعاع الشمسي وتراجعاً في معدلات الأمطار والرطوبة النسبية، وهي عوامل ساهمت في تسريع عمليات التدهور التي تصيب الأبنية الأثرية.

وأوضح أن التجوية الفيزيائية تعد العامل الأكثر تأثيراً على جدران الكنيسة، نتيجة التباين الكبير بين درجات الحرارة نهاراً وليلاً، ما يؤدي إلى ظهور الشقوق وتفكك الأحجار وسقوط أجزاء من الجدران.

كما تسهم الرياح المحملة بالغبار والرمال في نحت الأسطح الحجرية وتوسيع الفجوات الموجودة في البناء.

وأضاف أن التجوية الكيميائية تؤثر بدورها على مواد البناء، ولا سيما الجص والطين المستخدمين في بعض أجزاء الموقع، حيث تؤدي الرطوبة والأمطار والتفاعلات الكيميائية إلى إضعاف التماسك الداخلي للجدران وتسريع عمليات التآكل.

دعوات للترميم والحفاظ على الموقع

ولفت إلى أن العوامل البشرية أسهمت أيضاً في إلحاق أضرار بالموقع، سواء من خلال أعمال النبش غير الشرعية أو استخدام بعض مرافقه لأغراض مختلفة خلال فترات الاضطرابات الأمنية.

ودعا الحسناوي إلى إدراج كنيسة الأقيصر ضمن أولويات برامج الصيانة والترميم، نظراً لما تمثله من قيمة تاريخية وحضارية تعود إلى أكثر من 1500 عام، مؤكداً ضرورة تنفيذ مشاريع لتصريف مياه الأمطار، وحماية الموقع من تأثير السيول والرياح، وزراعة أحزمة خضراء تحد من حركة الرمال.

وشدد على أهمية تنشيط أعمال التنقيب الأثري والترويج الإعلامي للموقع، باعتباره جزءاً من التراث العراقي ومن أبرز المعالم المرتبطة بتاريخ المسيحية الشرقية في بلاد الرافدين، مبيناً أن تطوير الموقع يمكن أن يسهم في تنشيط السياحة الثقافية والدينية ودعم الاقتصاد المحلي في قضاء عين التمر ومحافظة كربلاء بشكل عام.

وختم بالقول إن الدراسات الميدانية ستتواصل في كنيسة الأقيصر ومحيطها لرصد حجم التأثيرات المناخية ووضع خطط علمية للحفاظ على هذا الإرث الحضاري الفريد للأجيال المقبلة.

> **" أن موقع دير الأقيصر يضم كنيسة ما تزال أجزاء مهمة من جدرانها وعناصرها المعمارية قائمة حتى اليوم، وتقع في البادية الغربية على مقربة من حصن الأخيضر الأثري".**

صدمة المونديال

* يأبى الفساد وسوء التخطيط في العراق إلا أن يجهضا أي بصيص أمل للعراقيين؛ وهو ما تجلى في المشاركة المخجلة للمنتخب الوطني في كأس العالم بعد انتظار دام ٤٠ عاماً. وبدلاً من أن تكون البطولة متنفساً للجماهير، صدم الجميع بمنتخب متهالك فنيّاً وبدنياً خرج متذيلاً قائمة الـ٤٨، ليعكس هذا الإخفاق بؤس الإدارة الرياضية وعمق الأزمة التي حوّلت فرحة التأهل إلى حسرة وألم.

مدير التحرير

فەیلی
FAILY MAGAZINE
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز
مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE&
MEDIA FOR FAILI KURD
العدد 270 السنة الثانية والعشرون | حزيران/ يونيو 2026